

این نسخه نفیسه ریاض القدس است در اختصار آن از خود مصنف
مصنف که از تلامذه محقق داماد است موسوم بخطیرة الانس
تصنیف ...

بنفسه بالفعل مقوم له ولا یلیس بان یکون فی محل لا یقوم المحل
وجوده بالفعل فانه وان کان فی محل فلیس فی موضوع فکل موجود
وان کان کالبیاض والحرارة والحرکة فهو جوهر بالمعنی الاول
والمبدء الاول جوهر بالوجه الثانی والرابع والخامس ولیس
جوهرا بالمعنی الثالث والهیولی جوهر بالمعنی الرابع والخامس و
لیس جوهرا بالمعنی الثانی والثالث والصورة جوهر بالمعنی الاول
وبالمعنی الخامس ولیس جوهرا بالمعنی الثانی والثالث والرابع
انتهی وهو صریح فی المدعی وذلک فضل الله یؤتیه من یشاء
فی ذاته وفعله اورد علیه الفاضل السماکی وذلک
حیث قال ان اراد عدم الاحتیاج فی الذات ومطلق الفعل
ینتقض بالعقل الفعال لان تاثیره فی الحوادث الیومیة مسبوق
بمادة وان اراد عدم الاحتیاج فی الذات وفی الفعل فی الجملة
لزم ان یکون بعض النفوس عقلا لعدم الاحتیاج فی بعض الافعال
الی المادة کما فی خوارق العادة والصادرة عن ...
انتهی وهذا کما تری ان الشیخ ذکر فی المقالة الثانیة من الهیات
الشفاء فی التقسیم الی العقل والنفس بقوله ولا یمکن ان ...

مؤلف سید احمد محشی کتاب الشفا و صاحب کتاب لطائف غیبیه است



این نسخه نفیسه ریاض القدس است و اختصار آن از خود مصنف
مصنف که از تلامذه محقق داماد است موسوم بحظیرة الانس
تصنیف و تحریر حیات دارد مرحوم بعروة الوثقی
بنفسه بالفعل تقوم له ولا لیس بان یکون فی محل لا یقوم المحل
دونه بالفعل فانه وان کان فی محل فلیس فی موضوع فکل موجود
وان کان کالبیاض والحرارة والحرکة فهو جوهر بالمعنی الاول
والمبدء الاول جوهر بالوجه الثانی والرابع والخامس ولیس
جوهرا بالمعنی الثالث والهیولی جوهر بالمعنی الرابع والخامس و
لیس جوهرا بالمعنی الثانی والثالث والصورة جوهر بالمعنی الاول
وبالمعنی الخامس ولیس جوهرا بالمعنی الثانی والثالث والرابع
انتهی وهو صریح فی المدعی وذلک فضل الله یؤتیه من یشاء
فی ذاته وفعله اورد علیه الفاضل السماکی وذلک
حیث قال ان اراد عدم الاحتیاج فی الذات ومطلق الفعل
ینتقض بالعقل الفعال لان تاثیره فی الحوادث الیومیة مسبوق
بمادة وان اراد عدم الاحتیاج فی الذات وفی الفعل فی الجملة
لزم ان یکون بعض النفوس عقلا لعدم الاحتیاج فی بعض الافعال
الی المادة کما فی خوارق العادة والصادرة عن النفوس
انتهی وهذا کما تری ان الشیخ ذکر فی المقالة الثانیة من الهیات
الشفاء فی التقسیم الی العقل والنفس بقوله

مؤلف سید احمد
محشی کتاب الشفا
و صاحب کتاب
لطائف غیبیه است

۱

ليس جزء جسم فاما ان يكون له علاقة تصرف ما في الاجسام بالتحريك
يسمى نفسا او يكون متبريا عن المواد من كل جهة تسمى عقلا انتهى محا
حاصله ان الفرق بين كون المادة آلة للتاثير وبين كونها قابلة له
ظاهر فتاثير العقل الفعال في عالمنا هذا وان كان مسبوقا بالمادة
ولكنها على ان تكون قابلة للصور لا على انها شرط لتاثيره فيها و
بعبارة اخرى ان تاثيره في الحوادث اليومية لا يتوقف على المادة على ان
تكون شرطا لتاثيره فيها بل على انها قابلة للصور الفائضة منها فاذا تقرر
هذا فنقول انا نختار الشق الاول من الترديد من دون انتقاضه
بالعقل الفعال حيث ان تاثيره في الحوادث اليومية لا يتوقف
على المادة وان كانت الحوادث متوقفة عليها توقف الكل على الجزء
او توقف الصور الشخصية والاعراض عليها توقف الحال على المحل
او توقفا تعلقيا عليها كتوقف حدوث النفوس على الابدان وبالجملة
ان تاثيره فيها لا يتوقف على المادة بمعنى ان يكون من شرائط تاثيره
في [illegible] راب القابل كالامكان الذاتي فلذا لا يقدح في
بساطة كون الواجب تعالى علة للعقل الاول مع ان امكانه مما يتوقف
عليه وكذا ليس توقف تاثيره **قوله** اقول في جعل المادة الى آخره

جبر

خير ان للمفارق معنى اصطلاحيا يشمل المادة نفسها وغيرها فافهم
فجزاره حيث انه قد نشأ ذلك من خبط الاصطلاح باللغة كما سلكه
العلامة الدواني ثم ان ما ذكره المص في بحث العلل والمعلولات
بيانا لاقسام العلل بعد الصورة والموضوع كالمادة يندفع به ما ذكره الشارح
من الاعتراض بقوله بان استعمال المادة قبل ان يخرج **قوله** الايرد
عليه هذا الاشكال الخ قيل يمكن دفع الاشكال عن تقسيم القوم بان
المقسم هو الجوهر المحقق الوقوع ويكون التقسيم تقسيما واقعيا بتحقق
اقسامه جميعا اذ غرضهم ضبط ما ثبت عندهم من الجواهر لا ما يحتمله العقل
اذ لا غرض حكمي يتعلق بالبحث عن الامور المحتملة عند العقل التي لم تتحقق
عنده وبما قررنا ظهر ايضا انه لا حسن في تقسيم الامام حيث عد
جوهر العقل والنفس من اقسامه مع انه لم يثبت ولم يتحقق بل مجرد
احتمال بجوزه العقل انتهى وهذا كما ترى انه ليس العقل ولا الهيولى
والصورة ثابتا عند المص في هذا الكتاب فتقسيم الجوهر الى هذه الاقسام
ليس الا بحسب الاحتمال فيتجه عليه ما يتوجه ويمكن دفع ذلك الاشكال
بانه انما تقسم ذلك الى هذه الاقسام بحسب ما ذهب اليه من تعبده
به وان لم يكن متحققة عنده طاب ثراه ومن ههنا ظهر بطلان ما

ذكرها لا بما من التقسيم حيث ذهب الى جزء العقل او النفس وذلك
لانه ليس هذا مما ذهب اليه احد من العقلاء ولكن بقي الاشكال
على ذلك القايل بانه لو كان بسبب ما ذهب المص الى ذلك التقسيم ذلك
لكان يلزم ان يذكر البعد المجرد حيث ذهب اليه الاشراقيون
بل المص ايضا في هذا الكتاب كما سيأتي ولما كان المراد من الاقسام
للجوهر هو الانواع الاولية فاندفع ما يتوهم ان من الاقسام الانواع
الجوهرية من الاجسام المتنوعة ثم ان للمص لما ذهب اليه الاشراقيون
من عرضية الصورة النوعية لم يتصد لذكرها **قال** المص وحال
جزئياته وهو مرفوع عطفا على العرض لا مجرور عطفا على المحل والا يلزم
التكرار في عبارته قدس سره حيث سبق عنه انفا وكذا الحال والعرض
قال الجوهرية والعرضية اراد بهما الجوهر والعرض ثم ان لهما تعريفين
احدهما رسم لهما وثانيهما حد ويعبر عن الاول بالموجود بالفعل
في الموضوع في العرض وفي لا في موضوع في الجوهر وعن الثاني بماهيته
وحقيقة شان ذاتها وسنخ حقيقتها ان يكون فيه في الاول ولا
فيه في الثاني ويكون بالاعتبار الاول من العرضيات غير مقولة
ولا داخلة بالذات في مقولة من المقولات وبالاعتبار الاخر

يكون الجوهر مقولة والعرض ايضا عنه فيما لما تحقق ومن ههنا ظهر اندفاع
ما عليه شيخ اتباع الرواقيين ومحيي مراسم الاشراقيين في المطارحات
ظنا منه ان حقيقتهما ما هو الماخوذ بالاعتبار الاول ثم اعترض على الشيخ
في الشفاء من لزوم كون الجوهر مع انه مقولة برأسها وجنس في
سنخ ذاتها ان يقع بالتشكيك وانما اورد ذلك في بيان جواز ان
يقع الذاتي بالتشكيك والحق انه قد خلط ما هو حقيقة الجوهر برسمه وليس
ذلك الا لبعض الظن بضرورة انه لا يلزم من كون عرضي الشي مقولا
بالتشكيك ان يكون ذلك الشي كذلك ولعل المص قدس سره
قد وافقه لحسن ظنه به وبالجملة انه قال صاحب حكمة الاشراق ان
الجوهرية ايضا ليست في الاعيان امرا زايدا على الجسمية بل جعل الشي بعينه
جسما هو جعله جوهرا اذ الجوهرية عندنا ليست الا كمال ماهية الشي على وجه
يستغني في قوامه عن المحل والمشاؤون عرفوه بانه الموجود لا في موضوع
فنفي الموضوع سلبي والموجودية عرضية فاذا قال الذات عنهم ان
الجوهرية امر اخر يتشعب عليه شرحه واثباته على المنازع ثم اذا كان
امرا اخر موجودا في الجسم فلها وجود لا في موضوع فيكون موصوفا بالجوهرية
ويعود الكلام الى جوهر الجوهر فيتسلسل الى غير النهاية انتهى ثم لا يخفى

ان ما يتوجه اليه مجملا فبالحري ان نشير اليه مفصلا فنقول ان جواب
ذكره بقوله والمثل ودون عرفوها بها انهم رسموه لا حدوه حيث
نبّهوا على الفرق بين حد الجوهر ورسمه بانه اذا غاب زيد عنك فحكمك بجوهريته
ولا الحكم بوجوديته لاحتمال عدمه فحده غير رسمه على ما يرشدك اليه ما
ذكره الشيخ في قاطيغورياس بقوله نظهر لك الفرق بين الامرين ان
احدهما معنى الجوهر ثم لا يصعب عليهم شرحه وان صعب عليهم فهمه
مع انه منصوص عليه في اشاراته وتصريحاته بقوله وهم وتنبيه وربّما
ظُنّ ان معنى الموجود لا في الموضوع يعم الاول وغيره عموم الجنس
فيقع تحت جنس الجوهر وهذا خطأ فان الموجود لا في الموضوع الذي
كالرسم الجوهر ليس يُعنى به الموجود بالفعل وجودا لا في موضوع حتى
يكون من عرف ان زيدا هو في نفسه جوهر عرف منه انه موجود بالفعل
فضلا عن كيفية ذلك الموجود بل ما يحمل على الجوهر كالرسم ويشترك فيه
الجواهر النوعية عند القوة كما يشترك في الجنس هو انه ماهية وحقيقة
انما يكون وجودها لا في موضوع وهذا الحمل يكون على زيد وعمرو لا لعلة
واما كونه موجودا بالفعل الذي هو جزء من كونه موجودا بالفعل لا في
الموضوع فقد يكون له لعلة فكيف يكون المركب منه ومن معنى

ماهية كالذي يمكن ان يحمل على زيد كالجنس ليس يصلح حمله على واجب
الوجود اصلا لانه ليس ذا ماهية يلزمها هذا الحكم بل الوجود الواجب
كالماهية لغيره انتهى وهو صريح في ان ليس الجوهر حقيقته الا هذا لا
الموجود بالفعل لا في الموضوع ثم ان ما ذكره بقوله ثم اذا كانت اجزاؤه
او موجودا في الجسم الخ مردود ضرورة ان الجوهر بحقيقته المأخوذة
بتمامه شيء متحد مع انواعه المندرجة تحته كالجسم مثلا وهذا
على ما ترى كما عليه امر سائر الاجناس قياسا الى ما يندرج
تحتها من الانواع ولا يلزم من ذلك ان يكون ماهية الجوهر
متصفة بالجوهرية على ان يكون هناك ماهية اخرى هي الجوهرية بل
ليس هناك الا جوهرية واحدة يكون حملها عليها حمل حقيقة
الشيء على نفسه ثم على تقدير كون المراد من الجوهرية المحمولة عليها هو
الوجود بالفعل لا في الموضوع لا يلزم ذلك ايضا ضرورة انه من
قبيل صدق رسوم الشيء عليه وكما انه لا يلزم التسلسل من صدق
عرضي الشيء عليه كذلك لا يلزم ههنا وبالجملة ان ما ذهب اليه
من زيادة الجوهر على الاجسام بحسب الخارج مردود ضرورة
انه يتحد معها اتحاد الاجناس مع الانواع فلوازم ذلك على

بهذا التقدير لزم على ذلك التجسيم ايضا وهو كون حقيقة هو كال ماهية
ذلك الشيء وجعله بعينه هو جعله و لجواب عنه مشترك بينه وبين هذا قوله
وردّ بان ذاتي الشيء ح قيل ان للنفس علما حضوريا بنفسها لا بحصول
كونه بين الثبوت لها لو كان ذاتيا واذ ليس فليس انتفى وهذا كما
ترى انه لا يلزم ذلك في العلم الحضوري الا اذا كان العالم مجردا على مراتب
التجرد كما سيتضح ثم انه تصدى لدفاع ذلك بوجه آخر وهو ان ليس
الحضور الا للهوية الشخصية المجردة عنها لا لطبيعتها الكلية وانت
خبير بان حضور الاول يستلزم حضور الآخر والا لتخلف الكل من الجزء الا
ان يقال ان المراد بحضوره حضوره الامتيازي لا حضوره الاتحادي
فلعلى قوله المأخوذين بالقياس الى ما يغايرهما قد صرح الشيخ في
قاطيغورياس كتاب الشفاء بان الجنس يقال على طبيعة الاشياء وماهياتها
في انفسها لا على ماهيتها بالقياس الى الغير فظهر ان ليس شيء من
هذين المفهومين جنسا لما تحته انت خبير بانه لو صح هذا لزم ان لا يكون
المهيات النسبية اجناسا لانها معقولة الماهية بالقياس الى الغير
ثم لا يخفى ان الاجناس العالية لما لم يصح تحديدها فهو كان الجوهر
جنسا لكان من الاجناس العالية فلا يصح تحديده لانه بسيط

ان

انما يصح رسمه بعوارض تؤدي لا لحاق حقيقة ومن الظاهر ان خواصه
اللواحق يظهر الانسب ح ثم ان النسبة لما كانت من الاجناس العالية
مختلفة بعضهم فيجوز رسمه بما قد ذكر فيه قوله التجسيم والتبيس في الجسم امر
زائد ح حاصله ان المعقولات الثانية ههنا ما عليه اصطلاح
الالهيات من كونها عوارض ولواحق المهيات في المرتبة الثانية
من التعقل وذلك على ان يكون الذهن ظرفا لعروضها لها كالوجود
حيث انه يعرض الماهية في العقل على ان يكون ظرف عروضه
لها لان المعتبر فيه تميز المعروض عن العارض بحسبه وان كان
ايضا فيها بحسب الخارج لانه يكفي في ذلك كون الماهية في الخارج بحيث
يصح انتزاع ذلك العارض عنه ولم يعتبر فيه امتياز احدهما
عن الآخر فيه فقد ظهر انه طاب ثراه ذهب الى انهما من ثواني
المعقولات على ما عليه اصطلاح الالهيات وان لم يكن منها على ما
عليه اصطلاح المنطقيين من كونها عوارض للوجود الذهني
على معنى ان يكون لوجود المعقولات الاولى بحسب الذهن مدخل
في عروض ثواني المعقولات لها كالكلية والجنسية حيث انهما يعرضان
الحيوان بشرط وجوده الذهني فيكون الوجود الذهني جزء المعروض

ههنا وظهر فساد ما هنالك وبما قررنا اندفع عن هذا التوجيه ما ذكره الشارح
بقوله اقول انت خبير بان ذلك حيث ان غاية ما اورده من الايراد يدل
على انها ليست من ثواني المعقولات بحسب المنطق وهو لا ينافي كونها منها
بحسب الالهيات ثم الحق بما قررناه سابقا انها من ثواني المعقولات
بما انها من الرسوم اذ الموجود بالفعل في الموضوع ولا في الموضوع حيث انهما
يعرضان الماهية التي حقها في جوهر نفسها ان تكون في موضوع او لا في
موضوع في العقل فيكون ذلك هو ظرف العروض بل انه يقبل التشكيك
ايضا كالموجود المطلق والحاصل ان بين المتأخرين نزاعا في مناط الجوهرية
والعرضية ذهب المحقق الدواني الى ان مناطهما الوجود الخارجي فقد اعد
الامور الذهنية بالامور العينية والسيد السند ذهب الى ان مناط الجوهرية
هو الوجود الخارجي بخلاف العرض فان مناطه الوجود المطلق فقد جعل
العلم من مقولة الكيف والحق تحقيق على مشرب التدقيق ان مناطهما
نفس ماهيتهما على قطع النظر عما يعرضهما من الوجود بل انهما من الامور
العارضة المتأخرة التي تكون من قبيل رسومهما كما فصلناه في
شرحنا على الهيات كتاب الشفاء **قوله** واستدل الشيخ قيل هذا
الاستدلال منقوض بسائر المعقولات من الكم والكيف وغير ذلك

من مقولة الكيف على سبيل المسامحة وتشبيه الامور الذهنية

فما لا نزاع في جنسيتها بل في سائر الاجناس بان يقول لو كان الكيف شيئا
جنسا للكيفيات لكان متمايزا لا محالة بفصول فتلك الفصول اما ان
تكون كيفيات فننقل الكلام الى ما به تمايزها وان كانت لا كيفا فيلزم
كون الكيف لا كيفا وايضا امتناع حمل العرض على الجوهر غير مسلم بناء
على ما هو المشهور من اعتبار قيد اذا في تعريف الجوهر دون العرض
ولا يرد هذا في صورة النقض ولو بدل العرض بالجوهر لاندفع من
الاستدلال ايضا انتهى ولا يخفى ان ما وقع عنه بقوله **قوله** وايضا
امتناع حمل العرض على الجوهر غير مسلم بناء على المشهور يعني ان
الجوهر ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع يصدق على
الصورة الجوهرية القائمة بالفعل بالنفوس الانسانية مع انه
يصدق عليها انها موجودة بالفعل في الموضوع فيصدق العرض
على الجوهر وفيه بحث من وجوه الاول ان القول بان قيد
اذا قد اخذ في تعريف الاول دون الثاني على المشهور مشهوري و
الثاني ان ظرف الوجود لا يصلح ان يكون الا عرضيات الحقائق
المتقررة فلا تتبدل بها الذات والذاتي وخصوصية الاحتياج
بحسب الهوية الشخصية الى الاذهان وافتقارها اليها غير كافية في

ذلك والا لكانت الصورة الجوهرية المفتقرة الى محالّها حقائق عرضية
وان قلت ان الفصل لما كان متحدا مع الجنس في جميع انحاء الوجود
منطلقا فلو كان احدهما عرضا والآخر جوهرا لزم اتحادهما مطلقا
بخلاف الجوهر الموجود في الذهن لانه يصدق عليه انه عرض بحسب
هذا النحو من الوجود وان كان جوهرا فيه بالقياس الى الاعيان
ثم ان ما دفع عنه بقوله لا يكفي الخ اما ان يراد منه رفع الكيف
او غير الكيف ففي الاول المناقشة بجواز ان يكون فصل الكيف
هو غير الكيف لا رفع الكيف فلا يلزم حمل احد النقيضين على
الآخر وقس عليه الامر الثاني والقول بان تبدل العرض
بلا جوهر يدفع المنع عن اصل الدليل لا يخفى ما فيه قوله المص
وقد يطلق التضاد على البعض الخ لعله اشار به الى ما ذكره الشيخ
في الشفاء من ان الضدين اذا فرضا انهما يتعاقبان على محل واحد
كان فيهما تضاد اذ الصورة النارية امتنع ان يجتمع مع
الصورة المائية في محل واحد من جهة واحدة واما تقديم ما
وقع عنه بقوله والمعقول من الفناء العدم الخ وتوسيط بينه
وبين ما تقدم عليه غير ملايم فالاولى ان يشير به الى امر آخر وهو انه

لما قال

لما قال الا ان تنفي والجسم ضد للجوهر فيكون المعتبر في الضد ان يكون وجوديا
لتغيير الكلام على نظر الشيخ اذ لما حكم بانه لا تضاد بين الجواهر الا بينها
وبين غيرها توجه اليه ان التضاد بينها وبين الفناء معقول لانه اذا
خلق الفناء انتفت الاجسام فيكون ضدا لها فاجاب عنه
بان المعقول من الفناء العدم فلا يكون ضدا ولما توجه اليه الايراد
بانه يطلق عليه تارة الضد اجاب عن ذلك حيث قال وقد
يطلق التضاد على البعض باعتبار ولما كان المصنف طالب تراه اشار
اليه والى غيره قال على البعض ولم يكتف عنه بالضمير قال الشيخ
في منطق الشفاء يسمى الحر والبرد والصحة والمرض والزوج والفرد
والحركة والسكون اضدادا ولا ينافي ذلك ان يكون احدهما وجوديا
والآخر عدميا قوله المص الا مع التماثل الخ لا يخفى ان الحال اما
ان يكون جوهرا او عرضا فعلى الاول لا يصح حلول حالين جوهرين
متماثلين كصورتين جسميتين او نوعيتين في محل واحد والا
لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد حيث ان تقوم المحل
وتحصله انما هو بالحال الجوهري قال الشيخ في كتاب السماء والعالم
ان المادة الواحدة البسيطة لا يمكن ان تتنوع بصورتين نوعيتين

اذ تقوم مهما باحدهما لوجب ان لا يتقوم بالاخرى ثم لا يخفى انه على تقدير
كون المقوم هو الطبيعة المشتركة بين الصور المتعددة النوعية لا
يصح قيام صورتين متماثلتين بمحل واحد حيث ان الطبيعة تحقق
بتحقق احدهما والاخرى عبث باطل غير واقع في الافعال المحكمة المتقنة
وعلى الثاني يلزم تميز امر واحد امرين متماثلين اى مشتركين
في حقيقة نوعية وبالجملة انه لو قاما به في وقت واحد لما كان
تميز احدهما عن الآخر بحسبه في ذلك وهذا بخلاف ما اذا تعاقبا
على موضوع واحد حيث يصح ان يكون في كل وقت على صفة تصحح
بها تميزه اياه عن الآخر ولكن تتاتى للمناقشة هنالك ايضا بجواز
اشتمال الموضوع في وقت واحد على صفتين تصحح
بها تميز الموضوع لذينك المتماثلين وبما قررنا اندفع كثير
من الشكوك منها ما قيل على سبيل النقض ان في عمدا ما وقع عن الشارح
بقوله لدل على امتناع حلول المثلين ح بهذه العبارة بل
على امتناع تحقق المثلين مطلقا سواء كان في محل ولا في
محلين بان لا يكون لهما محل مثل زيد وعمرو وسواء كان على سبيل
التعاقب والاجتماع **قوله** المص بخلاف العكس في ذلك حيث

ان

انه لو لم يصح ذلك لكان يلزم اما تقويم الامرين اللذين من جنس
واحد بحسب كونهما علتين ما دتين لامر واحد او تقويم امر واحد
لشيئين لانه لا يخ اما ان يكون الحال جوهرا واما ان يكون
عرضا فعلى الاخر فسد الاول وعلى الاول فساد الاخر كما لا يخفى
على الناقد الخبير هذا هو الاولى من دعوى البديهة كما زعمه الشارح
وقياسه الى الجسم في مكانين لا يتقوم الا اذا قام عرض واحد مثلا
بمحلين متمايزان وضعا ولا يجب ذلك لجواز قيامه بمحلين متحدان
بحسب الوضع كالجسم وسطحه بالقياس الى البياض الحال فيه بانه
لو فرض انه قائم بهما لم يلزم منه ذلك **قوله** المص واما الانقسام
فغير مستلزم من الجانبين اه انت خبير بانه ان اريد من عدم الاستلزام
من الجانبين عدمه مطلقا هو ممنوع كيف لا والظ ان كل ما يحل في شيء
يكون مركبا يلزم ان يكون مركبا حيث ان الامور البسيطة لا تقوم بالاشياء
الخارجية حيث ان كل ما يقوم بشيء مركب لا بد ان يكون مركبا الا
ان انقسام الجسم الى الهيولى والصورة يستلزم انقسام البياض
الذي حل فيه الى لون ومفرق للبصر وان اريد منه عدم استلزام
ذلك الانقسام لانقسام الآخر الى ما انقسم هو نفسه اليه فهو مسلم

من دون فساد اصلا حيث ان ليس المراد من استلزام انقسام احدهما
انقسام الآخر الا ذلك لان انقسام احدهما بعينها انقسام الآخر اللهم
الا ان يقال ان ذلك الانقسام ليس من لوازم انقسام الآخر بل
من مقتضاه امر آخر وهو ان ليس الحال والمحل الا مركبا بحسب الواقع ولا يخفى
جواز ان يكون قوله فغير مستلزم من الجانبين اشارة اليه فتدبر فيه
انا لو قطعنا النظر عن ذلك فنقول ان المص لما ذهب الى حلول غير سرياني
يتضح منه ذلك على ان يرجع مفاده الى ان الاستلزام ليس في الانقسام
مطلقا لتحققه فيما يحل بشيء حلولا غير سرياني ومن ههنا اندفع ما قيل
اذا انقسام الجسم الى الهيولى والصورة لا يستلزم انقسام البياض
الحال فيه كذلك وكذا انقسام البياض الى الاجزاء العقلية لا يستلزم
انقسام الجسم الى اجزائه **قوله** لكن الامام في الملخص الخ انت خبير
بانه قد ادعى ان امتناع حلول الامر الغير المنقسم لانقسام فيه
من الاوليات ان كان للمحل انقسام وان باين بخلافه انما يعتد
لو كان من الموجودات الحالة في موجود آخر وليس كذلك اذ الاطراف
والاضافات والوحدة من الاعتباريات التي لا وجود لها في الخارج
ولا في نفس الامر فضلا عن ان يكون وجودها في امر آخر وعليه

الرواقيون الاشراقيون وصاحب الشجرة الالهية ومن ههنا ظهر
ما قاله الشارح اقول وانت خبير بان ما نقلنا عنه لا يعقل عما ذكره
الامام من انها ليست موجودة في نفس الامر لكن لم يرض بظنا من انه
لا ينشأ الا من المكابرة فقد اغمض العين عن ذلك ثم حكم بما حكم فتدبر
انا لو سلمنا ذلك فنقول ان حلول موجود في موجود ملزوم لملاقاتهما اللزوم
الانقسام وذلك على خلاف ما عليه سنة اتصاف امر بآخر حيث انه
لا يستلزم ملاقاتهما لكون الحكم حكم احدهما غير حكم الآخر الا ترى ان اتصاف
زيد بالعمى لا يستلزم ذلك بل انما هو من نفائه لكونه منشأ لانتزاعه
بخلاف حلول امر في آخر حيث انه يستدعي ملاقات لا يتصور اذا كان
لاحد المتلاقيين جزء الا بان يكون للآخر ما هو مثله ومن ههنا
ظهر حال ما عليه بعض الفضلا بقوله ولو قيل ان مراد الامام انه لا حلول
في العدميات فللشارح ان يقول لا شك في تحقق الناعتية والمنعوتية
وان لم يستلزم ذلك حلولا ثم ان سالت عن قراح الرحيق وصراح التحقيق
فهو ان الاطراف موجودة على ما سيجيء في مباحث تليق به واما
الاضافات فمنها موجودة في الخارج كالابوة والبنوة والفوقية
والتحتية على ما نص عليه رئيس الصناعة في شفائه بما حاصله انها تكون

فى انفسها كذلك اذا قطع النظر عن الاعتبارات العقلية مثلا انه يكون
للسماء فوقية وللارض تحتية وكذا للاب ابوة وللابن بنوة فلا كلام لنا
ان يكون بانفسها موجودات خارجية ولنا ان يكون موجودات
بحسب الحالة الخارجية فعلى الاول ظاهر واما على الثانى فلابد ان يكون
مطابقها فى الخارج ومن الظاهر انه لا يصح حينئذ ان يكون ذلك معقولا مباينا
لها كيف وان احد المتباينين مناف للاخر فلم يكن مطابقا له فحينئذ فلا
بد ان يكون هو الاضافة نفسها ففيه المطلوب كما لا يخفى فاذا تمهد
هذا فنقول ظهر حال ما اشار اليه الشيخ الشهروردى من ان الاضافات
غير موجودة فى الخارج والرازى وغيرهما وقد ظن بعضهم ان الاضافة
تارة تكون بحسب حال الخارج وتارة فى الخارج فقد تعرفت ما عليه
ماله فتدبر **قوله** لزم ان ينعدم النقط الخ انت تعلم انه لما سار المقصد
طابق رأيه سير الاشراقيين فى الجسم من انه صورة جسمية قابلة
لمراتب الاتصالات والانفصالات مع بقائها فى نفسها فلا يصح
الحكم بانعدام الجسم المخروط بانفصال جزء منه حيث ان ليس المنعدم
ح الا الجسم التعليمى فلا يلزم من قيام النقطة به انعدامها بانعدامه
اللهم الا ان يقال بقيامها بالجسم التعليمى وح يلزم فناء الشخصها

مع

مع قيام نقطة اخرى فح يوافق ارؤسه المشائيين جوابا وقد ... على
على فنائها بان تفريق المخروط ان لم يوجب انعدام نقطة بر اسه
لزم مفاسده فحال المقدم كتاليه بيان الملازمة ان المخروط اذا قسم
طولا الى قسمين منتهيين الى نقطة راسه حصل فيه نقطتان فح ان كان
عين النقطة لزم حلول عرض واحد فى محلين متباينين او انقسام نقطة
الى نقطتين والكل بط وان كانتا نقطتين اخريين لزم انعدام النقطة
بالتفريق وهو خلاف المفروض هف وانت تعلم انه انما يلزم قيام
عرض واحد بمحلين لو انعدم المحل الاول بالتفريق وليس كذلك لما
عرفت واما على ما ذهب اليه الفلاسفة المشاؤن فانما يختار عدمها
بتفريق محلها فح يوافق ارؤس المشائين جوابا على ما سار اليه
بعض من الاجلاء المتاخرين فتدبر بتعرف سرا اخر وهو انه لما حقق
فى مظانه ان قيام النقطة انما هو بالخط فكيف يستقيم ذلك فالحق
ان يقال الامر حق وهو انها قائمة بالسهم المخروط اى الخط الذى
يقوم بمركز القاعدة المخروطية هذا ثم لا يخفى انه يمكن ان يق بجواز بقاء
تلك النقطة الشخصية بطباع ذلك المحل المشترك بين ذينك
الشخصين من المحل فليتامل واما القول بانه لم لا يجوز بقائه بقيام

بجسمية تعليمية اخرى

[illegible]

للحلول انما هو على سبيل توارد العلتين المستقلتين بالبدلية على ما نسجت
عنكبوت وهم بعض الناظرين من الاوهام فلا اتكاه لواله دار السلام
حيث ان خصوصية كل منهما ملغاة فانما يبقى العلية للقدر المشترك
وليس ذلك الا امر واحد فيفطن **قوله** للقدح والموضوع من جملة
المشخصات الخ وذلك حيث ان الضرورة قاضية بانه اذا لم يكن
الشيء مفتقرا الى شيء لما صح له الحلول فيه فلا بد ان يكون ذلك
الافتقار لخصوصية محل والا لكان ترجيحا من غير مرجح قال رئيس
الصناعة في شفائه ان العرض ان كان وجوده في موضوعه لكون
ذاته متعلقة به لا يكون له ان ينتقل عنه الى غيره وهو ظ وان لم يكن الا
كذلك كان حصوله فيه لعلة لا توجب نفس ذاته فيجوز ان يكون في
محل آخر اذ عدم العلة علة لعدم المعلول لا لامر اخص منه فيحتاج حصوله
في محله الى علة اخرى فيكون لحصوله في الموضوع الاول علة وازدياده عنه علة
اخرى ولحصوله في موضوع آخر علة ثالثة ولا يكون شيء منها لازما له
فلا يكون هو في ذاته محتاجا اليه بل يكون غنيا عنه وما يكون بذاته كذلك
لا يكون محتاجا الى شيء بعينه فلا يكون له احتياج الى الموضوع لا بذاته ولا لغيره
فلا يحل فيه انتهى ما هو المحصل من الشفاء واما القول بجواز ان يكون

حلوله في محل مخصوص يجب كونه فردا من افراد ما يحتاج اليه لا بخصوصه
بلزوم القول بتلك الترجيح ههنا فان حدث وقلت ان من الجائز ان يكون
ما به الرجحان امرا خارجيا لازما لذاته بما هو هو قلت بل لو كان الامر على
ما امرت به لكان ما لا يحتاج اليه لذاته يحتاج اليه لذاته واذ ليس فليس ههنا
شيء وهو اذ الحق **قوله** من غير افتقار لاحدهما الى الآخر انت تعلم
انه لما تقرر في طبقات الصناعة الالهية ان المتلازمين لا بد ان يكون بينهما
رابطة وذلك اما بان يكون احدهما علة للآخر او كلاهما معلول علة واحدة
يجب حيثية شرطية احدهما للآخر والا لما كان بينهما التلازم على ما لا يخفى على ان
كون الامر فيما نحن بصدده على هذه الشاكلة لا يخلو عن اشكال فلذا يسمع
المعلم الثاني ان التشخص هو نحو الوجود لا غير فتدبر **قوله** دفعا للدور
والتسلسل الخ انت تعلم انه يجوز ان يكون تشخص عرض حال في محل العرض
قد حل في موضوعه ولكن يكون تشخص هذا العرض بهيئة فلا يكون لها فرد غيره
فلا تسلسل ويمكن ان يقال ان تشخصه لما كان للعرض يتوقف تشخصه اياه على
حلوله في محله يكون مفتقرا اليه في الجملة فتدبر **قوله** على ما حل فيه الخ اما
قد عرفت ان ذات العرض وحقيقته في نفسه ليس الا حقيقة رابطية موضوعية
لموضوعه فالحكم بانه اذا توقف تشخص المحل على ذات ما قد حل فيه فلا يكون

توقفه الا على ذاته على هذه الصفة حيث ان لا ذات له حقيقة غيرها لكن الحكم
بهذا كتبه على ما لا يخفى وبالجملة انه يلزم ان يكون ذات العرض ووجوده متقدما على محله
قوله ليستقيم القول بان تشخص المحل لذات الحال وحلول الحال لتشخص المحل
وظاهر ان ليس الامر على هذه الشاكلة وقوله كان حلول الصورة في فرية
جلاوزية انما ذوقت حلاوة الفلسفة الحقيقية وهي ان الصورة الجوهرية بما لها
من الهوية الشخصية تفتقر الى الهيولى مطلقا وان الهيولى مطلقا مفتقرة الى
الطبيعة المرسلة للصورة الجوهرية على ما اشار اليه معلم الصناعة ابو نصر الفارابي
بقوله ان الهيولى قد تصورت فوجدت فتصورت لتحكم بانه لا يلزم العرضية الا
من افتقار الحال الى المحل بحسب طبيعة المرسلة ايضا قال رئيس الصناعة في
شفائه ان لقائل ان يقول ان الصورة اذا كانت جزء علة لمحلها كان
مجموعها كالعلة لها واذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع فوجب ان يبطل
المعلول على ان ما لا يلتزم بكون الصورة علة مستقلة للهيولى قائمة في كونها
شريكة لها وقد تسلم ان الحكم متخلف عنه هيهنا ثم قال ما حاصله
ان هذا انما يوجب ذلك ان لو كان جزء علة المحل هو الصورة المعينة
من حيث هي كذلك وليس كذلك اذ جزء علة المحل ليس الا الصورة المطلقة
وهذا المجموع ليس يبطل بانعدام واحد من الصور المخصوصة لبقاء

مطلق

مطلق الصورة في ضمن خصوصية اخرى لو حدان انعدامها وتعاقبها
بالجملة انا لا نمنع ان يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ بعمومه
لواحد بالعدد علة لواحد كذلك والامر هيهنا كذلك فان النوع الواحد
منها مستحفظ لواحد بالعدد اعني المفارق الذي يوجب وجود المادة بما
فاعد واحد من افراد الصورة اليه انتهى محصل كلامه وقال بهمنيار في تحصيله
ان الصورة الجسمية تتقوم اولا بالصورة النوعية ثم تتقوم المادة **قوله**
لا يجوز ان يكون الخ وانت تعلم بما عرفت في فن البرهان من كتاب الشفاء
انه لا يجوز استناد معلول الى علل متكثرة ولو على سبيل التعاقب بناء
على انه اما ان يكون لخصوصية كل واحد منها مدخل في ذلك ام لا فعلى الاول
لا يصح استناده الا الى الآخر لانتفاء تلك الخصوصية عنه وعلى الثاني يكون
العلة بالحقيقة هي القدر المشترك فاحكم بانه نا بعض الحكم هيهنا حيث انه اما
ان يكون لخصوصية موضوع مدخل في ذلك فلا يصح عروضه الا لذلك
الموضوع او بالحقيقة هو القدر المشترك بينهما فيلزم مما تحرر عنه من ان
المبهم لا وجود له فقد تقرر ان المبهم بشرط اللاتعين غير موجود ولا
يلزم منه عدمه بلا بشرط التعين على ما اشار اليه الفاضل الشيرازي
فان قلت لو كان موجود المكان شخصا فيه وذلك حيث ان الشيء ما لم

تشخص لم يوجد قلت ان ليس للمعنى منه الا ان يكون متشخصا او محفوفا بالتشخص
ولا يلزم من نفي الاول نفي الثاني بل الحق انه موجود في الخارج والا لم يوجد الشيء
بماهيته حيث دريت ان المقول في جواب ما هو ليس الا هي وان لم
يكن معقولا في جواب من هو فينبغي تدبر ونعم ما اشار اليه رئيس الصناعة في
اشاراته بقوله ان الانسان من حيث هو انسان مجردا عن الغواشي
الغريبة واللواحق المادية من الاين والوضع والكم والكيف ان لم يكن له وجود
لم يكن اشخاص الناس وفي الالهيات شفائه ان الحيوان اذا كان مع غيره
فذاته له بذاته وكونه مع غيره اما عارض او لازم له فالطبيعة الحيوانية بهذا الاعتبار
متقدمة في الوجود على الذي هو شخصي بعوارضه او كلي وجودي تقدم البسيط
على المركب والجزء على الكل وان ليس لها في ذاتها اختصاص لشيء منها اذ
لو كان لها ذلك لما جاز ان يوجد بدونها وليس كذلك وقال ابو العباس
اللوكري في بيان الحق واما الحيوان الطبيعي فهو الجواب بما هو الحيوان الذي
يصلح ان يحمل للمعقول منه النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن معقولا
صلح ان يعقل له الجنسية ولا يصلح لما يتصور متصورا من زيد ولا للمتصور
من الانسان فيكون طبيعة حيوانية الموجودة في الخارج لا يفارق بهذا الغرض
طبيعة الانسان وطبيعة زيد اذ هو بحيث اذا تصور صلح ان يلحقه عموم

للحيوان صح

الصقع

الصقع الذي هو جنسية خارجا قوله المتن وقد يفتقر الحال في المحل بتوسط
قلت وانت بما قد تعرف ان العرض قد يحتاج الى محله لا لافتقاره الا انه لا
يوجد الا فيه كما انه قد يحتاج اليه لا لاحتياجه للتركيب بل لان ذاته لا يمكن
ان يوجد الا فيه ومن ثمة قيل ان العرض قد يعرض للشيء نفسه وقد
يعرض له اذا انضم اليه طبيعة اخرى فالحكم بجواز ان يكون قوله طاب ثراه اشارة
لانه ايضا ولكن بقي ههنا شيء وهو ان الشيء ما لم يفتقر الى الشيء بخصوصه
لم يصح حلوله فيه فالقول بان حلوله فيه لا لاحتياجه اليه بل لافتقاره الى
امر آخر لا يخلو عن مناقشة اللهم الا ان يق بجواز ان يكون المعنى من الواسطة
الواسطة في الثبوت لا في العروض فح يكون تلك الواسطة علة لوجود
ذلك العرض الذي لا افتقار اليه في الواقع ولا انها واسطة في العروض
في ذلك المحل
حتى يلزم عدم افتقاره الى المحل في الواقع فتامل قوله يجب الاضافة
الى حركة قلت انت بما قد دريت من ان الاضافة لا يكون موجودا خارجيا
واقط ان السرعة والبطؤ كذلك فلا يصح الاستدلال باضافتهما على انهما امران
اعتباريان ليتوجه عليه ما يتوجه والقول بانهما وان سلم اعتباريتهما ولكن
ليس منافيا للاستدلال بهما على قيام العرض بالعرض حيث ان جواز اتصاف
عرض بامر اعتباري يستلزم لجواز اتصافه بامر آخر غير اعتباري غريبة بلا غريبة

على ما عرفت على ان المتكلمين لما ذهبوا الى ان الحلول هو التبعية في التحيز
وليس ذلك في الامور الاعتبارية فلا يلزم من اتصاف الشيء بالشيء
كونه متبوعا له في التحيز فيلزم ان يكون متصفا به ايضا فاحفظ
فان قلت لو صح قيام العرض بالعرض لصح قيام العلم بالعلم ونقل
الكلام اليه فنقول لما جاز قيام العرض بالعرض يجوز قيام العلم الذي
قد وقع محلا للعلم الآخر لكونه عرضا وهكذا فيلزم التسلسل وهو باطل قلت ان
الملازمة ممنوعة والسند ظاهر فتدبر **قوله** فانها موجودة لكن لا
بالاستقلال اقول انما حكم بتعلق الجار بالوجود لا بالوضع ولا باللاتجزي
لان النقطة العرضية يكون مستقلة في قبول الاشارة الحسية فلذا يكون
الاشارة اليها بالذات اشارة الى الخط بالعرض وبالعكس حيث
ان اللازم منه جواز تعلق الاشارة بكل منهما بالذات وقس عليه امر
اللاتجزي ضرورة ان عدم تجزيها ليس تابعا لغيرها على ما لا يخفى ثم
الظاهر ان المراد من الاستقلال في الوجود هو الوجود الجوهري ومن البين
ان ليس ذلك للنقطة العرضية ومن ههنا حمل الشارح كلام المصنف قدس
سره على هذا وتبعه في ذلك بعض الفضلاء بقوله بالاستقلال متعلق بالوجود
كما يفهم من الشرح ايضا ولا يصح تعلقه بالوضع اذ النقطة ايضا مستقلة فيها

بالاستقلال انتهى ولا يخفى ان الشيخ البهائي دام بهاؤه ظن ان الاستقلال
هو الانفراد في الوجود على معنى انه لا يكون جزءا من شيء آخر كالجسم مثلا
وهو على خلاف ما ذكره الشارح عليه فتدبر فيه فانه حقيق به وانما قيد ذلك
حيث قال يحتمل ان يكون متعلقا بقوله لا يتجزى او الوضع او بوجود والمراد
غير مراد قطعا كما لا يخفى والظاهر من عبارة الشارح هو الاخير ولا يخفى انه
غير مراد المصنف اذ المراد نفي وجوده مطلقا لا نفي وجوده بالاستقلال
واحسن من الوجوه اوسطها تامل انتهى وهو على ما ترى مبني على ان لا
يتعلق الاشارة الحسية بالنقطة العرضية بالحقيقة مع ان المشار اليه
لدى الجمهور في هذه الاشارة هو هذا وقس عليه امر لا تجزيها وتفصيله
في كتابنا الموسوم باللمعات الالهية **قوله** وزيد في المشهور قيد الوضع
اقول قال الفاضل الشيرازي في آخر حاشيته عليه وكلام الشارح ههنا لا
يخلو عن قوة وان لا خلل مبني على ان الشارح حمل الغرض على معنى التقدير
والظاهر ان مراد من زاده هو معنى التجويز العقلي انتهى انت تعلم انه لو
لم يحمل الغرض على ما يعم ذلك لكان مرجع معناه الى الامكان حيث ان
ليس المعنى منه الا التجويز العقلي فذكره مع ذكره ردي جدا وقد
يقال ان المراد من الغرض ههنا ما ذكر من ان كل امتداد فهو في ذاته

بسطح الا ان يمنع بكونه شيئا ودون شيئ ومن البين ان المجردات لا تقبل فرض
انقسام وكذلك هذا وفيه انا لا نكفي حينئذ ان فرض الخطوط والابعاد
في الجسم ليس عبارة عن القسمة الفرضية بل عبارة عن التقدير و
لعل ذلك انما نشأ من اشتباه واشتراك اللفظ هذا واما ان يسئل
عن الحق فالحق ان المراد من امكان فرض الابعاد امكان تعيين
ابعاد كذلك سواء كان بالقطع او بالكسر او غيرهما فتدبر
ولما كان المصنف ذهب الى ما ذهب اليه الاشراقيون من ان الجسم هو
الصورة الجسمية فلا يرد ما قيل ان اريد بكون الجسم بوجه يمكن ان
يفرض له الابعاد ان يكون له ذلك لذاته فليس لشيء من الاجسام
ذلك اذ الجسم انما يقبل ذلك لصورته لا لذاته ولو سلم فانتقض
الحد بالصورة الجسمية اذ هي جوهر لذاته امكان فرض الابعاد وان
اريد به اعم من ذلك لدخل في الجسم الهيولى والصورة النوعية
ووجه الدفع اختيار الشق الاول والجسم ليس الا الصورة
الجسمية والقول بانه منتقض بالصورة الجسمية محسوم بانها المعرّف
فلا نقض فتدبر **قوله** قابل للانقسام الخ لا خفاء ان هذه
العبارة مما قد اتفق عن الفحول ولكنها يحتمل تناول ما عليه ذيمقراطيس

عنه ذوي العقول وذلك حيث انه لما كان المراد من القبول ههنا الحسي
هو القبول بحسب طبيعته الجسمية بما هو جسمي مع قطع النظر عن الامور الخارجة
عنه من الصور النوعية للاجرام الاثيرية وللاجسام الصغار الصلبة
التي يقول ذيمقراطيس بها بجملته ان يحسب الاشياء الاف فلا يخلو من الاجسام المركبة وبهذا
يتألف هو منه فاجسام مفردة وليس الكلام ههنا الا فيها فهما
فمنه زيادة اندفع ما توهمه البعض ان ظاهر ههنا حيث قال بعدم
تناول قوله والجسم المفرد قابل للانقسام الخ لما عليه الفهم الذي
قائل فتفطن **قوله** فاما غير متناه الخ فان قلت كما ان وجود
الغير المتناهي يمتنع ان يحصره حاصران مما استحالته البديهية كذلك
كذلك خفاء على ان امكان المحال محال قلت انه لما كان المعنى
من امكان اللاتناهي امكانه اللاانقضاء فلا يلزم منه امكان الامور
الغير المتناهية محصورة بين حاصرين اعني السطحين **قوله** فهذه
احتمالات ستة بل اكثر من ذلك بحسب اعتبار المتناهي واللامتناهي
وكل ل فتدبر **قوله** لم يذهب اليها احد الخ فيه بحث حيث قد
ذهب قليل من الاقدمين الى انه مركب من الخطوط والسطوح
فتصفح ولا تتبع الهوى **قوله** والثاني باطل الخ لا يخفى انه لما

(هامش: ذيمقراطيس — كون م)

كانت الاجزاء غير منقسمة مطلقا لم تصح القول بلزوم الانقسام
فيها القسمة وهما اولا ولكن في الاشارات نفي ان الملاقاة
بالتمام التي هي التداخل يوجب ايضا انقسام اذ حال المماسة غير
حال المداخلة لا نج عن مناقشة الا ترى ان الاطراف المتداخلة لما كانت
فاقدة لحظ من التجزي والانقسام فيما به التداخل فما يتوهم فيها ذلك
فتدبر تعرف ان ذلك الاستدلال الزامي للقائلين بالاجزاء لاعتبار
التغاير عندهم بين التماس والتداخل والا لم يفد زيادة في الجسم
واما الواقع عند الحكماء فهو ان التماس منها يستلزم التداخل لعدم
انقسامها فلا نقض عليهم **قوله** وبحركة الموضوع عين ما اثبت ان تعليم
انه لا يلزم منه ان لا يكون جسم مركبا من اجزاء كذلك وبالجملة انه لما
كان المدعى هو السلب الكلي فلا يثبت ذلك بتخلفه في بعض المواد
على انه يجوز ان يكون الاستحالة ناشية من خصوصية فرض لا مطابق
له قال صاحب الشجرة الالهية فيها ان يبنى امثال هذا البرهان على
جواز تركب كل من الاجزاء المذكورة وجواز حركة الجزء على سطح والان
يمضو الكل واحد منهما وليس لنا ان نثبت بامكان اجتماعهما وحركتهما
اذ كثير من الامور الممكنة قد يصير ممتنعا باعتبار واجبا باعتبار آخر

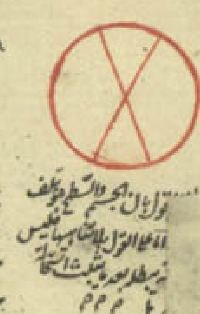
الا ترى ان خروج الماء عن الاناء ممكن في ذاته ممتنع عند عدم
دخول جسم آخر فيه والا لزم الخلاء الذي هو ممتنع لذاته وكذا حركة
الهواء ممكن في نفسه وقد يجب اذا تحرك جسم مجاور له عن مكانه لئلا
يلزم الخلاء ويمكن الجواب عنه بان المدعى سالبة كلية والاستدلال على
بخصوص المسالك قائم وذلك بان يقال انه لو لم يصدق لصدق ان
الاجسام متقدم تركب منها من غير منقسمة وتنافر فتدبر ولا يخفى انه
لما كان المدعى بديهيا نبه لها عليها بامثال هذه التنبيهات فتدبر
قوله وقد التزم مواقع لا تخفى في انه اذا التزم ذلك فيمكن الالزام
بعده بناء على ما سلف التزامهم اليه من الاصول وذلك بان نفرض
ان هذا الشكل المدرس بحيث يجوز ان نفرض خط مركب من اجزاء
غير متجزية ويحصل فيه على ان يثبت طرف منه على مركزه ثم ادير ذلك
على نفسه فانه لا محالة يتميز بذلك الفرج فاما ان يكون تلك الفرج
يساوي كل منها جزءا لم لا فعلى الاول لزم وضع جزء في
فرجة ليحصل الاستواء والاستدارة وعلى الثاني اما ان يكون كل
منها اعظم من الجزء او اصغر منه فعلى الثاني لزم الانقسام وعلى
الاول اما ان يكون ذلك يساوي الجزئين او اقل وعلى ولا يخفى الامر

ح قال اهل الصناعة في شفائه انهم لما الزموا انتفاء الدائرة كان علينا
ان نثبت باصولهم الدائرة ثم نبين بها بطلان قولهم ونقول ان هذا
الامر المحسوس الذي هو دائرة حسية اذ عندهم انها شكل مضرس يمكن ان
يفرض فيه جزء بانه مركزها ثم نفرض هذا الجزء طرف خط مستقيم مركب
من جواهر الفردة له طرف آخر عند نهاية هذا المضرس ثم نقول ان
هذا الخط اذا تحرك طرفه هذا ولا يتجاوز طرفه الآخر عن موضعه حركة دورية
سنية الا انه كذا هذه الحركة انطبق طرف هذا الخط على افراد واقعة
في طرف هذا المضرس المحسوس فح اما ان لا يكون بين هذه الاجزاء الكائنة
على هيئة الاستدارة فرج واما ان يكون فان كان الاول كان هذا
الشكل محيطا مستديرا وان كان الثاني فهذه الفرج اما ان يكون بقدر
ما يسع جزءا او اكثر او اقل فان كان الاول والثاني وضع
في كل منها جزءا او اكثر حتى لا يبقى هناك فرجة ويصير مستديرا حقيقيا
وان كان الثالث لزم ان يكون في الاجزاء شيء دون شيء
والمفروض خلافه ثم انظر في استواء السطح هو محاط به وعدم استوائه
فان كان مستويا فهذا السطح هو الدائرة وان لم يكن الامر
كذلك بل كان فيه ارتفاع وانخفاض يرفع المخصوص ويخفض

المرفوع

المرفوع بان يوضع جزء فيه او يحبس عنه جزء ليصير سطحا مستويا
لا يكون فيه ارتفاع وانخفاض وليصير دائرة ثم يثبت بها الاشكال
الهندسية واحكامها ويبين بها بطلان تركب الاجسام والمقادير من
الاجزاء الغير المتجزية ثم ذكر ان اثبات الدائرة على اصولهم يتوقف
على جواز تركب الخط منها ثم على حركتها ثم على جواز المطابقة ثم على امكان
استواء السطح وسد الفرج وغير ذلك هذا وانت تعلم ان امثال
هذه الممنوع لا يخلو عن مكابرة فتدبر ثم قد تصدى لبيان ابطال تركب
المقادير منها بسبل شتى منها ان في الهندسة قد تقرر ان كل خط
يمكن ان ينصف فلو كانت الخطوط مركبة منها لزم ان ينقسم الجزء اذا
تركب خط من افراد وتر ومنها لزوم مساواة قطر المربع لضلعه
فيما اذا فرضنا سطحا مربعا متألفا من ستة عشر جزءا متلاصقة
ومنها لزوم كون قطر الفلك الاقصى متألفا من اجزاء ثلثة وذلك بان
يلصق وتراه بقطره ثم اخرج قطرا آخر على ان يكون زاوية كل
طرفيه على كل طرف الوترين فانه لا محالة يلاقي كلا منها بنقطة من غير
فرجة بينهما فيكون القطر متألفا من اجزاء ثلثة هكذا
والخط الاسود هو الخط الواقع المار بالقطر والوترين وقد ظن بعضهم

بالمحقق لم وهو غير واقع وهو ما في القطرين قبل المرور بالمركز بما
فيما لو فرضنا دائرة او لا ثم نخرج قطرين متقاطعين تقاطعا يحيطان
قوسا من محيطها اصغر من نصفيها كان يكون بين الطرفين
خمسة اجزاء وكل من النصفين تسعة مثلا فيتعين ان على الكسر
في كل جهة على نقطة وهذه صورته فتدبر **قوله** تقرير الحجة الاولى
الخ وقد يقرر بوجه آخر وهو ان المقادير في الاجسام لو لم يكن مركبة
من الاجزاء الغير المتجزية لما كان للنقطة وجود لكن التالي باطل فكذا
المقدم اما الملازمة فلان النقطة عرض ذو وضع لا ينقسم في
شيء من الجهات فوجب ان يكون لها موضوع كذلك اذ
لو لم يكن الامر كذلك لكان محلها اما امرا ذات وضع ام لا
فعلى الاول يكون لا محالة ذا حظ من الانقسام وعلى الثاني ظاهر
لامتناع حلول ماله وضع فيما ليس له فتعين الاول فينقسم
ما هو حال فيه فلو لم يكن للجزء وجود لما كان للنقطة وجود واما
بطلان التالي فبان النقطة لو لم يكن لها وجود لما امكن ان تماس
الكرة سطحا مستويا والمقدم كالتالي في البطلان بيان اللزوم ان
ما به تلاقي الكرة اياه لم يجز ان يكون غير منقسم على ما هو المفروض



فيتعين

فيتعين انقسامه فيلزم منه ان يكون وتر القائمة في مثلثين حدثا من خطين
خارجين عن المركز الى طرفي هذا الامر المنقسم ومن ثالث ينصف زاوية
راس هذا المثلث مساويا لوتر الزاوية الحادة وان لا يكون الثالث
من المثلث مع تساوي زوايا فوق القاعدة وتحتها وايضا ان
هذا الامر المنقسم ان كان خطا مستقيما او سطحا مستويا لزم ان
يكون في الكرة مثلهما وان كان خطا او سطحا مستديرا لزم انطباق
المستدير على المستقيم ويشهد الحس الصحيح ببطلانه فاثبت المقدم
الى دفاعهما بقوله والنقطة عرض **قوله** وبالجملة يلزم وجود الملزوم مع
عدم لزوم ما لزم فتامل ثم لا يخفى انه يمكن تقريره بوجه اوضح وذلك
بان نقول ان موضع الملاقات لو كان منقسما لامكن ان نخرج من
المركز خطان ينتهيان الى طرفي موضع الملاقاة فيصير ان مع الخط
المرتسم من موضع الملاقات ثمة خطوط محيطة بسطح فيحصل
هناك مثلث قاعدته موضع الملاقات فاذا اخرجنا من مركز
الدائرة الى قاعدة المثلث الواقع في الدائرة عمودا واقفا
عليه كانت الزاويتان الحاصلتان عن جنبي العمود القائمتين فان
تنصف ذلك المثلث المثلثين قائمي الزاوية ويكون الخطان



فقطه فيها بوزن س الزاوية بين القائمتين ويكون العمود وتر الزاويتين
الحادثتين ووتر القائمة اعظم من وتر الحادة فالخط العمودي اقصر
من الخطين الطرفيين مع ان الخطوط الثلثة خرجت من المركز
الى المحيط هف فثبت ان موضع الملاقات غير منقسم **قوله** فان
الماضي من الحركة الخ قال بعض من الاجلة المتاخرين اعلم ان
الحكماء ذهبوا الى ان الحركة بمعنى القطع لا وجود لها الا في الخيال
قالوا لانها انما يتم وجودها اذا وصل المتحرك الى المنتهى وح تكون
قد بطلت بالكلية اقول فهذا الكلام لا يطابق مذهبهم لانها اذا
كانت موجودة في الخارج في الماضي والمستقبل لم يصح نفي الوجود
الخارجي عنها مطلقا وحصر وجودها في الخيال لكن الشيخ في الشفاء
بعد ما حقق انها مما لا ذات له قائمة في الاعيان وانما ترتسم
في الخيال قال هذه الحال وجودها على سبيل وجود الامور في
الماضي انيابها بوجه آخر وهو ان الامور الموجودة في الماضي
قد كان لها وجود في آن من الماضي كان حاضرا ولا كذلك
هذه الحركة ولا يخفى ما ترى فيه من التناقض اقول وجه دفع التناقض
عن كلامه ان مراده ان وجوده في الخيال على نحو وجود الاشياء

في الماضي

في الماضي بمعنى انه يرتسم في الخيال منه ما هو حاصل في الخيال
على صفة المضي كما يشهد به الفطرة السليمة فينبغي كلامه واتت
بما قد تعرفت في طبقات الفن عنه انه يطلق المتصل الذات
تارة على الموجود وتارة على ما له القوام اعني ما يكون اجزاؤه مجتمعة
الوجود في آن وغير المتصل ما يقابل هذا تارة والآخر اخرى
وان رئيس الصناعة لما اطلق غير المتصل على الحركة على ما يقابله
الثاني وذهب المحشي الفاضل الى ما يقابل الاول فسار الى
قضاء القول بان الشيخ لم يثبت ذلك بل انما يثبتها في الخيال
على طباق ما سبق اليه فطانة الاذهان المشهورية والنفوس
الجمهورية ثم حكم بلزوم التناقض بينه وبين ما ذكره من وجودها
على سبيل وجود الامور في الماضي وهو لا غير ما هو المرام
في نحو هذا الكلام وبالجملة ان ما هو المقصود للرئيس من
كونها متصلة الوجود في الخيال اجتماع اجزائها في الوجود
الخيالي ومن كونها غير متصلة الوجود في الخارج كونها غير
مجتمعة الاجزاء فيه فبالحري ان تذكر ما ذكره في طبيعي شفائه بلطائف
فلك الملكوت بقوله اما الزمان فان جميع ما قيل في ابداعه

بدل المنفصل

فانه لا وجود له في الآن وفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا
ولا وجود له في آن حاصلا ونحن نسلم ونصحح ان الوجود المحصل
على هذا النحو لا يكون للزمان الا في النفس والتوهم والوجود المطلق
المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له فانه ان لم يكن ذلك
صحيحا له صدق سلبه عنه بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة عدم
مقدار الامكان للحركة على حد من السرعة تقطعها وان كان هذا
السلب كاذبا بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة مقدار
فيه يمكن قطع غيرها ويمكن قطع هذه المسافة بابطأ واسرع
فالاثبات الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا
الامكان والاثبات دلالة على وجود الامر مطلقا وان لم يكن دلالة
على نحو وجوده محصلا في آن او على جهة ما وليس هذا الوجود له بسبب
التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو من الصدق
حاصلا مع هذا فيجب ان تعلم ان الموجودات منها ما هي محققة الوجود
محصلة ومنها ما هي اضعف في الوجود والزمان يشبه ان يكون اضعف
وجودا من الحركة ومجانسا لوجود امور بالقياس الى الامور وان
لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا فانه قد يلزمه الاضافة

ولما كانت الحركة موجودة وحدها والحركة موجودة صار للأمر
الذي من شأنه ان يكون عليها مطابقا لها وقطعا لها او مقدار
قطع لها نحو من الوجود حتى ان قيل انه ليس له البتة وجود كذب
فان اريد ان يجعل للزمان وجود لا على هذا السبيل بل على سبيل
التحصيل لم يكن الا في التوهم فاذن المقدمة المستعملة في ان الزمان
لا وجود له ثابتا معناه لا وجود له في آن واحد مسلمة اذ يمكن لا
يمنع ان يكون له وجود وليس في آن بل وجوده على سبيل التكون
بان يكون اي آنين فرضتهما كان بينهما الشيء الذي هو الزمان
وليس في آن البتة ثم قال وبالجملة طلبهم ان الزمان ان كان
موجودا فهو موجود في آن او في زمان او طلبهم متى هو موجود
مما ليس يجب ان يشتغل به فان الزمان موجود لا في آن ولا في
زمان ولا له متى بل هو موجود مطلقا وهو نفس الزمان فكيف
يكون له وجود في زمان فليس اذا قولهم ان الزمان اما ان لا يكون
موجودا او يكون وجودا في آن او يكون وجوده باقيا في زمان
قولا صحيحا بل ليس يقابل قولنا انه ليس بموجود هو انه موجود في آن
او موجود باقيا في الزمان بل ان الزمان موجود ولا واحد من الوجودين

فانه لا في آن ولا باقيا في الزمان وما هذا الا كمن يقول اما ان يكون
المكان غير موجود او يكون موجودا في مكان او في حد مكان وذلك
لانه ليس يجب اما ان يكون موجودا في مكان او حد مكان واما
غير موجود بل من الاشياء ما ليس موجودا في مكان ومن الاشياء ما
ليس البتة موجودا فالزمان والمكان من جملة القسم الاول والآن
من جملة قسم الثاني وانما اطنبنا الكلام ليظهر حال سائر ما يتوهم
من ان رئيس الصناعة على التهافت منهجا وليسلم ثم اتبع بين ذلك
قوله وح سقط الجواب ان ح لا خفاء في انه يمكن ان يق انه اراد المص
طاب ثراه من قوله والحركة لا وجود لها في الحال اي انه لا وجود لها
فيه وجودا يستلزم الجوهر الفرد بناء على عدم انطباقها على
المسافة وكذا ليس للآن وجود يستتبع الجزء وان كان موجودا بحسب
نفسه فما افاده الشارح الفاضل من سقوط ذينك الجوابين ساقط
على انه يمكن ان يق على تقدير القول بتحقق الحركة القطعية في الخارج المنطبقة
على المسافة انها ليست تستلزم الجزء الذي لا يتجزى بناء على كونها امرا
ممتدا ينطبق على الزمان والمسافة الممتدين في الخارج وبالجملة ان الحركة
القطعية وجودها كذلك لا يستلزم الجزء ومن هنا تبين سر ما عليه

للمحاكم

للمحاكم للاشارة من الاعتراض على الاستدلال بوجود الحركة على الجزء
بانه ان اريد من الحركة الحركة بمعنى القطع فهي غير موجودة وان اريد
منها الحركة بمعنى التوسط فمسلم انها موجودة لكنها غير منطبقة
على المسافة بل على حد منها فلا يلزم الجزء وما قال بعض الاجلاء
عليه من ان الحركة بمعنى القطع موجودة في الاعيان فلا يصح منع
وجودها لا اتجاه له الى دار السلام حيث اعترض المحاكم بنفي وجودها
في الآن لا مطلقا فاثبات وجودها في زمان لا ينافيه فقد استبان
ان حاصل كلام المحاكم هو انه ان اريد من الحركة الموجودة في
الآن الحركة بمعنى القطع فهو ممنوع وجودها على نحو آن لا يعقل وان
اريد منها الحركة بمعنى التوسط فمسلم لكنها غير منطبقة على المسافة
وايضا يمكن دفع ذلك الاستدلال بوجه آخر وهو ان القول
بان الماضي كان حاضرا كلام مشهوري يظهر بطلانه بادنى تدبر
وذلك حيث انه يلزم منه قرار ما لا قرار له لان الآن بناء على ان
الحاضر من الزمان ليس الا الآن والحركة توسطية فلو حضر الزمان
او الحركة المنطبقة عليه لكانا غير منقسمين هف فظهر حال
قوله ان الماضي كان حالا الآن يق انه يلزم من ذلك ان

يكون الماضي مركبا من امور موجودة يكون كل منها حالا قوله ولو
تركبت الحركة الخ يمكن ان يقرر هذا الكلام بوجه آخر وهو انه لما كانت
الجواهر الفردة عديمة الانقسام لا يرجع تماسها الا الى التداخل
فلو تركبت الحركة مما لا يتجزى لم يكن حركة لانتفاء مقدارها حينئذ
فتدبر ويمكن ان يق ايضا انه لو تركبت مما لا يتجزى لم يكن موجودة
بناء على انه لما كان كل منها فاقد المقدار فانضمام بعضها
الى بعض لا يورث المقدارية والانقسام واما الاستدلال على
ان الاجسام مركبة منها بانها لو لم يكن كذلك لما كان للآن وجود
في الزمان لكن التالي باطل فكذا المقدم بيان الملازمة ان الاجسام
لو لم يكن مركبة منها لكانت متصلة لا جزء لها فكذا الحركة لامتناع
ان يقع الا فيها منطبقة عليها منقسمة بانقسامها فكذا الزمان
الذي هو مقدارها فلا يكون للاجسام فيه امر غير منقسم هو الآن
واما بطلان التالي فلان الآن لو لم يكن موجودا لما كان للزمان
وجود فالمقدم مثله كذا بيان الملازمة ان الزمان اما ماض
او مستقبل وهما معدومان واما حاضر لا جزء له هو الآن فلو لم يكن
لهذا وجود لما كان له وجود ممنوع بان الآن ليس جزءا من

الزمان

الزمان بل هو راسم له فافهم فح ما ذهب اليه المحقق الشارح
بقوله اجيب بان المتحرك الخ فتفطن وذلك بان يقال انه على
تقدير وجود الجزء او تركب المسافة منه يلزم ان لا يوجد مسافة
ضرورة ان تماس الاجزاء يرجع الى تداخلها فعلى تقدير كون حقيقة
الحركة هو الكون الاول في المكان الثاني يلزم انتفاؤها لانه ليس هناك
مكان ثان ح بل يلزم ان يكون الاجزاء التي لا تتجزى على تقدير
انضمامها في حيز جزء واحد فليس الا مكان واحد ليس بثان
ولا اول فليتامل قوله على ثبوت الجزء الذي لا يتجزى الخ و
ذلك بان يق ايضا ان الحركة مما لا شبهة في وجودها ولما لم يكن في
الحد الاول من المسافة بناء على كونه مبتداها فليس لها بد
من الوقوع في الحد الثاني المتصل به والا لزم عدم وقوعها بعد
ذلك الحد بعينه فاذا تمهد هذا فنقول انه يلزم انطباق
على الجوهرين اللذين يكون [illegible] كل منهما ذلك مع عدم الانقسام
وفيه المط هذا وانت بما تعرف ان الحادث بالحدوث الجسماني
على اقسام ثلثة احدها حدوث زماني وثانيها حدوث نفس زماني
وثالثها حدوث آني والمعنى من الحدوث الزماني كون الشيء بحيث

يطبق وجوده على الزمان الممتد مع سبق عدمه المستمر على ما عليه
ش كما في حدوث الاصوات والحركة بمعنى القطع ومن حدوث
نفس الزمان لكون الشيء مفتقر الوجود الى الزمان الا ان ينطبق
عليه بل على ان يكون بحيث لو لوحظ وجوده في كل من حدود المسافة
لكان مما لا يوجد فيه تمامه على ما عليه ش كالحركة التوسطية فانه
لحكم بان لا بد من الحركة الواقعة بعد ذلك الحد الاول الحركة التوسطية فوقوعها
بعده وقوع حادث نفس زماني ولان [illegible]
تقدير القول بوجودها فوقوعها وقوع حادث زماني فعلى التقديرين
لا يلزم وجود الحركة في آن وحدته بعد ذلك ليلزم ما الزم وقد يسلك
سلوك آخر وهو ان المتحرك حين حركته امرين احدهما الميل الذي هو
علة تبدل الامكنة بالتدريج وثانيهما حصوله في المسافة الواقعة
من مبتدأ الحركة الى منتهاها والاول هو ليس بحركة اتفاقا
فتعين الثاني ولذا قيل ان حقيقة الحركة هي الكون في الاول
وهذا الكون ليس يجوز ان يكون امرا غير منقسم في امتداد
ماخذ الحركة وهو ظاهر ولا ان يكون مركبا من حصولات آنية
متعاقبة لاستلزامه تركب المسافة من الامور الغير المتجزية فيكون

حصولا للحركة يكون منفصلا لا جزء له بالفعل قابلا لان ينقسم الى
حصولات متعاقبة منتقل اليه بحسب الفرض والتوهم على قياس ما
المسافة والزمان والاجزاء المفروضة ايضا قابلة لان تنقسم الى
كذلك ولو انتهت اجزاؤها الى امر لا ينقسم لا يمكن ان يوجد في
المسافة امر كذلك وان علمت ما عليه فاختر ما شئت ولكن لا
يعزب الحق عن اهله فستة رتوة التي لا يجري فيه ما لا يخفى ضرره
ان النظام لا يقول بتركب الجسم منها وان لزمه ذلك فالصواب
ما اكتفى المص به من قوله لعدم تناهي الاجزاء **قوله** بحيث يصير
المركب الخ وذلك بان يقال انه لا يخ اما ان يحصل من اجتماع افراد
متناهية حجم ام لا فعلى الثاني يلزم امتناع تركب الجسم منها فتعين
الاول فيلزم منه ان يوجد طويل عريض عميق وليس هو
الا الجسم فيه المط **قوله** بل يجوز ان يكون نسبة الحجمين من النسب التي
لا توجد في المقادير الخ قد ذكر العلامة الدواني في حاشيته القديمة
في تفسير هذا المرام بهذه العبارة اي النسب الصم وهي ما يتحقق
بين المقدارين لا يكون لهما عاد مشترك فاذا نقص الاقل من
الاكثر بقي ما هو اقل من الاقل ثم اذا نقص الاقل الثاني من الاقل

الأول يبقى أقل من الأقل الثاني وإذا نقص الأقل الثالث من
الثاني يبقى أقل من الثالث وهكذا إلى غير النهاية إذ المقدار قابل
للانقسامات الغير المتناهية انتهى وتوضيح ذلك أنا إذا فرضنا
أولاً عدداً مثل خمسة عشر وعدداً آخر أقل منه مثل ثمانية
ثم نقصنا هذا العدد عن العدد الأول يبقى سبعة وهو أقل من الأقل
ثم إذا نقص السبعة وهو الأقل الثاني عن ثمانية وهو الأقل الأول
يبقى واحد وهو أقل من السبعة الذي هو الأقل الثاني فإذا نقصنا
فقد فني ولم يبق شيء فانتهت القسمة وذلك بخلاف ما عليه
المقدار لقبوله انقسامات غير متناهية ثم أشار إلى النسب الصم
في المقدار حيث قال ومن أشد النسب الصم نسبة قطر المربع إلى
ضلعه وذلك لأن مربع القطر ضعف مربع الضلع بحكم العروس
فيكون نسبة القطر إلى الضلع نسبة مثناة بالتكرير كما تبين في الأصول
أن نسبة المربع إلى المربع نسبة الجذر إلى الجذر مثناة بالتكرير ثم إنه
ليس في الأعداد نسبة مثناة هو الضعف إذ ليس بين الواحد
والاثنين عدد انتهى بيان ذلك أنه يجوز أن يوجد في المقادير
نسبة لا توجد تلك النسبة في الأعداد وهكذا يجوز أن يوجد نسبة الصم

في المقدار لا يوجد تلك في العدد ولأن لكل عدد أقل نسبة إلى
عدد أكثر بأنه أي جزء منه وهذا قد لا يوجد في المقادير ويظهر ذلك
بعد تمهيد مقدمات الأولى ما تبين من شكل العروس من أن
مربع وتر القائمة يساوي مربعي ضلعيها الآخرين مثلاً في مثلث ا ب ج
زاوية ا قائمة ومربع وترها أي مربع ج ب ك ل مساو لمربعي ضلعين
باقيين كمربع ج ا ح ز ومربع ا ب ح ه
الثانية أن نسبة المربع إلى المربع نسبة جذر المربع
الأول إلى جذر المربع الثاني مثناة والمراد من جذر
المربع هو ضلعه كما أن المراد من المثناة هو النسبة الحاصلة
من ضرب نسبة في نفسها مثلاً إذا فرضنا أن جذر
المربع الأول نصف جذر المربع الثاني فإذا ضربنا النصف في
النصف يصير لا محالة ربعاً فيكون هذا هو النسبة المثناة وإنما قلنا إنه
يصير ربعاً ضرورة أن نصف النصف ربع كما أن ثلث الثلث تسع
وهكذا الثالثة أنا إذا فرضنا أعداداً أربعة متوالية في النسبة كاثنين و
أربع وثمانية يكون نسبة الأول إلى الثالث كنسبته إلى الثاني مثناة
فكما أن الأول ربع الثالث يكون ربع الثاني مثناة وذلك لأن

[illegible]

أما الواحد فظاهر وأما الاثنان [illegible]

الاثنين لما كان نصف الاربع فاذا ضربناه في نفسه يعني اذا
ضربنا النصف في نفسه يصير ربعا فيكون واحدا و نسبة الواحد الى
الاربع كنسبة الاثنين الى الثمانية ومن الظاهر ان المراد من النسبة المثناة
هو النسبة الحاصلة من ضرب النصف في نفسه وهو واضح مثال آخر مثلا
ان نسبة مربع الثلثة وهو التسعة حيث ان المربع هو العدد الحاصل من
ضرب عدد في نفسه ومن البين ان الثلثة اذا ضربت في نفسها يكون
تسعة ثم ان مربع التسعة واحد وثمانون حيث انا اذا ضربناها في نفسها
يحصل هذا العدد فنقول ان نسبة مربع الثلثة وهو التسعة الى مربع التسعة
وهو واحد وثمانون نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير وذلك
حيث ان مربع الاول الذي هو التسعة لما كان تسع المربع الثاني
الذي هو واحد وثمانون تكون نسبة جذر الاول اي الثلثة الى مربعها
وهو التسعة مثناة كنسبة جذر المربع الثاني الى مربعه اي نسبة التسعة
الى احد وثمانين وكما ان التسعة تسع احد وثمانين كذلك تكون الثلثة
التي هي ثلث مربعها اي التسعة اذا ضربت هذه النسبة في نفسها
اي ضربنا الثلث في نفسه فيصير حاصل الضرب ثلث الثلث
وهو الواحد ومن البين انه تسع للتسعة فقد ظهر ان نسبة

المثناة

المثناة الثلث الى التسعة نسبة التسعة الى احد وثمانين وقس عليه
الامثلة ثم قس عليه نسبة المثلثة بالتكرير ايضا كما يقال ان نسبة
الكرة الى الكرة نسبة القطر الى القطر مثلثة بالتكرير مثلا اذا اردنا
ان نعلم مساحة كرة بالقياس الى كرة اخرى فنلاحظ قطر احديهما
مع قطر الاخرى فاذا كان نصفه يكون مساحة الكرة الاولى نصف
نصف نصف مساحة الكرة الثانية فيكون ثمنا لتلك المساحة
ضرورة ان النصف اذا ضرب في نفسه ثلث مرات يصير النسبة
المثلثة هو الثمن فاذا تمهد هذا فنقول ان مربع قطر دائرة
يساوي مربعي الضلعين الباقيين فلنفرض دائرة ثم نفرض فيها
قطر ج ب الذي هو ضلع مربع ثم نفرض ضلعين باقيين
داخل تلك الدائرة فليكونا ب ا ا ج ومن الظاهر ان هذين
الضلعين متساويان لكونهما ضلعين لمربعين متساويين بهذه
الصورة فيكون مربع ج ب القطر مساويا لمربعي ب ا و
ا ج ولما كان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع
مثناة وبعبارة اخرى ان مربع الضلع لما كان نصف
مربع القطر ومربع القطر ضعفه ومع ذلك يلزم ان يكون نسبة

الى نسبة ضلع الى ضلع متشابهة فيلزم ان يكون ضعف ضعفه
مثلا ان الضلع الاول نظرا الى الضلع الثاني نصفه فاذا ضربنا النصف
في نفسه يصير ربعا فيكون نسبة ذلك المربع الى هذا المربع كنسبة
ضلعه الى ضلعه متشابهة فقد تبين ان ذلك المربع مع انه ضعف
هذا المربع نسبة المتشابهة جارية فيه ولا يوجد هذا في الاثنين والواحد
مثلا ان نسبة الاول الى الثاني نصفه والثاني الى الاول ضعفه ومن
المحال ان يكون احدى النسبتين متشابهة وذلك بخلاف مربع
قطر الدائرة حيث انه ضعف مربع الضلع ومع ذلك يكون النسبة
متشابهة ولا يوجد ذلك في هذا العدد ضرورة ان الاثنين ضعف
الواحد ولا يكون فيه النسبة المتشابهة ضرورة انه ما لم يتوسط بينهما
عدد او لم يكن هذا كما صورناه ومن البين ان بين الواحد والاثنين
ليس عدد حتى يمكن ان يقال ذلك قوله كانت نسبة المؤلف
منها الخ اما الى ان فيه بان غاية ما يلزم من تناهي مقدار الجسم تناهي
كل واحد من استعداداته وهو لا يوجب تناهي مقدار المجموع
من حيث هو اذ حكم الكل الافرادي قد يخالف حكم الكل المجموعي
فلا اتجاه لما اورد السلام وذلك حيث اوردت ان الافرا

الرابعة

لو تقضي كل استعداد لا بد ان يكون متناهية وحينئذ يكون
مشاكلة تساير الاستعدادات الصحيحة العرض كذلك فيكون
المجموع المؤلف منها كذلك حيث انه قد ركب من الامور المتناهية
بمرات متناهية قوله ولا يخفى ان هذا الوجه الخ انت تعلم انه
يجوز ان يكون قوله طالب ثراه في زمان متناه متعلقا بكل
من عدم ذلك اللحوق وعدم القطع المخصوص في الزمان المخصوص
فانه يصح الايراد بعدم كون الوجه الاول مخصص بقول النظام
فتدبر قوله والضرورة قضت الخ لما كان النظام قد سار في
نفساء القول بلزوم الطفرة عما حيث انه قد وردها على شبه قرأتيه
بعضها فوق بعض منها انا نفرض بئرا طولها مائة ذراع وفي نصفها
خشبة وفي الخشبة حبل مشدود طوله خمسون ذراعا الى اسفل
البئر وفي طرف الحبل الاسفل دلو ثم اخذنا حبلا آخر خمسون ذراعا
وشددنا فيه حلقة وجعلناها في طرف الحبل الذي في الخشبة ثم
جذبنا الدلو فانه يصعد الحبل خمسين ذراعا ويصعد الدلو مائة
ذراع ومنها انا نفرض بيتا طوله الف فرسخ وفتحنا فيه فتحة
مقابلة للشمس فانه حين تطلع الشمس يقطع شعاعها مسافة

البيت ومع قطع هذه المسافة في الزمان اليسير وكذا الحال في طلوع
ضوء الشمس الى الافق بنصف كرة الارض حين طلوعها اجاب
عنها المصنف طاب ثراه اجمالا بقوله الشريف والضرورة قاضية
الخ واما الاجوبة التفصيلية عنها فبان يقال انما يلزم على الاول
ذلك لو كانت حركة الدلو بحركة الحبل الاعلى وليس كذلك حيث
ان الحبل الاسفل كان من منتصف البئر الى اسفلها فانقلبت
بحركة الحبل الاعلى فصار من نصفها الى اعلاها ومن نصفها الى
اسفلها مخسوف الى اعلاها مخسوف فاذا انقلبت الحبل من
اعلاها الى اسفلها ومن اسفلها الى اعلاها والدلو فيه فقد
مر الدلو بجميع البئر وليس ذلك لاجل الطفرة الا ترى انه لو كان
ذلك كذلك لاجل الطفرة لما كان مروره يستتبع اثرا
في البئر والتالي باطل حيث انا لو فرضنا في الدلو الة محددة
وجررنا على جذع فانه يظهر اثر ذلك المحدد في جميع
الجذع وهل هذا الا مناد على بطلان ذلك نداء عليا واما الجواب
عن الاخيرين فبان ذلك انما يلزم لو كان اضاءة الشمس
الارض بحركتها وليس كذلك بل انما ذلك بالفيضان عن مفيض

الضوء

الضوء بحسب معدية القابلية فتدبر قوله فان قيل له ايضا ان يتخلل
الخ ولما كان من الامور البديهية بقاء المتحرك في مسافة او ان حركته
اندفع ما توهمه بعضهم من ان النظام لما كان يذهب الى جواز اعادة
المعدوم يصح له القول بها اذ ليس المعني من الطفرة الا انعدام الجسم
في بعض من حدود مسافة وحدوثه في بعض اخر منها فلا يكون
منافيا لبديهية العقل بل يحتاج الى برهان دل على امتناع اعادة
المعدوم فتفطن قوله قابلا للقسمة الى ما لا يتناهى الخ فان قلت
ان امكان المحال محال مسلم كيف لا وان الممكن ما لا يلزم من
فرض وقوعه محال فاذا قد تقرر هذا فنقول ان قبول الجسم للانقسامات
اللا متناهية غير مقبول قلت ان المعنى من قبوله الانقسامات اللا متناهية
قبوله لها قبولا لا ينقضي وذلك على ما اشار اليه رئيس الصناعة
في شفائه بقوله ان تعني عدم نهاية قبول القسمة ان استعداد
القسمة ممتنع ان ينعدم عن الجسم واجزائه لا ان لها امكان
ان ينقسم الى اجزاء عددها غير متناهية اذ لو جاز ذلك لما لزم من
فرض وقوعه محال لكن المقدم كالتالي في الاحالة اما الملازمة فلانه لا معنى
للممكن الا ما لا يلزم من فرض وقوعه محال واما بطلان التالي

فلان هذه الاقسام لو تحققت لزم منه محال وهو كون المقدار
المتناهي مركبا من اجزاء غير متناهية وهو باطل قطعا فمعنى عدم
انتهاء قسمتها ان قسمة واحد منها لا تنتهي الى امر ليس له ان ينقسم
مرة اخرى فتدبر تعرف انه لا يصح ان يقبل الانقسام الى الاجزاء اللامتناهية
العددية حين اذا كانت متناقصة ايضا وذلك حيث انها لما كانت
اجزاء مقدارية يجب تزايد الجسم بتزايدها والفرقان بين الاجزاء
المقدارية المتساوية والمتزايدة وبين الاجزاء المقدارية المتناقصة في
لزوم ذلك غير بين على ما ذهب اليه رهط من المتاخرين فان قلت
ان رئيس الصناعة قد ذهب الى ذلك بقوله في الفن الاول من
من شفائه ان ذراعا اذا نصف واخذ من احد نصفيه مقدار متناقص
وضم الى النصف الاخر لا يصل هذا المقدار الى المقدار الاول قلت
انك قد رايت اول كلامه فقد ملت عن مرامه فانظر الى ما يتصل بهذا
المنقول لتصل الى ما هو المعقول وهو قوله لا لان انضمام مقادير
غير متناهية الى مقدار واحد لا يوجب لا تناهيه بل لان
المنضم اليه دائما انما يكون مقدارا متناهيا وان الغير المتناهي
منه لا يخرج الى الفعل ونعم ما قال الشاعر كلوا واشربوا [illegible]

كرد

كرد ولا تسرفوا ان الخطر كرفت على ان المص قدس سره قال في
بعض اقاويله انما ينفصل الجسم القابل للانفصال مرة بعد اخرى فاما
ان ينتهي انقسامه الى اجزاء لا تنقسم اصلا ام لا والاول محال لما
تقدم ذكره واما الثاني فاما ان ينفصل الجسم مع بقائه الى اجسام
غير متناهية ام لا فان كان الاول لزم ان يكون في كل جسم
متناه صغيرا كان او كبيرا اجزاء غير متناهية وهو باطل قطعا
وان كان الثاني انتهى قسمة الجسم الاحد بطلت جسميته فلا يكون
كل جسم قابلا لانقسامات غير متناهية بالعدد وهو المط فتدبر
قوله والكسر لا يحتاج الخ انت تعلم ان ش كلا يخرق كذلك
مع انه ليس بكسر فالقول بان الكسر مما لا يحتاج الى نفاذه ظهر ما له
الى الذم
قوله وتوهم بعضهم ان القسمة الخ فاعلم ان القسمة الخارجية
على قسمين احدهما ما يكون الخارج ظرفا للاجزاء انفسها وثانيهما
ما يكون ظرفه فالما هو منشأ انتزاعها وذلك على ان يكون القسمة
قسمة ذهنية لا مطلقا بل بحسب حال الخارج فلذا سمع من
رئيس شانية الاسلام ابو علي بن سينا في مصنفاته سيما
في الكتاب المسمى بالاشارات انه يقول تارة لهذه القسمة قسمة

خارجية واخرى قسمة وهمية بينهما سطع لك نور الحق من افق الظلام
يمكنك الحكم ببطلان ما قاله العلامة الرازي في شرح الاشارات
من ان مصنفها على التهافت في القول حيث انه يطلق على القسمة
الواحدة تارة انها قسمة خارجية واخرى قسمة وهمية وبالجملة
ان الجسم الابلق كان متصلا في حد ذاته متقدرا بمقدار بعينه وان
صح ان يكون الامتياز فيه بحسب الخارج لكن ذلك لا يوجب
انفصال بعضه عن بعض فيه ولا يلزم منه اجتماع المتضادين كالسواد
والبياض نعم انما يستتبع ذلك انفصالهما بحسب الخارج كما يحكم به
بديهة العقل الا ترى ان محل السواد فيه غير محل البياض الموجود في الخارج
وان كانا معروضين لمقدار واحد وبما قد تعرفت ذلك فاحكم
بان المختار مما سار اليه بعض المحققين هو الشق الاول من قوله ان
اردت ان هذا يوجب انفصال الجسم المطلق من حيث انه محل
للعرضين مثلا فهو مسلم وليس فيه استحالة اذ الشيء الواحد جاز
ان يكون له جهتان هو بحسب احديهما كان واحدا وبالاخرى كثيرا او ان
اردت ان هذا يوجب انفصال ذات الجسم لا من حيث انه محل
لهما فهو مم اذ هو مع قطع النظر عن العرضين والمماسين و

المحاذي

والمحاذيين ليس الا جسما واحدا متصلا بعضه ببعض متمايزا بعضه عن البعض
الاخر فلا يكون منفصلا قال رئيس الصناعة في طبيعيات الشفاء
ومن الذي يعرض طول العرض في بعض من المتصل الواحد حتى
اذا زال في ذلك العرض زال ذلك الجزء مثل جسم مبيض او متسخن
لا كله فيعرض له من البياض والتسخن جزء اذا زال في فرضه زال
وقلت فيها ايضا والمتصل لا جزء له بالفعل فيكون حدوث جزء له
هو بهذا او جزء له ذلك من غير ان يكون موجودا قبل ذلك وانما
تتبع الاشارة واذا زالت الاشارة لم يبق معلول الاشارة
ثم ذكر انه ليس الحال في افراز المتصل الواحد كالحال في افراد الاشياء
الاخر المنفصل بعضها عن بعض لان الاشارة هناك تزول ولا تفعل
وهناك تفعل فتزول فظهر بعد التتبع والتقصي ان رئيس الصناعة
لا تهافت في كلامه فلا يخفى مآل ما سار اليه الرازي ومع ذلك
قد ذهب بعضهم الى كون ذلك موجبا للقسمة في الخارج ولكن
الحق ان سيد الاقدمين ومنهل الاساطين ليس الا الرئيس في
الاقوال فلا يصح الحكم بما مر الى من ظاهرها قال رئيس الصناعة
في الطبيعيات ان عنى بالتأليف ان يكون فيه جزآن متمايزان

بالفعل ومنها ما ليس فيها غير منقسم ولو سلم لكن ذلك كافيا
لنا ولا نحتاج في الاستدلال المذكور الى اعتبار قابلية التفرق وهو
ظ ولا نعني به استعداد ان تحدث فيه كثرة فيما هو واحد لا كثرة
فيه فهو مسلم ولا يمكن ان يزيل عنه الا باعدامه بالمرة او بكثرة
الى آخره افاده فظهر ان تشبث بهذا القول قد كان قبل زمان الآخر
والحق لا يخفى عن اهله فتدبر **قوله** اعني الجزء الذي قد يقسم بل اذكره
بناء ان طباع الجسم بما هو هو مما يقبل الانفصال كيف لا
وانه بعد ما يبطل الجواهر الفردة يلزم ثبوت الامر المتصل الذي قابل
للتجزي بحسب مرتبة ذاته وحقيقته مع عزل اللحاظ عن الامور الخارجة
من الجسمية التعليمية وغيرها وذلك على ما كله ما تحققت
في الاجرام الاثيرية مع ان صورها النوعية احالت عليها الانفكاك
والتجزي على ما حكم به الفلاسفة فليكن الامر فيما نحن فيه كذلك
حيث ان صورها النوعية المقتضية للصغر تابي عن ذلك الحكم
بانه ناع ما توهم بعض من خرب الله حيث يقول ان اثبات
الهيولى انما يثبت بعد ما حكم البرهان على بطلان ما ذهب
اليه الشيخ الذيمقراطيسية من ان الاجسام مما يتركب من الاجسام

الصغار

الصغار الصلبة وذلك لانه يصح ان يكون الجسم مركبا من اجسام صغار
صلبة وان لم يكن مركبا من الجواهر الفردة فظهر ان تتميم المرام في هذا
المقام مما يتوقف على ابطال هذا الكلام ودونه خرط القتاد ووجه
الدفع انه لا شبهة في ان كلا من تلك الاجسام المتشابهة حقيقة
مما يقبل القسمة فيثبت فيه المطلوب اما لو عزلنا اللحاظ عن صحة قبوله
القسمة الطارية بحسب ذاته فلا شك انه يصح الحكم بان امكان قبوله
الانفصال متحقق فيما ثبت ذلك بناء على حكم العقل بصحة
وجود امر يقبل كلا من الاتصال والانفصال لست اعني من الاتصال
الاتصال العرضي حتى يتوجه عليه القول بانه يصح ان يكون الصورة
الجسمية بحسب ذاتها مما يطرء عليها الاتصال والانفصال العرضيان
مع بقائها بذاتها بل انما اعني منهما الاتصال والانفصال الجوهريين
هذا وفيه كلام وله جواب ثم انه قد زعم بعض من يوثق به من الفضلاء
المعاصرين انه لما كانت تلك الاجسام متشابهة الحقائق
فحين ما يصح انفصال بعضها عن بعض مقدار ذراع مثلا يصح
الانفصال بحسبها بين اجزائها الوهمية في خارج بهذا القدر وفيه
تامل تام اولا فلانه ليس يستند الا على حيالة بل من الصور جزئيه للمندرج

كمت ذلك الاستدلال وانما نبا على ان ذلك الشيء ليس الا
مما يستبعد جوازه ذلك الانفصال على نهاية الصغر بحيث الحلقة لا غير
تعقل ولا تمكن بين الفعلين وظهر بعد الالة والتركيز تمكن اثبات
كون الجسم صورة جوهرية على ما عليه الفلاسفة وتركبه منها ومن
المادة الهيولانية على ما عليه الفلاسفة المشائية من قبيل المقدمة مما يفتقر
في اثبات مطلوبه لا ابطال ذلك حتى يتوجه ذلك بل انما ذكر
ذلك استظهارا اذ يعلم انه يخدش في ذلك جعل الجسم مركبا
من الاجسام البسيطة الذيمقراطيسية مقابلا لجعله تارة بسيطا
واخرى مركبا من الهيولى والصورة او الاجزاء التي لا تتجزى فتامل
قوله مذهب ذيمقراطيس الخ قد نقل صاحب الشفاء عنه وعمن
تبعه في ذلك انهم يرون مبادي الكل اجزاء صغيرة لا تتجزى لصلابتها
وانها غير متناهية في خلاء غير متناه ولها اشكال مختلفة وحركة
دائمية يترتب عليها ان يصادم جملة منها على هيئة وتشكل خاص ترتيبا
اتفاقيا فيكون منها العالم كيف ما ولكل شيء ممكن سبب تام
يجب وجوده ويمتنع عدمه لعدمه وكل ما يكون كذلك كان
ترتبه على ما يترتب هو عليه ترتبا واجبا فضلا عن ان يكون اكثريا

علم ٣

فلا يكون في نفس الامر امرا اتفاقيا من غاية الامر ان من لا يكون له تتبع
الاشياء او جميع اسبابها يظن الشيء بسبب صدفة بعض من تلك الامور
الغير المتناهية يحدث على بعض الامور الى البحث والاتفاق فتامل
قوله على الجزء المنفصلين قوله اي اتصال الجسم وقبوله الخ انت
تعلم ان هذا القول لما كان يتلو القول بقبول الانقسام الجسم
للاجزاء الغير المتناهية فينبغي ان يكون استنادا الى بطلان
ما صار اليه الرازي بقوله ان من البين ان امكان هذا القطع
تقدم على وجوده فهي امكانات متعددة متميزة متغايرة لكون
كل واحد منهما بالقياس الى الاخر حيث ان قد ظن بعض الظن
ان لهذه الامكانات محلا متعددة هي فيه قائمة بها اذ
لو لم يكن الامر كذلك لكان محلها اما الجسم كله او بعضا معينا منه
فيلزم ان يكون الجسم او بعضه امكان ان يكون نصف نفسه
وثلثه وربعه وغير ذلك من الاقسام الممكن ان ينقسم الجسم اليها
فيكون فيه اجزاء فلا يكون متصلا فتامل قوله ولكن نقول الخ انت
تعلم ان صدر هذا الكلام ليس الا من البعد عن المرام
وذلك حيث انه لما اقيم الدليل على بطلان الجواهر الفردة

يكون لانّ الجسم انفصال جوهري بحسب مرتبة ذاته مع عزل
النظر عمّا يعرضه من العوارض فالقول بنفي تلك الجواهر اولا
واثبات الاتصال له من تلقاء عارضة ثانيا ليس قد نشأ
الا من الذهول الذي ليس يليق وقوعه عن الفحول قال رئيس
الصناعة في الحكمة العلائية بالفارسية جسم در ذات خود پیوسته
است كه اگر گسسته بودى قابل ابعاد نبودى وفي الفن الاول
من الشفا انه بقوله فالجسمية حقيقية صورة الاتصال القابل لما
قلناه من فرض الابعاد الثلث وهو غير المقدار وغير الجسمية
التعليمية فانّ الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسما آخر
بانه اصغر او اكبر ولا يناسبه بانه مساو او معدود به او عادّ له
او مشارك او مباين وانما ذلك له من حيث هو مقدر ومن
حيث انّ جزءا منه يعدّه وهذا الاعتبار غير اعتبار الجسمية قال
المصنف روّح الله نفسه الزكية في شرح الاشارات انّ الاتصال
والانفصال لا يمكن ان يكونا عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع
لهما هو الجسم كما سبق اليه اوهام المتكلمين لانّ ذلك الشيء
يجب ان يكون في ذاته غير منفصل ولا متصل حتى يكون موضوعا

للاتصال والانفصال فهو لا يكون من حيث ذاته بحيث يمكن
ان تفرض فيه الابعاد فلا يكون جسما البتة بل هو المسمّى
بالمادة فالذين يجعلون المتصل عرضا على الاطلاق
ينسون انّ كون الجسم متصلا في نفسه امر مقوم للجسم
والجسم لا يتقوم بالعرض انتهى فظهر انّ القول بكون
شاكلة الصورة الجسمية بحسب وحدتها المبهمة شاكلة
الهيولى ليس الا من الذهول والنسيان قال رئيس
الصناعة ان ليس معنى جوهريتها الا انها امر لا في موضوع
فالاثبات ههنا هو انه امر واما انه لا في موضوع فهو سلب
فانه ليس يلزم منه ان يكون شيئا معينا بالفعل لانّ
هذا عام ولا يصير الشيء شيئا محصلا ما لم يكن له فصل يخصصه
ويحصله وفصله انه مستعد لكل شيء فصورته التي تظن له
هي انه مستعد قابل والشيء به لا يصير امرا بالفعل قوله انما
الزائل تشخص آخر يريد اما ان سئلت عما عليه رؤساء الصناعة
المشائية كالمعلم والرئيس وغيرهما من الكلمات التي لا يأتيها
الباطل من بين يديها ولا من خلفها وهي ان تبدل الاحكام

المتشخصة المتنوعة كالماء الذي كان في اناء حين ما اذا صب بعضه
في اواني متعددة تبدل تشخصه الى تشخصات ثم اذا جمع فيه تارة
اخرى يكون متشخصا آخر متغايرا للثلاث الاشخاص وذلك التشخص
الاول فظهر ان الباقي في هذه الصورة الهيولى مع طبيعة الصورة
النوعية وظاهر ان بقاؤها انما هو من بقاء افراده المعلومة
لا مطلقا فظهر ان بقائه بها ليس بشرط كلية بقاء الطبيعة النوعية
ولا الجنسية مطلقا بل بقائه على شرط كلية تقرب الى الاول من
وجه وتبعد عنه اخرى ونعم ما اشار اليه المعلم الاول في بسيط
آخر كقطعة ارضية بشرط كليتها هذه الشاكلة بانه قد ذهب الى
ان هناك امرا بالقوة في ذاته متعين ويخرج من القوة الى
الفعل بالصورة الحالة فيه فيكون تعين ذاته وصفاته بالصور
الحالة فيه فلما حلت في ذلك الامر قبل القسمة صورة ارضية
واحدة متشخصة صار ارضا واحدة متشخصة ثم زالت هذه الصورة
الواحدة المتشخصة دون ارضيته لان الصورتين الحادثتين
فيه ارضية ايضا فبقي ارضيته على ما كانت كالسقف المحفوظ
بالدعائم فلا جرم تبقى ارضيته التي كانت قبل القسمة ولا تبقى الوحدة

والتشخص

والتشخص فيكون الارض التي هي قبل القسمة هي الارض التي
بعدها ولم يكن التشخص الاول الذي قبل القسمة هو التشخص الذي
بعدها انتهى كلامه ملخصا من عبارته فتدبر **قوله** وانما
هو مفهوم التشخص كل واحد من الماءين مع تشخصها عليه الرواقيون
ان للصورة الجسمية تشخصا يتصف بها بالذات وتشخصا يتصف
بها بالعرض وذلك من تلقاء الجسمية التعليمية فلذا اتسع
منهم انها مع الجسمية التعليمية الواحدة واحدة ومع المتعددة
متعددة فمن المياه تماما يبقى تشخصه الواحد الذي يجب ذاته
سواء كان ما قد عرضها من التشخص العرضي واحدا او متعددا
فيما قد تلك ظهر انه يصح ارجاع ما قاله الشارح الفاضل اليه
فيندفع ما قد اعترض عليه الفاضل الشيرازي بقوله حاصل
ما ذكره الشارح انه زال التشخصان الحاصلان حين الانفصال و
بزوالها زال التشخصان وحدث تشخص آخر متشخص متجنس واحد
وان بقي تمام هويات التشخصين لا يخفى انها ليست الا نفس
الهوية فلا يكون نسبة هذا الماء الواحد الى الماءين الاولين او الى
من نسبته الى المياه الاخر والمشترك بينها ليس الا نفس

فظهر ان ذلك التشخص

المهية وهي مشتركة بينه وبين المياه الاخر مع انهم يدعون
البديهة واشتراك هذا الماء والحاصل في الجليس مشترك بينه
وبين سائر المياه اما اولا فلما عرفته انفا واما ثانيا فلان ذلك
الباقي وان كان ماهية كلية لكنها محفوظة في ضمن افرادها المعلومة
فهذا امتياز عن سائر المياه **قوله** مكان الخ لما مال المصنف
طاب ثراه الى ما عليه الاشراقيون فصحح الحكم بان لكل جسم
مكانا واما الرؤساء المشاؤون فلما ذهبوا الى ان المكان
هو السطح فليس للمحدد مكان وحكم رئيس الصناعة بان
لكل جسم حيزا وقد عرفه في نجاته بحالة تتباين بها الاجسام
باوضاعها مكانا كان او وضعا وترتيبا **قوله** من تتمة وجود
وجوده الخ لا يخفى انه قد خلط ما يتوقف عليه الشيء بما يلزم
حيث حكم بان الثاني من تتمة وجوده واذ ليس فليس كيف
وانه لما كانت اللوازم من العرضيات التي تتاخر عن ذوات
معروضاتها الموجودة تاخرا ذاتيا فاذا لوحظت تلك
الذوات الجسمانية الموجودة بما هي موجودة فلا محة انها بحسب
ذواتها تقتضي حصولا في المكان فلا يصح لذلك الجسمية المطلقة

المكانية تقتضي خصوصية الامر المختص به المقتضي له والحق انه لما
كان اللازم على اقسامه الشخصية مستندا الى امر مخصص بحسب
كون اللازم الخارجي مناطا لذلك الاختصاص على ما هو في
موضعه فاندفع ما توهمه الشيخ الفاضل القوشجي ومحشي المحقق
الشيرازي فتفطن **قوله** لا ندفع الخ انت تعلم انه يمكن
الدفع بان تلك الامكنة المخصوصة للاجسام بحسب ذواتها
الموجودة النوعية مع عزل النظر عن خصوصية بعض من كل
واحد من تلك الامكنة فلا شبهة في ان كلا من تلك الاجسام
تقتضي المكان الكلي الذي هو واحد وكونه في بعض منه فهو
اليه فتفطن **قوله** ودفع عن الاجزاء الخ انت تعلم دفاع
دفعه بانه لا يجري في الارض واجزائها حيث انها لو خليت و
طبعها لم تصر متصلة بكلها بانفسها على انه قد صرح رئيس
الصناعة في نجاته بان الاجسام البسيطة المتشابهة
الصور ليس يمتنع عليها الاتصال والانفصال بحسب
مقتضى طباعها فاذا فرضت متصلة تحيزت في حيز واحد
واذا انفصلت وقوتها تلك القوة فكانها اذ ذاك المكان الذي

كانت هي حاصلة فيه قبل الانفصال والافتراق واذا قلت
انه لا يمكن ان يكون للجسم مكانان طبيعيان واما دفاع الاشكال
على السبيل للتسقيم فيفتقر الى تقديم الكلام على المنوال القديم
وذلك بان نقول الجسم انما يطلب بنفسه حيزا بحسب ترتيب ووضع
مخصوص من اجزائه من القرب والبعد والمحاذاة وغيرها
فيكون الجسم بطباعه مقتضيا لحصوله في حيزه بحسب وضعه قربا وبعدا
منه لا مطلقا فان الرئيس في شفائه ان في حيز مكان الكل جاز ان
بالقوة اذا وجدت وحصلت فيه اجزاء هذا الجسم كانت
طبيعته لها مكان مدرة مثلا اقرب جزء من حيز الارض عليها
والابعد لو حصل فيه لكان اقرب وصار طبيعيا له انتهى وظهر
من كلام هذا الحبر ما سرنا اليه وغيره وهو ان الجسم لو
قسم الى اجزاء شتى يكون لا محالة لكل منها مكان وان
كان سطحي فيكون الاجسام متصلة بحصولها وبالجملة انه
كما للجسم اجزاء بالقوة فكذا المكانه المحيط به اجزاء كذلك
فلذا قال المصنف قدس سره في شرحه للاشارات ان
النسب الذي يقتضي تجزية المتمكن يقتضي تجزية المكان فاذ

قد

قد تقرر ذلك فنقول ان اريد به انها غير مقتضية لذلك الاوضاع
معينة فهو مردود على ما تعرفت انفا وان اريد به انها غير
مقتضية مع عزل النظر عن الاوضاع المتعينة فمسلم مع عدم
جريان الدليل فيه وحينئذ لا حاجة للمصباح من افق الفلاح
فاطفئ المصباح فاحكم ايقاع بانه قاطع لما لا يندفع له على زعم
الشارح الفاضل **قوله** كل منهما الخ اقول انت تعلم انه لو صح ان يكون حركة
الجسم ومقصوده الاتصال بكله لكانت المدرة اذا ارسلت
من راس البئر تلتصق بشفيره ولا تذهب الى قعره حيث ان
الاتصال هناك اقرب قال الرئيس في طبيعيات الشفاء انه
لو كان يطلب الكلية لكان الحجر المرسل من راس البئر يلتصق
بشفيرها ولا يذهب غورا فان الاتصال بالكل هناك اقرب
مسافة انتهى وهو يصلح ان يكون مادة للنقض لما اورده
الفاضل الشيرازي بقوله ولو كان هذا حقا لكان الماء اذا نزل
من الجو الى السفل يتحرك الى جانب الماء وان لم يكن واقعا
على سمته وليس كذا انتهى لانه يرد عليه انه يجوز ان يكون زيادة
عقبه الجنسية لما كرة الماء اذا نزل من الجو اليه على اقصر الطرق و

ان يمكن المياه الواقعة في سطح الارض الا على وان كانت قريبة
منه لكن لا يتعرض من معارضة على تلك الكرة من الغلبة على ما لا يخفى و
لعل هذا الفاضل قصد اخرج عن ذلك بهذا والفرق بينهما بيّن **قوله**
او لما اتفق وجوده فيه الخ لا خفاء في انه يمكن المناقشة بان
المركب الذي يتركب ذوي اجزائه لا يصح ان يكون مكانه ما اتفق
وجوده فيه حيث ان ما عدا ذلك البسيط من البسائط المتكثرة
يقتضي خروجه عنه الى اماكنها الطبيعية لقهره على ذلك الواحد بناء
على ان لاجتماع قوى متكثرة تاثيرا لا يمكن ان يعارضه قوة واحدة
مساوية لكل منها اللهم الا ان يقال انه يقهر اعداءه حين وجوده
في مكانه ويمكن القول بانه يرجع الى المركب يكون مشتملا على
جزء غالب الا ان يقال ان المعنى من المركب الذي يكون فيه الغالب
المركب الذي يغلب احد اجزائه غيره بالمقدار فليتامل **قوله** المركب
المتساوي البسائط لو اخرج عن المكان الخ لا يخفى ان الشيخ ذكر
في النجاة ان لكل جسم مكانا طبيعيا يجب كل وضع فعلى
تقدير تعدد المكان الطبيعي للجسم مع قطع النظر عن الوضع يكون
له بحسب كل وضع مكانا طبيعيا ثم نقول ان المركب المتساوي

اجزاؤه

اجزاؤه ويكون بحسب كل وضع في مكان وهو واحد بحسب
وضع آخر في مكان آخر فالجسم بحسب كل وضع يكون في مكان لا
غيره وهو طبيعي له فقط فاندفع ما اعترض بقوله اما اولا الخ ثم
لا يخفى ان ما ذكره الشارح بقوله اقول الخ مندفع ايضا ضرورة ان
استعداد الحركة الطبيعية عند مكان جزء من البسائط يقتضي ان
يكون ذلك طبيعيا دون غيره لانه بحسب يكون ذا وضع ولم
كل مركب يكون ذات فيه جزء غالب لان المراد من ذلك الغالب
بحسب المقدار لا الميل وهذا بحسب الميل والوضع ثم ان
الفاعل انما يفيض بقدر استعداد المادة اندفع ما ذكره بقوله
واما ثانيا وكذا اندفع ما ذكره سابقا بقوله لا اندفع الخ
فتذكر فتدبر **قوله** الجسم حيث لا يقتضي الخ انت تعلم انه يصح
العقول في ان تناهي الابعاد من لوازم الجسم على ما دل عليه
البرهان وذلك حيث انه ينقض على استحالة لا تناهيها غاية
الامر ان لا يكون لزومه بيّنا **قوله** فانه ليس لازما لا شك في
عدم وروده فيه وذلك بان يقال ان اريد به انه من الامور الغريبة
للاجسام المتمكنة فهو فرية بلا مرية بناء على انها لا يمكن ان يكون بدونه

وان اريد به انه من الامور الغريبة للاجسام مطلقا فم وليس
ذلك متماثلا اذ يع فيه الاوجب والشائبة تصفح فلا تتبع الهوى
قوله من جميع الجهات تم انت تعلم انه قد اعترف الفاضل
المقتضي لكروية الشكل ان لا يكون له جهات مختلفة ففي المنع
عن الحق تفطن **قوله** والجواب تم فالحق ان يقال في ازاحة
الاشكال انه اما ان يكون المعنى منشأ الشكل الكري بحسب طبيعة الجسمية
واما ان يكون المعنى منشأ الشكل الكري بخصوصه كالكرات فعلى
الاول يكون مستندا الى الطبيعة المشتركة بين تلك الطبايع
حيث ان الخصوصيات ملغاة وعلى الثاني يكون مستندا
الى الطبيعة النوعية المخصوصة وبالجملة انه لا يلزم منه الا كون
الواحد مستندا الى واحد **قوله** نعم الشكل تم فيه خبط حيث
انه قد حقق انه اذا استند معلول معلول بخصوصه الى علة
بخصوصها لكان الامر المشترك بين الامرين الاولين مستندا
الى الامر المشترك بين الاخرين فاذا استندت خصوصية كروية
الهواء الى صورته وكروية الماء كذلك لكان مطلق الاستدارة
مستندا الى مطلق الصورة البسيطة فتدبر **قوله** واجب

بان الاختلاف تم اما ان يسئلت عن الحق في الازاحة عن تلك
الاشكال فنقول ان الكرات المختلفة موضعا ومقدارا والمتمم المختلف
الثخن لبس لزومها الا من تلقاء الصور النوعية التي قد استعدت
لها الهيوليات المتخالفة الحقايق التي يكون كل واحدة منها مستعدة
لصورة نوعية لست اقول ان كلا من تلك الكرات بصورتين
نوعيتين حادثة وغير حادثة على ما ظنه الشارح الفاضل بل اقول
ان هيوليات تلك الكرات الصغار قد لبست صورها النوعية من
بدو الامر والعلة في ذلك انها استعدت هناك الاستعدادات المختلفة للهيولى
الواحدة التي ترد عليها الصور المتنوعة الكثيرة بل انها استعدت الهيوليات
المتخالفة الحقايق التي يكون كل منها معروضا لصورة نوعية من
بدو الامر على ان لا يكون شيء منها جزءا لحقيقة شيء من الافلاك
الكلية كالاجزاء التي قد تقدم بها المركب بل على ان يكون وجوده
فيها مثل وجود المتمم للثخن وجود المظروف فيه فيما قررناه اندفع
السؤال الذي عبر عنه بقوله فان قيل تم والجواب الذي عنون
بقوله اجيب بانه يجوز تم وساير الاشكالات التي قد كانت متفرعة
عليها وبالجملة ان من لم ير وعلى المنهل الذي ورد عليه الحكماء الا قد يكون

وكذا مخصوصهم انما هو من القدماء وعقله في مرتبة المحصل والحق ان
ولكن الاعتماد على المتقدمين باق الى الآن كيف وان صورة النوع [غير]
بسيط فلابد ان يكون تأثيرها في حالة واحدة امرا واحدا و [التقصير]
لا دفعه بينها ليس مما يسعه واما المصنف روح الله نفسه الزكية في
شرح الاشارات فقال ان هذه الاختلافات ليست من
طبايعها بل انما هي من تلقاء اقتران صورة اخرى منتقية لها بما هي تقتضي
منها خارجا وتدويرا او كوكبا وفي المحاكمات ان اختلاف الصور
موقوف على الاختلاف والاستعدادات وليس لها شيء
منها عنده هم على ان هذا يوجب ان تجتمع صورتان
نوعيتان في مادة واحدة هو ان يتركب الفلك الكلي
بل الافلاك الجزئية من الاجسام المختلفة الطبايع وان
يتعدد افراد المبدعات وقد ثبت استحالة كل واحد منها
ثم قال ان الجواب المذكور لو تم لجاز ان يعتبر مثل ذلك
في اصل الدليل فلا يلزم منه الاستفادة ثم اجاب عن الامور
المذكورة بمنع توقف اختلاف الصور على اختلاف المواد والاستعدادات
لجواز استنادها الى تعدد الفاعل ثم ذكر منع تعدد افراد المبدع [التي]

نوعية الخارج مثلا يتوقف على الصورتين بخلاف نوعية الفلك
فلا يكون هذه المبدعات من نوع واحد ثم منع ورود الجواب
عن النقض على اصل الدليل مستندا بان كل صورة فرض
وجودها في البسيط ففي قوة واحدة فرضت في مادة واحدة
فيكون فعلها متشابها وانت تعلم ان افاضة الفاعل انما هي
بحسب ما يستدعيه لسان القابل فحينئذ اذا كان متشابها لا يصح
للفاعل الا افاضة صور متشابهة فالقول بجواز استنادها الى
تعدد الفاعل قول متين ومن ثبت المرام بهذا الترجيح كفى حينئذ
قوله فان صور العناصر باقية الخ لا يخفى توجه الشك عليه نعم فالجواب
الذي يحسم عرق مادة الشبهة هو ان يقال ان اجتماع الصورتين
اللتين تكونان في مرتبة واحدة ودرجتها مستحيل والا فلا **قوله**
الفضاء المعقول من المكان البعد الخ لا يخفى ان القائلين بان المكان
هو البعد قد ذهب بعضهم الى انه قد يكون ممتليا وقد يكون خاليا
وهم كثير من المتكلمين وبعض من المتفلسفين قال رئيس
الصناعة في شفائه ان اول شيء صار باعثا لهم على
ذلك الهواء لان الظن العامي هو ان الهواء ليس بجسم ولا فيه

ليس بموجود ثم ظن بعضهم الاول في امر الاجسام ان لا تكون محسوسة
الا بالبصر وان ما لا يحس به منها ليس لها وجود ولزم عليهم
بهما ان ما لا يكون محسوسا بالبصر لا يكون موجودا فلذا ادعوا
الا ان ليس بين الارض والسماء شيء فكان الاناء الذي فيه
هواء يتخيل من امره عندهم في اول الامر ان ليس فيه شيء
بل فيه ابعاد خالية ثم لما ادركوا بمقاومة الهواء المنفوخ الهواء
وانه جسم رفع عن بعضهم هذا الوهم واعترف بان ليس الخلاء
بمتحقق ومنهم من سلم ان الهواء ليس بخلاء صرف فذهب
الا انه ملأ مخلوط به اذ قد وجد حججا وقياسات انتجت عليه ان
الخلاء موجود منها تخلخل الجسم وتكاثفه من غير ان يخرج عنه او
يدخل فيه شيء اذ لا معنى للتخلخل عنده الا تباعد اجزاء الجسم
تباعدا يوجب ان يكون بين الاجزاء خلاء والتكاثف الا رجوع
الاجزاء الى هذا الخلاء ومنها ان اناء مملوا من الماء قد يملأ منه زق وجمع
المجموع فيه فلولا ان في الماء المذكور خلاء خرج عنه في الزق لما جاز
ذلك ومنها رسوب الماء الكثير فيما هو مملوء من الرماد اذ لو لم يكن
فيه خلاء استحال هذا الرسوب ومنها نفوذ اجزاء الماء في حين

نموه

نموه في الهواء فانه لو لم يكن فيه خلاء لزم منه نفوذ ملاء في ملاء
وهو باطل ثم بعضهم عمم هذا الدليل فقال ان المتحرك اما ان
يتحرك في الخلاء او الملاء لكن الثاني باطل فتعين الاول وهو
المط ومنها الاستدلال بالقارورة فانها قد تمص فيدخل
فيها الماء فلو لم يكن فيه خلاء لاستحال هذا ومنها انه لو لم
يكن للخلاء وجود للزم من حركة جسم اما حركة الاجسام
كلها او تداخل بعض منها في بعض لكن التالي بكلا قسميه باطل
فكذا المقدم اما الملازمة فلان في حركة ملاء لا يمكن ان
يتحرك فيه الا باحد الوجهين واما بطلان التالي اما فلامتناع
التداخل واستلزام حركة جسم معين حركة جميع الاجسام
اما ان بعنف ان كان حركة عنيفة واما بغير العنف ان
كانت غير عنيفة وقد استدلوا ايضا بان المكان ليس
موجودا لانه لو كان كذلك لكان اما عرضا او جوهرا لكن
التالي بكلا قسميه باطل فكذا المقدم بيان الملازمة بانحصار
الوجود فيهما واما التالي اما بطلانه حيث انه لو كان جوهرا اما
ان يكون مفارقا عن المادة او مقارنا لها فعلى الاول

لا يصح المغايرة وعلى الثاني يكون متمكنا لا محالة فيكون له مكان
وننقل الكلام اليه ولو كان عرضا لكان يمكن ان يشتق
منه المتمكن كما اشتق الممكن من الامكان فيلزم لا محالة
كون المكان قائما بالمتمكن فينتقل بانتقاله فلا يكون مكانا له اما
رئيس الصناعة في شفائه قال انه عرض ويجوز ان يشتق
منه اسم الا انه لم يشتق منه اسم لا لان بل العرف لم يتفقوا
عليه لغة ثم ان ما ليس له مصدر لا يمكن ان يشتق منه اسم
فاعل او مفعول وليس له هذا واما التمكن فهو انما يشتق
من التمكن لا من المكان فلا يلزم من اتصاف المتمكن به ان يكون
المكان فيه ولو سلم فمن الجائز ان لا يكون شيء في شيء و
يشتق منه له اسم كالموجود والمعدوم المشتقين من امرين
غير حاصلين في الموجود والمعدوم وكالتمار المشتق من
التمر مع عدم قيامه به وكالحداد وغير ذلك وبعد في المقام ادلة
قائمة على نفسه ولكنها اوهن من بيت العنكبوت طوينا عنها
صفحا **قوله** فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي الخ وقد ذهب
جمع الى ان المكان هو السطح المطلق الشامل للسطح الحاوي

والمحوي

والمحوي متمسكا بانه لو لم يكن الامر كذلك لما كان للجرم الاقصى المتحرك
على الدوام مكان يتحرك فيه والتالي باطل فكذا المقدم وانت
تعلم انه لو صح ذلك لكان لغيره من الاجسام مكانان وظ
ان ليس لجسم واحد الا مكان واحد واما افتقار الفلك
الاقصى الى المكان لو كانت حركته مكانية والا فليس في الفضاء
قد ذهب ابن الهيثم الى ان المكان هو بعد موهوم ماخوذ من
بعد مادي يقوم بحجم المتمكن وذلك حيث قال في رسالة معمولة
لبيان ذلك بما حاصله ان ذلك البعد الموهوم قد يكون عين
بعد الماء اذا كان المتمكن هو الماء وقد يكون بعد الهواء ان كان
المتمكن هو الهواء وقد يكون عين الثالث ان كان المتمكن غيرهما
ولكن على ان يكون المتخيلة ان تنتزع من جزء [illegible] بعد انطلقا
مشتركا بين هذه الامور وليس يلزم من ذلك ان يكون
في الخارج شيء سوى الابعاد المعينة المتعاقبة الواردة على مكان
واحد وبالجملة ان الابعاد المعينة متمكنات ومطلق البعد المشترك
بينها هو مكانها الثابت عند خروج واحد منها عنه والابعد
ان يكون هذا هو ما ال اليه القائلون بان المكان هو الفراغ الموهوم

تصحيح قوله فح يكون الاجسام الاولية الجواهر بسيطة لاجسام اشتباه
على غير تحصيل ضرورة ان القائلين بالبعد المجرد الموجود لم يقولوا
بالهيولى والصورة فالجواهر عندهم اربعة واما المشاؤن
فقد لم يقولوا به بل قالوا بالسطح فالجواهر عندهم خمسة فليتدبر
قوله يبطل مذهب المتكلمين الخ والذي بعثهم على ذلك جواز انه
لو كان المتحرك يتحرك في ملاء لزم اما تداخل الاجسام لا محالة
واما تحركها بجسم ما هو كشبه التموج العنيف حين ما تحرك جسم
وهما محالان قال الرئيس في الفن الطبيعي من الشفاء ان المتحرك
اذا تحرك فلا يخلو اما ان يدفع الملاء فيحركه واما ان يداخله لكن
التداخل محال فبقي ان يدفعه فيحركه وكذلك حال المدفوع
معما يحرك فيه فيلزم اذا تحرك متحرك ان يتحرك العالم وان
يكون اذا تحرك يلزم ان يتموج العالم انتهى كلامه وانت تعلم
انه يلزم منه التكاثف كما يلزم التخلخل لئلا يلزم الخلاء فتدبر قوله
يحكمون بان الماء الخ لا يخفى ان المطالب البرهانية اليقينية ليست
مقتضية من الاطلاقات الجمهورية والاصطلاحات المشهورية
كيف وانهم يحكمون تارة بان المكان هو ما يستقر عليه المتمكن من

الارض

الارض واخرى على انه الدور وغيره قال الرئيس في الشفاء
شفاء ان بناء هذا على امارات الجمهور وهو ليس بحجة في الامور
العقلية على انهم يقولون ان الماء في الجرة والجرة مملوة وهلا
يعرفون حال البعد الذي يدعونه بل يسمون الحاوي بهذه
الصفة وهو يشير الى البسيط منه بالبعد فان البعد لا يحيط بالشيء
فلذلك لا يتحاشون ان يقولوا ان الجرة مملوة وربما توقفوا
في ان البعد الباطن مملو والجرة اسم للجوهر المجوف المعمول على
الشكل البسيط الباطن المحيط ولو كان البسيط يقوم بنفسه
لكان مقام هذه الجرة وكانوا يقولون في البسيط يقولون
في الجرة فقد بان لهم اذا قالوا ان الماء في الجرة او قالوا
ان الجرة فارغة او مملوة وجعلوا ذلك كقولهم المكان في مكانه
او مكان الماء فارغ او مملو ذهبوا الى المحيط ثم انما يتحاشون عن
ان يقولوا ان البسيط المطلق فارغ او مملو لان البسيط
المطلق ليس هو المكان بل المكان بسيط بشرط الاحاطة واذا
جعل بدل البسيط المطلق بسيطا بهذه الصفة لم يتحاشوا عن ذلك
فظهر ان الامارات ههنا اشد من مناسبة وان كان ان

قد يقال من امارات كون المكان هو البعد ان الانتقال التدريجي
الذي هو الحركة من مكان الى مكان آخر انما يتصور في امر كذلك
كما ان وجوب حصول الجسم لا يوجد الا فيه وايضا الاختلاف
في الجهة بذاته انما يتصور في امر كذلك اذ ليس السطح اختلاف كذلك
الا بتبعية جسم ثم قال رئيس الصناعة انا لا نم ان هذا هو التحصيل او
هو شرط العلم البديهي او الاستدلال بل ان في هذا المجمع
ليس هذا البعد ولا ذاك فلا ذاك فيكون بعدا مطلقا لا مادة لها
وليس لنا هناك شيء من هذين العلمين فكذا ما هو شرط
بعد جوابا عن القول بانه لو لم يكن المكان هو البعد لما كان لنا اليه
في التحصيل سبيل لكن التالي باطل فكذا المقدم بيان الملازمة بان لا
معنى للتحصيل الا تمييز اشياء صح وجودها في المجمع فيفصل بعض
منها من بعض ليحصل تميز احد عن غيره او يدل بعض منها على وجوده
واما بطلان التالي فلانا اذا توهمنا رفع الماء او الهواء وسائر
ما يمكن ان يحصل في الجرة يجب ان يكون بين سطح داخلها بعد غير
مقارن لمادة معينة بالمائية او الهوائية ولا نعني بالمكان الا هذا
قال رئيس الصناعة بعد ما نقلناه عنه انا نم الا ان يعنى بالتوهم

معنى

معنى آخر هو توهم عدم الشيء الممتنع ان يوجد بدون شيء آخر كتوهم
عدم الصورة الممتنع ان يوجد بدون الهيولى وهو ايضا لا يوجب وجوده
اذ توهم عدم المتمكن لا يوجب وجود البعد ولا عدمه اما الاول فلان
نفس ابطال المتمكن لا يوجب بعدا كذلك ما لم يضف اليه حفظ الاجسام
المطيفة به على احوالها ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون من التوهمات
الكاذبة لكنوهم انقسام نقطة الى امرين بينهما وبين الذي هو لزوم
ان يكون زوجا واما الثاني فغني عن البيان **قوله** فلا يلزم النقض
ح لا يعزب عنك ما حققته في حكم ما بعد الطبيعة ان امكان الخ
منشأ كل له في المحاليه فيكون امكان النقض محالا **قوله** ساكن بالقسم
آه لا يخفى انه انما اعتبر في حقيقة السكون للكون في المكان فيلزم
عدم سكونه ايضا قال الرئيس في طبيعيات الشفاء انه اذا كان المكان
سطحا يلقى سطح الشيء ويكون الحركة مفارقة سطح متوجها الى سطح
فالطير الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء وهما يتبدلان
عليه وهو مفارق سطحا الى سطح يجب ان يكون متحركا وذلك
لانه لا يجعلونه مكانا يتبدل عليه فان كان ساكنا فسكونه
في اي مكان اذ من شرط الساكن ان يلزم مكانه فان قلت

يلزم عليه عدم القول بان المكان هو السطح مع انه ليس كذلك وقد
اشار في هذا الموضع منها يرد الاشكالات الواردة على القول به
وجه الشفاء ولهذا القول عنده احقق الامر في فصل بعيد هذا من كتاب
الشفاء حيث قال واما حجة لاصحاب البعد المبنية على وجود البسيط
متشبهة لا والتمكن غير مستبدل لمكانه وليس هناك شيء يبقى
ثابتا الا البعد فنقول انا لا نم ان التمكن غير مستبدل لمكانه بل هو
مستبدل لمكانه الا انه ليس بمتحرك ولا ساكن اما انه ليس
بساكن فلانه ليس عندنا في مكان واحد زمانا اللهم الا ان يعنى
بالساكن لا هذا بل الذي لا يتبدل نسبته الا امور ثابتة فيكون ساكنا
بهذا المعنى او الذي لو خلا وحاله وترك عليه مكانه حفظ ذلك
المكان ولم يستبدل به من نفسه كان حافظا للمكان وهكذا
لا نريد الان بالساكن الا الاول ولا هذا فان اردنا احد المعنيين
كان ساكنا واما انه ليس بمتحرك فلانه ليس مبدأ الاستبدال
منه فليس يجب ان يكون لا محالة ساكنا او متحركا فان الجسم احوالا
لا يكون فيها ساكنا ولا متحركا في مكان ومن ذلك ان لا يكون له
ومن ذلك ان يكون له مكان ما مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه في زمان ولا هو للبعد

في المفارقة

في المفارقة ومن ذلك ان يكون له مكان وهو البعد ثابتا ولكن
اخذ ثانيه لا في زمان بل من حيث هو في ان فيكون الجسم مع ذلك
ساكنا ولا متحركا **قوله** مع ان هذا نقض لمقالتهم الخ واشار اشتبه
ما يركن اليه اولو الالباب المحققين في بطلان ما ساد اليه الحزب
الاشراقية فسانهو عليك منه ذكرا وهو انه لو كان المكان هو البعد
المجرد الذي يكون مستمسكا فهل ام لا والاول باطل والا لكان احد الوجهين
لا يمكن ان يعرض له الانفكاك قوة والمفروض انه ليس له ذلك
وكذا الثاني على ما يجيء من البراهين الدالة على تناهي الابعاد فكذا
هو بعض وهم واحد منهما وايضا ان المكان لو كان بعدا فهو اما ان
يقبل القسمة لذاته واما ان يقبل لغيره والاول باطل اذ لو كان كذلك
لم يكن كذلك كان كما هو ان وجب انطباعه في المادة كان الخلاء
عرضا حالا في مادة وكل عرض كذلك لا يمكن ان يداخله جسم فلا يكون
خلاء وبعدا تداخله الاجسام والمفروض خلافه هف وان لم يجب
ذلك كان اختصاصه تارة بالانطباع واخرى بعدمه للامر عارض
هو ان كان امرا يوجد لا في موضوع لم يصر البعد باقترانه به عن صلاحية
حلوله في الجوهر فيكون عرضا تحتاج قوامه الى موضوع يحلوله فيه كيف

عن صلاحية حلول الجسم فيه وان كان امر العكس لم انه لو صدق لا في
موضوع كان تعيّنه وتعيّنه موجودين في الموضوع وتحقق موجود كذلك
لا يد فيه الجسم فلا يكون مكانا لا انتقال تعالى ثم ان هذا لوجه ذلك
لجواز ان يكون هذا الامر في الكم ويجعله قائما بنفسه للبتة هذا الوضع الصحيح
ان يقوم ما صدق العرضين لا الآخر ويجعله جوهرا وهو باطل قطعا وكذا الثاني
انه فيه بعض هذه الانقسام الجزء فيها اما عرض حال في الجسم او جوهر
حل فيه التقدير فان كان الاول كان المكان حالا في الجسم لا محلا
وان كان الثاني كان الخلاء مغايرا للجوهر وكم وان كانا داخلين فيه
كان الخلاء ملاء وان لم يكونا داخلين فيه كان الخلاء عرضا حالا
في الملاء فلا يكون مكانا له وللعرض ببعض الاجسام **قوله** يجب ان يكون
مساويا له ان اراد من المساواة كون الجسم بحيث يحاذي كل جزء منه
جزءا من مكانه فهو مم وان اراد منه كونه محاطا باحاطة اولية فهو مسلم
وان كان ذلك مجازا او مسامحة على ما قال رئيس الصناعة في طبيعيات
الشفاء انه ان المكان ليس يحيط بالجسم ولا مطابقا للجسم بل محيطا به
بمعنى انه منطبق على نهايته انطباقا اوليا وقولنا ان المكان
مساو للمتمكن قول مجازي اريد به كون المكان مخصوصا بالمتمكن فيحمل

انه

انه مساو له بالحقيقة وليس كذلك بل مساو لنهايته بالحقيقة وهو مخصوص
به الحقيقة ايضا لا يجوز ان يكون في باطن النهاية كلي وبه جسم غير الجسم الذي
به هي نهايته الظاهرة فتمسك النهاية وبالجملة ان مدار اشتمال نحوه
الشبه على امرين احدهما وجوب كون المكان مساويا للمتمكن
وثانيهما وجوب اشتراكهما بالقوة بين الاجسام وما به الفصل
في الاحكام وليس يجب شيء منهما اما الاول فلما تقدم واما الثاني
فلانه قد لا يكون للاجزاء مكان هو سطح حين اتصاله بالكل ولا
بهذان الامران عند انفصاله **قوله** وان لم يمكن بطل الكم
انه لا يخفى ان بعض الشارحين في قضاء التحقيق قد تصدى في
ازاحته بانه ان اريد بامكان وقوع الحركة ونحوه المعاوق
امكان وقوعها في نفس الامر نختار الثاني ونمنع بطلان الاول
لجواز ان يكون ممتنعة في نفس الامر ممكنة على هذا التقدير
وهو كاف فيه وان اريد به امكان وقوعه بحسب الفرض و
التقدير نختار الاول ونمنع ما رتبه عليه او هذا انما يلزم لو كان
مجرد امكان الشيء كافيا في وقوعه او كان المدعي امكان
وقوعها في نفس الامر وانت بما قد علمت في الصناعة الميزانية

ان القياس الخلفي الذي ثبت انه انما يا خذ فيه نقيض المدعى لابد
وان لا ينضم اليه امر محال ليتاتى القول ح بان المحال اللازم على تقدير
ذلك النقيض انما يترتب عليه فقط فيكون محالا فيتعين حقيقة نقيضه
ح فثبت المدعى وذلك على خلاف ما نحن فيه لانضمام ما عرفته اليه
حيث انه يصح القول بلزوم ذلك عنه فاذا كان وقوع الحركة في
الخلاء محالا يلزم منه وقوع التساوي بين حركة لا عائق لها وبين حركة
ذي معاوقة وان لم يتا فالمقدم مثله ولا يلزم منه بطلان الخلاء في
نفسه فتدبر فلا تتبع الهوى لتعرف انه يجوز ان يكون غرض الشارح
الامكان الامكان على تقدير مع ترتب ما فرع عليه حيث انه على
التقدير يلزم تقدير وجود زمان وننقل الكلام اليه قوله وهذا
الكلام صريح في آه انت تعلم ان هذا الكلام في مقام آخر و
هو انه يجوز ان يتفاوت الحركة بتفاوت الميول بحسب تفاوت
الكم او الكيف او الوضع واما اذا لم يكن كذلك فلا بد ان يكون
بحسب امر آخر وذلك على ما اذا فرض تساوي الاجسام
المتحركة والقوى المحركة على ما مهدته في المقدمة قوله بالحركة الطبيعية
ح فيه غلط وذلك لان المفهم من الحركة الطبيعية التي نستدل بها

على امتناع الخلاء ليس الا هي مجردة عما يصلح لذلك كما في
الحجر قوله لا يصح الاستدلال بالحركة القسرية آه انت تعلم
انه يمكن الاستدلال بها ايضا بان الحركة القسرية لما هي
على خلاف مقتضى الطبيعة فلا بد ان يكون هناك معاوق
داخلي يكون منبعثا لما هو مخالف لمقتضى القاسر
فتدبر قوله وظاهر ان الاستدلال آه على هذا النمط لا يمكن
بالحركة الطبيعية كيف وهذا الاستدلال يقتضي الصادرة اذ
الحركة الطبيعية فرع وجود الميل الطبيعي فكيف يصير دليلا عليه

بل تقرير عبارة الكتاب انه مصادرة على الاثبات

قوله المقصود وجهة طرف الامتداد آه لا يخفى انه قد اختلف
في ان الجهة هل هي طرف كل امتداد ومنتهى كل اشارة ليكون
جهات كل جسم طرف امتداده فيكون على سطحه بل نفس سطحه
او نهاية جميع الامتدادات فقال بعضهم لا ان في صدد اذا كان
المراد بها نهاية ما يمكن ان يفرض فيه الحركة المستقيمة وبدايتها طبيعية
كانت الحركة او قسرية لكن ذلك يوجب انحصار الجهة في العلو
فقط اما لو كان مراده منها منتهى الحركة المستقيمة الطبيعية
فجهة كل جسم ما تبتدأ وتنتهي اليه حركة الطبيعة فيكون متعددا

بعد والاجسام الطبيعية وتكون جهة الحركة الطبيعية للثاني شيئا
ما يسكن بالطبع عنده وما يبتدأ منه الحركة واما العبارة الموضوع
له لنفسه الركية حيث قال طرف الامتداد محلا لان احدهما حمل
الالف واللام على الجنس وثانيهما على الاستغراق فاحمله على
ما يناسب المقام **قوله** وحركة الجسم الى الجهة للوصول
آه انت تعلم ان ليس الجهة الا نهاية الجسم وطرفه فيقال له
من حيث انه طرفه النهاية ومن حيث انه امر يمكن ان يقصد بالحركة
قربا او بعدا جهة وظاهر ان كونها بحسب هذا الاعتبار ليست الا
بالقياس الى حركة الغير وبما سينكشف لك تناهي الابعاد ويكون
لا محالة لكل بعد نهاية سواء كان جسما او غيره فليس للنقطة نهاية
لكونها فاقدة للمقدار فح يكون تلك النهاية جهة بحسب كونها مقصدا
للمتحرك فتدبر تعرف امرا آخر وهو انه يصح ان يكون قوله طالب
ثراه وهي من ذوات الاوضاع آه اشارة الى حقيقة النهاية و
تكونها قابلة للاشارة الى الجسم
الجهة وذلك على ان يكون قوله وبالاشارة اشارة الى الاو
الى بحسب كونها مقيسة الى الجسم هي فيه وقوله المقصودة بالحركة
فيها آه اشارة الى الثاني وذلك ان يكون مقيسة الى حركة جسم

آخر متوجه اليه ويحتمل ايضا ان يكون اشارة الى اختلاف آخر
وهو ان الجهة هل هي مقصد للمتحرك بالحركة المستقيمة او منتهى الاشارة
الحسية ولكن الاستدلال على موجودية ما موكول الى ما سيجي
من الادلة التي بعضها يحكم على وجود الاطراف **قوله** تبدل الجميع
آه بيانه ان اريد بالجهات اطراف الامتداد القائم بكل
جسم على ما هو المتبادر من القول بان الجهة طرف الامتداد من
حيث انه منتهى الاشارة ومقصد للمتحرك بالحصول فيه فهو
لا يتبدل بتبدل المتحرك وان اريد به ما هو الخارج عنه الواقع
على اطرافه فح ان كان قد اعتبر في كونها جهات اضافتها الى
اطراف الانسان مثلا كما هو الظاهر فالظاهر انه يتبدل بتبدل هذه
الاطراف ولا يكون في ذلك فرق بين العلو والسفل والجنوب
والشمال وان لم يكن الامر كذلك بل كانت هذه الامور هي
الجهات باعتبار ذاتها وحقيقتها فالظاهر انها لا يتبدل بتبدل
الشخص ولا فرق بين العلو والسفل وساير الجهات الاخر هذا
وانت تعلم ان الفرق بينهما وبين ساير ما بين حيث ان الانسان
حين وقوفه على حالة الطبعي يكون الفوق ما يلي رأسه والتحت

ما هي رجله فاذا انعكس لا يكون على مجراه الطبيعي وذلك على خلاف
وفوقه بحيث يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه وبالعكس
حيث ان الكل على مجراه الطبيعي **قوله** اعتبار لمثل في سائر الاجسام
اه فانها لم تكن لها اجزاء متميزة لا يتعين فيها اليمين واليسار وغيرهما
عن الآخر ما لم تتحرك واما اذا تحركت يكون لا محالة ما يتوجه اليه بالحركة
قداما لها وما تتركه خلفها ثم لو تبدلت حركتها من هذه الجهة الى
جهة اخرى تبدل قدامها وخلفها بل ولو لم تتحرك ايضا يمكن تعيين
كل منهما وذلك حيث انها لا محالة مشتملة على طبيعة مقتضية للتوجه الى
جهة والتنفر عن الاخرى فما يحاذي منها سمت ما يتوجه اليه فهو قدام
والا فهو خلف ان قابله والذي ذكرناه يشمل البسائط العنصرية
والمركبات معدنية كانت او نباتية حيث ان للاجسام النباتية ايضا
طبايع مقتضية لان يكون اعضاؤها في جهة واصولها في اخرى سواء
تحركت هذه الاجسام النباتية او لم تتحرك ويعرض لها باعتبار حركتها
قدام وخلف معا اما نفس العلو والسفل اذا تحركت اليهما او الى غيرهما
اذا تحركت يمنة ويسرة واما الاجسام البسيطة الفلكية فما كان منها
تحت الجرم الاقصى لها جهتان باعتبار سطحها المقعر والمحدب

على ان يكون ما يحاذي الاول جهة السفل والثاني جهة العلو سواء كانت متحركة
اليهما او لم تتحرك واما القدام والخلف فانما يعرضان لها حين
ما اذا تحركت لا على المركز حيث ان ما تتوجه اليه بالحركة فهو القدام ومقابله
الخلف واما اذا تحركت عليه فانه لا محالة يفرض فيه القطبان والمنطقة و
والمحور وحيث ان ليس بينها تضاد ولا يتصف واحد منها بالعلو
والسفل المتضادين ولكنها اذا اعتبرت مقيسة الى الارض ليتحقق تعلق
بالمشرق والمغرب ووسط السماء عرض لها القدام بالقياس الى
توجهها بحركاتها الى وسط السماء والخلف بالقياس لما بعدها عن سمت فيها
وتركها اياه وكذا ربما يعرضان لها بالقياس الى توجهها بحركاتها الى
مغاربها وتركها وسط السماء فتدبر وتعرف ان ما ذكرنا هو ان
حركات الافلاك على مراكزها شبيهة بحركات الانسان على نفسه حركة
شوقية متصورة حيث ان تلك الحركات عبادات بذية تحكي تشبه
مشبه فكل منها يعني الانسان الذي يدور على نفسه حيث ان الحركة
الاولى تنبعث عنها التوجه عنها الى مغربه الذي شبه يساره وقطباه
[illegible] والشمال علوه وسفله ووسط السماء ومقابله قدامه وخلفه
ولذا [illegible] الحركات الارادية مبتدأة من جهة ومنتهية الى اخرى بحسب

في بحسب شوقها اليها تارة من المشرق الى المغرب وتارة من
الشمال الى الجنوب وتارة الى ما يقابلها وذلك على خلاف ما عليه
الحركة الطبيعية حيث انها مستدامة من جهة ومنتهية الى اخرى من غير
عكس على ما عليه شاكلة الخفاف والثقال حيث ان الاولى تطلب
العلو وتترك السفل ابدا والثانية بالعكس اشار اليه المص روح الله
نفسه الزكية ايضا بقوله والطبيعي منها فوق وسفل قوله لانهم وجدوا
في بادي آه لا يخفى ان علماء علم الهيئة لما راوا ان كل واحد من
الكواكب في كل فلك متحرك على مدار مغاير لما يتحرك به الاخر في
مداره وان كل واحد منها يتم دورته في زمان يتم الاخر دورته فيه
وان ليست حركاتها كحركة الحيتان في الماء حكموا بان هناك
جسما متحركا حركة سريعة بها يتحرك هذه الكواكب على ما اشار
اليه بقوله واحد منها غير مكوكب فسموها الاطلس محيط بالجميع فيسمى بالفلك
الاعظم كما انه يسمى بفلك الافلاك لجلب تحريكه لها وبعبارة اخرى
انه لما تجلت لهم حركات ليس ولا شيء منها جزء حركة اخرى مطلقا
وان كان لبعض منها جزء كحركة القمر مثلا حيث ان حركته الحيوية
في اول النظر مركبة من حركات شتى من التدوير وخارج المركز

وغيرهما

وغيرهما حكموا بان المعنى من الفلك الكلي ما يرى حركته في اول النظر سواء
كانت بسيطة كحركة الجرم الفلك الاقصى او مركبة كحركة الفلك القمر في
واما الافلاك الجزئية فهي ما يكون حركاته اجزاء لحركات اخرى قال
صاحب التحفة فيها ثم ان اهل هذا العلم لما وجدوا تسع حركات
مختلفة اثبتوا التسعة افلاك في بادي نظرهم اثنين للاولين وسبعة
للسيارات يسمى كل واحد منها كرة الكوكب والفلك الكلي المتضمنة
جميع حركاته ثم لما راوا ان بعضا من هذه الحركات قد يكون مركبة
من حركات اثبتوا لبعضها افلاكا اخر بحسب ما يقتضيه هذه الحركات
سرعة وبطوا ورجوعا واستقامة وقربا من الارض وبعدا عنها بحيث
الافلاك الجزئية تكون بحسب هذه الحركات هي اجزاء حركة مركبة وذلك على نهج
ما اشار اليه المص بقوله ويشتمل على افلاك اخر ما ويرا وخارجة المراكز
اي الافلاك السبعة تشتمل على اثنين وعشرين فلكا على ما صرح به
المص في التذكرة وذلك حيث انه ينقسم كل من فلك عطارد والقمر
الى اربعة افلاك جزئية وفلك الشمس الى فلكين وفلك كل من الاربعة
الباقية الى ثلثة فصار عدد مجموع الافلاك الكلية بحسب الاشتمال على
جزئياتها اربعة وعشرين وبالجملة ان الفلك الكلي زحل اذا قسم الى

والزبدة م

ممثل وتدوير وحامل كان كل واحد منها سببا لحركة محسوسة هي جزء حركة
او كبت [illegible] الرأي من حركة زحل صارت هذه الافلاك جزء مجموع
الافلاك وذلك كما بهناك والحاصل ان الافلاك الكلية في السبع السيارات
نفس تلك الجزئيات كالممثلات والتداوير والحوامل والجوزهر
والمايل فيصير عدد الافلاك الجزئية اثنين وعشرين ثم لما كان
المراد من الكليات ما يرى حركتها في بادي النظر يكون كل منها في هذه
الافلاك نفس ما هو من الجزئيات ولما لم يكن لكل منها اختصاص
بصورة نوعية او هيئة فايضة عليه تميز بها عن غيره بحسبها فلا يصح عدها
تارة اخرى وهو بخلاف ما عليه امر العوالم السفلية حيث ان كلا منها قد
اختص بصورة نوعية مغايرة بالذات لصور الاسطقسات كالحيوان
والمعادن والنبات فيكون نسبة كل منها اليها نسبة المحدود الى
حده ومن هيهنا لا يزيد عدد الافلاك الكلية من حيث الاشتمال
على الافلاك الجزئية على اربعة وعشرين كما صرح به في التذكرة و
غيرها وقد اشار اليه المص في شرحه للاشارات بقوله اختلف
اهل العالم في عدد الافلاك اختلافا لا يرجى زواله بعد ان قسموها
الى الكلية يظهر منها حركة واحدة اما بسيطة او مركبة والجزئية تنفصل

اوركبت في بادي ا

الجملة

الكلية انتهى كلامه **قوله** قال صاحب التحفة اه فيه بحث حيث ان ما ذكره
هناك مستقيم لو كان بعد الابعاد في الثوابت وزحل عن الارض
على نسبة واحدة وليس فليس فتامل **قوله** دون البطيئة اه الحاصل
ان البروج مع الكواكب الثوابت والسيارات متحركة بالحركة السريعة
من المشرق الى المغرب ثم على تقدير وجود الفلك التاسع لا اشكال
في ان البروج لا تتحرك بحركة فلك الثوابت حيث انها منتهية الى السطح
المحدب للفلك التاسع وذلك بخلاف ما عليه امرها اذا لم يكن ذلك
الفلك لانها محيطها الا سطح الفلك البروج على قول المص والى
سطح فلك زحل على قول العلامة الشيرازي وعلى تقديرين لابد
ان لا يتحرك البروج بحركة الفلك الثامن على الاول بحركة فلك
ممثل زحل على الثاني وانما يتصور ذلك اذا فرض منتهى البروج
خطوط منفية على وضع خاص لا يتبدل من ذلك بحركة ما
فرض فيه واما المستقيم اذا كانت خطوطا نوعية لا شخصية
وتلك الخطوط النوعية محفوظة في ضمن اشخاصها الواقعة على
ذلك الوضع المعروض في وان تبدل شخص من خط المفروض
على ذلك الوضع الى الاخر وهكذا فالنوع المحفوظ بتعاقب افراده

شخصية وضع بحسب تلك الافلاك وذلك كنقطة الاوج حيث
انها شخصية من الممثل هو بوتر من الحامل **قوله** لتجوزان يكون سبعة
آه قد زعم بعض ان من الجائز ان يكون اثنين احدهما ممثل
يشتمل على الثوابت وساير الافلاك الجزئية لغير القمر وثانيهما ممثل يشتمل
على ساير افلاك القمر وقد ذهب الرازي واثير الدين الابهري الى ان
من الجائز ان يكون الفلك الكلي فلكا واحدا اشتمل على ما عداه من
الافلاك الجزئية وكان لها نفس واحدة تحركها حركات مختلفة
كنفوسنا المتعلقة بابداننا وانت تعلم انه انما يمكن ما صار اليه صاحب
التحفة من كون الافلاك هي السبع مع هذين الاحتمالين اذ الم
يجب كون مقدار ما بين السبعة او الاثنين او الواحد مثل مقدار
هذه الافلاك الثمانية التي اثبتها القوم وليس كذلك اذ قد ثبت في مباحث
الابعاد والاجرام مقدار هذه الافلاك وان هذا المقدار لا يمكن
ان يكون اقل منه واما ما عليه المصنف من احتمال كونها ثمانية فليس على
هذه الا كثر حيث انه لم يقم برهان على تعيين مقدار هذه التسعة ليكون
كونه ثمانية منافيا له وكانه نظرا الى هذا لم يذهب طاب ثراه الى ذلك
ولا ما عليه الامام الرازي واثير الدين الابهري من جواز كون الفلك الكلي

واحدا

واحدا اشتمل على ما عداه من الافلاك الجزئية وكان لها نفس
واحدة تحركها حركات مختلفة كنفوسنا المتعلقة بابداننا
ثم ان الفاضل الدواني لما لم يحصل معنى الفلك الكلي كما سنقرره
فقد ذهب الى جواز ان يكون اثنين وذلك حيث قال
اقول يجوز ان يكون اثنين بان نفرض الافلاك الخارجة المراكز كلها سوى
خارج القمر في ثخن ممثل واحد بحيث لا يتحقق السطوح التي فوقها بين
الممثلات الا بين ذلك الممثل وممثل القمر فينحصر الافلاك الكلية في
ذلك الممثل والفلك الكلي للقمر انتهى ثم لا يخفى ان نسبة ذلك
الى نفسه مع ان اثير الدين الابهري والفاضل الرازي قد ذهبا الى
احتمال كونه فلكا واحدا لا يخفى ما فيه مع انه لا يصح اطلاق الفلك
الكلي على الممثل نفسه كما قررنا على انه يبقى الايراد على ضبط اخر وهو انه
يلزم ان لا يكون رخو في اعظم ابعاده كما سفل الشيء من الثوابت
لانه ليس للممثل في جانبه او جه قد يعيده من الغلظ حتى يكون شيء
منها فيه   اقول فيه نظر آه اولا آه لا يخفى ان الايراد الاول
يرد وجدا لانه ليس في كلامه طاب ثراه ما يوهم انحصار الافلاك
الجزئية في تداوير وخارجة المراكز واما الثاني فلانه قد ثبت عن جعله

المثلات بعضها سوى المتمم من الافلاك الكلية واما فيه فلا لعدم
اشتماله على ما يكتنفها الافلاك اشتمال الكل على الاجزاء لكونها في جوفه
لا في ثخنه ويتعين هنا بالجوزهر واما المايل فلكونه في جوفه لا يصح ايضا ان
يكون فلكا كليا وبين هناك تعدي للقمر فلكان موافقا في المركز في
بيان تعداد الافلاك الجزئية فيلزم من ذلك ان يكون له فلك كلي
ايضا ولعل ذلك بمجموع هذه الافلاك عنده وظنا منه ان
المراد من الكلي هو الكل فيكون للقمر افلاك خمسة واحد كلي والاربعة
جزئية واما الممثلات عنده فكليات في بواقي السيارات لاحتوائها
على ما لها من الجزئيات وهو لا عنه ان المراد بالفلك الكلي غير هذا وان
هذه الممثلات ايضا جزئيات لا كليات كما لا يخفى وذلك بان الحق
ان علماء هذا الفن لما راوا ان كل واحد من الكواكب في
فلك يتحرك على مدار مغاير لما يتحرك به الآخر في مداره وان كل
واحد منها يتم دورته في زمان يتم الآخر دورته فيه وان حركاتها
لما لم يكن لحركة حيوان في الماء حكموا بان هناك جسما متحركا حركة
سريعة بها يتحرك هذه الكواكب كما اشار اليه قدس سره بينهما
بقوله واحد غير مكوكب فيسمى بالاطلس محيط بالجميع فيسمى الفلك

الاعظم

الاعظم كما انه يسمى فلك الافلاك من حيث كونه لها لان تسمية
الاعتبار تشبيه بالفلكة وللمعتبر فيها الحركة وبعبارة اخرى انه
لما ظهرت لهؤلاء حركات لمحسوس ولا شيء منها بنحو حركة اخرى مطلقا
وان كان لبعض منها جزء لحركة القمر مثلا الان حركته المحسوسة
في اول النظر مركبة من حركات اجرام اخرى من التدوير وخارج
المركز وغيرها حكموا بان المراد من الفلك الكلي ما يرى حركته في اول النظر
سواء كانت بسيطة او مركبة واما الاول فكما في الفلكين الاطلس وفي
فلك البروج حيث عرفنا وحدتها لحركة الكواكب كلها على دواير موازية
لمنطقة المعدل على الاول وعلى تطبيقه على النظام والاتصاف وعدم
التغير في ابعاد ما بينها وقيس عليه بساطة حركة فلك البروج نظرا الى الثوابت
متحركة على دواير موازية لمنطقة دايرة البروج بالجملة ان الثوابت حافظة
لابعاد ذلك على دايرة ترسمها الشمس لحركتها في حده اما الثانية فلان
السيارات السبع النيرين والخمسة المتحيرة ذوي حركات مختلفة و
متخالفة اذ لا تلزم دواير باعيانها من الموازية بل تنتقل من واحدة
الى اخرى وتميل الى الشمال تارة والى الجنوب اخرى غير حافظة لنسبتها
الى الثوابت ولا الى امثالها من المتحيرة يقارن الاسرع الابطأ

ويحتمله سقيف بما نحو المشرق فحصل انه ثم حركة غربية بطيئة وان كل منها
حركة غير ما للآخر فقد ظهر ان الفلك الكلي ما يكون مبدأ الحركة في بادي
الرأي بسيطة كانت او مركبة واما الافلاك الجزئية فهي ما يكون حركاتها
اجزاء لحركات اخرى فاذا تقرر هذا فنقول ان المراد بالفلك الكلي ما يكون له
مبدأ حركة واحدة من الحركات التسع المدركة في بادي النظر وبالفلك الجزئي
ما يكون مبدأ الحركات هي اجزاء البعض من هذه الحركات ومن البين ان
الممثلات لا ترى حركاتها الا في ثاني النظر فلا يصح عدها من الافلاك
الكلية حيث انما يظهر ذلك بعد الحركة المرئية من جرم الكوكب باستقلال
لكونها نقطا شخصية منها ونوعية من حوامل التي في تحتها وليس المراد
من كونها مرئية في بادي النظر الا عدم احتمال حركة اخرى اليها فيصدق
على حركة فلك الثوابت لانها وان كانت بطيئة بحيث يقطع برجا
الفي سنة كما عليه المتأخرون وثلث آلاف سنة كما عليه الاقدمون
لكنها ليست خفية في بادي النظر على ان يكون جزء حركة اخرى محتملة اليها
ومن هيهنا اندفع ما توهم من انه يلزم ان لا يكون الفلك الكلي الا
الفلك الاقصى لان حركته انما تظهر في بادي النظر دون غيرها فضلا
عن فلك الثوابت كما لا يخفى ووجه الدفع على ما قررنا عنده او

الافلاك

لا نظائر كما تشتبه بين رابعة الاثنا فقد اتضح من تضعيف الطبقات
ان الافلاك الكلية فيما عدا الفلك الاطلس وفلك البروج نقيض
تلك الافلاك الجزئية لان حركاتها محسوسة في بادي النظر وان فصلت
الى حركات اخرى في ثاني النظر فتبصر والى هذا اشار صاحب التحفة
فيما نقول ان اهل هذا العلم لما وجدوا تسع حركات مختلفة اثبتوا
تسعة افلاك في بادي النظر هم اثنين للاولين وسبعة للسيارات
ليستتبع كل واحد منها كرة الكوكب والفلك الكلي لتضمنه جميع حركاته
ثم لما رأوا ان بعضا من هذه الحركات قد يكون مركبة من حركات
اثبتوا لها بطيئا افلاكا اخر كما يقتضيه هذه الحركات سرعة وبطوءا
رجوعا واستقامة قربا من الارض وبعدا عنها سميت افلاكا جزئية
لكونها اسباب لحركات هي اجزاء حركة مركبة اعني وقس عليه ما ذكره
العلامة الخفري وكل ذلك على وفاق ما قاله قدس سره بقوله وتشتمل
على افلاك اخر تدوير وخارج المركز يعني الافلاك التسعة تشتمل على
اثنين وعشرين فلكا فاذا كانت افلاك الكلية فيما عدا ذينك
الفلكين نفس تلك الافلاك الجزئية فلا يصح عدها مغايرة لها و
جعلها منفردة عنها تارة اخرى فقد اتضح ان الممثلات وغيرها

من الافلاک الجزئیة واما الکلیة یکون تارة بسیطة وتارة مرکبة تنفصل الی
افلاک جزئیة علی ما صرح به قدس سره فی شرح الاشارات حیث
قال اختلف اهل العلم فی عدد الافلاک اختلافا لا یرجی زواله بعد ان
قسموها الی کلیة یظهر منها حرکة واحدة اما بسیطة او مرکبة والی جزئیة
تنفصل الکلیة الیها واما تفصیل کون ذلک المجموع اربعة وعشرین
فیلوح مما ذکره قدس سره فی التذکرة وذلک حیث قسم فیها انه ینقسم
کل من فلک عطارد والقمر الی اربعة افلاک جزئیة وفلک الشمس الی فلکین وفلک
کل من الاربعة الباقیة الی ثلثة فصار عدد مجموع الافلاک الکلیة بحسب الاشتمال علی
الجزئیات اربعة وعشرین هذا وهو صریح فی التذکرة بانضمام فلکین آخرین احدهما
فلک الاطلس وثانیهما فلک البروج الا ما ذکره کاتب تراه یتضح ما ادعاه
من العدد کما قلناه وفی کتابه الموسوم بالزبدة فی الفارسیة بهذه العبارة
باب پنجم در ذکر ثوابت واختلاف اوضاع ایشان بحسب دو
حرکت مذکور فلک الافلاک وحرکه معدل النهار که آنرا حرکه اولی
خوانند و آنرا افلاک نهم و فلک الاطلس خوانند و فلک هشتم
حرکت ثانیه کنند باب ششم در هیئات فلک آفتاب و کیفیت حرکات
او آفتاب را فلکی است مرکزش از مرکز عالم خارج که آنرا فلک

نهم را

خارج

خارج خوانند وجرم آفتاب در وی نشانده چون نگین
در انگشتری ثم قال فی آخر هذا الباب واگر خواهند که عقد
فلک آفتاب از حدود دیگر افلاک جدا کنند سطحی توهم کنند
مستدیر که مرکز او از مرکز عالم باشد و مماس نقطه اوج بود
و آنرا محدب فلک آفتاب خوانند و سطحی دیگر مستدیر در
باطن او توهم کنند بر منطقه و دو قطب فلک البروج باشد
پس آن فلک را ممثل خوانند باین اعتبار آفتاب را دو
فلک باشد ثم قال باب هفتم در هیئات افلاک قمر
و کیفیت حرکات قمر را چهار فلک تصور نماید باب هشتم
در هیئات افلاک عطارد و کیفیت حرکات او عطارد را هم
چهار فلک تصور باید کرد باب نهم در هیئات افلاک چهار کوکب
باقی سیارات و کیفیات حرکات ایشان هر یک را از کواکب
چهارگانه باقی یعنی زحل و مشتری و مریخ و زهره سه
فلک باشد مجسم انتهی وقد تلخص منه ان المثلاث مع فلک
الافلاک و فلک البروج تسعة والتداویر ستة والحوامل ثمانیة و
ممیل القمر واحد فالمجموع اربعة وعشرون لا خمسة وعشرون

فوز بهم وما يغيرون ثم لو عد المركب من الافلاك الجزئية فلكا
كليا بالانفراد لزاد عن تسع عدد الافلاك والحاصل انه يشبه
ان يكون نسبة الافلاك الكلية فيما عدا الفلك الاطلس والبروج
الى الافلاك الجزئية نسبة المجمل والاحدية كما ان المغايرة بينهما بالتفصيل
والاجمال كذلك المغايرة بين الفلك الكلي والجزئيات واليه
الاشارة بما ذكره طاب ثراه في شرحه على الاشارات
وكذا ما ذكره صاحب التحفة وغيره والسر في ذلك انه لا يكون للافلاك
الكلية صور نوعية تميزها عن الافلاك الجزئية فلا يكون شيء منها الا
نفس افلاك جزئية باعيانها كما ان الانسان مثلا لا يكون الا
الحيوان الناطق وان كانت المغايرة بين هذا وذاك باعتبار
كون كل من هذه الافلاك الجزئية جزءا عينيا له كما ان الهيولى جزء من
الجسم المركب منها ومن الصورة ايضا واما كل من الحيوان والناطق
فهو جزء عقلي له ولو بالمسامحة واما امر المواليد الثلث كالمعادن
والحيوان والنبات فعلى نمط اخر فلذا افردت عما لها من البسائط
العنصريات لاختصاصها بصورها النوعية المميزة لها عنها فان قلت
ان الجسم المطلق لما كان مركبا من الصورة والهيولى ومع ذلك

ان الحكماء جعلوه قسما اخر للجوهر فلذا عدوه جواهر خمسة فليكن امر
الفلك الكلي كذلك قلت الجسم لما كان مركبا تركيبا حقيقيا من
حيث علاقة الحاجة بين جزئيه الى الهيولى والصورة من حيث افتقار
الاولى الى الطبيعة المرسلة للثانية والثانية من حيث تشخصها الى
الاولى وهو بخلاف ما عليه امر الفلك الكلي كما لا يخفى على المتدبر اذ كم
بل انما المراد بنفس تلك الافلاك الجزئية من حيث صيرورتها موصوفة
بالحركة المرتبة في اول النظر وان فصلت الى حركات جزئية في ثاني النظر كما
في السيارات ومن ههنا لا يصح عده تارة اخرى مغايرا النفس
افلاكه الجزئية حيث انه ليس مركبا حقيقيا فضلا عن كونه متصورا
بصورة نوعية ومن تضاعيف البيان قد بان بطلان ما تصدر
شيخ البهائي في توجيه ما وقع عن المص قدس سره بقوله اقول يمكن
توجيه كلامه رحمه الله بحيث يندفع عنه اعتراض الشارح الفاضل
بان مراده بالمجموع مجموع ما يحيط به فلك الافلاك بقرينة قوله
واحد غير مكوكب محيط بالجميع ويؤيده ما في النسخ محيط بالمجموع
وعلى هذا يستقيم كلام المحقق فانه ارفع واجل من ان يقع عنه
خطأ في امثال هذه الامور التي لا يقع من احاد طلاب علم الهيئة

استنا وهذا النقص انتهى وهذا كما ترى اقتدوا جه بغير وجه لا يبعد ان يقع عن
آحاد طلاب هذا الفن ثم لا يخفى ان معنى هذا التوجيه على ان المراد بالفلك
الكلي هو الممثل ويلزم من ذلك مع ذلك ان يكون للقمر تحته افلاك
ولم يذهب اليها احد كما ذكره طاب ثراه في ذلك الكتاب فان قلت
قد ذكر في شرح الاشارات ان الافلاك الكلية هي الممثلات وذلك
حيث قال والمتأخرون المتبعون للارصاد وبطلميوس اثبتوا لكل كوكب
فلكا ممثلا لفلك البروج بمركزه مركز العالم يماس محدبه بمقعر ما فوقه ومقعره
محدب ما تحته وهو الفلك الكلي المشتمل على سائر افلاكه الا القمر فان
ممثله يسمى بفلك الجوزهر محيط بفلك آخر يسمى بالمائل وهو مشتمل
على سائر افلاكه اعني الخارج والتدوير قلت ان نسبة ذلك
الذهاب الى المتأخرين عند اولي الالباب من ارباب اليقين اشارة
الى انه لا قايل به كما حقق في كتب المصنفة في هذه الصناعة ومن هناك
لاح ما يقال من ان الفلك الكلي للقمر ان كان مجموع افلاكه
الاربعة كان كل واحد منها داخلا في الافلاك الجزئية ويزيد عدد
الافلاك عما ذكره وكذلك يحال ان جعل فلكها الكلي المائل او ممثلها
فح ليس فلكا كليا لعدم اشتماله على افلاك اخر ولا فلكا جزئيا

الفلك

لانتفاء كونه جزء الفلك الكلي فلا تنحصر الافلاك في الجزئية والكلية
ولا في عدد ادعاه المص انتهى ولا يخفى على اولي النهى كونه ناشئا
من الغفلة على ما ذكرنا في معنى الفلك الكلي والمراد به تدبر فيه **قوله**
خالية عن الكيفيات آه لا شبهة في ان رهطا من الاقدمين المشائيين
ذهبوا مع القول بخلوها عن هذه الكيفيات حيث قالوا ان الحرارة انما
تعرض الاجسام القابلة للخفة عند الحركة ويفارق الاجزاء بعضها عن
البعض عند الغليان والافلاك متماسكة الاجزاء من شدة اليبس
المانع عن الانحلال واما البرودة فهي من لوازم السكون الممتنع عليها
واما الرطوبة فانها يكون عند ضعف التماسك وهي شديدة التماسك
من شدة اليبس فلا يكون لها رطوبة الى انها في نهاية الصلابة واليبس الا انها
وهي في دورانها يماس بعضها بعضا ليحدث اصواتا موسيقية مطربة ولحانا
ونغمات متناسبة متسقة يسمعها المتجردون عن شراشر عالم القوى
الطبيعية والاجسام المظلمة الهيولانية التي يكون نظرا اليها كالجلابيب
يلبسها تارة ويخلعها اخرى وانهم فيها قوانين اليبس واليبوسة
فلا مدافعة بين آرائهم المتفقة سيما انهم يرمزون في الاقوال
قوله ولوازمها اي خالية عن آه انت تعلم ان لفظي الخفة والثقل

بحسب الاصطلاح الصناعي يطلقان على امرين احدهما كون الشيء
بوجه من شانه ان يتحرك الى مكانه اذا كان في غير حيزه الطبيعي
وذلك لكون الجسم العنصري بوجه يمكن له ان يتحرك بميل طبيعي فيه
علوا او سفلا وثانيهما على ان يكون هذا الميل حاصلا له بالفعل فعلى الاول
يكون الاجسام العنصرية ثقيلا او خفيفة وذلك على خلاف ما عليه
شاكلة الشيخ في حيث انهما انما يكونان لها وقت خروجها عن امكنتها
الطبيعية فاذا تقرر هذا فنقول ان الاجسام المتحركة حركة وضعية
طبيعية لا ثقيلة ولا خفيفة الشيء من الوجهين والا لكانت قابلة
للحركات المستقيمة بحسب ثم لما كان بين الحرارة والبرودة وبين الخفة
والثقل تلازم كلي وتعاند اطرادي يكون ثبوت كل منهما مستلزما لثبوت
الآخر ونفيه نفيه على ما هو الظاهر فصح من ذلك الحكم بان الاجسام الاثيرية
والاجرام العلوية لما كانت فاقدة للخفة والثقل مطلقا يكون لا محالة
فاقدة للحرارة والبرودة قطعا واما هذا اشار الشيخ للشفاء بقوله
واذا الحرارة والبرودة لازمتان منعكستان على الخفة والثقل اذ
المادة اذا اشتدت تسخينها خفت واذا خفت سخنت فلا خفيف
الا وهو حار كما ان المادة اذا بردت ثقلت واذا ثقلت بردت

فلا ثقيل

فلا ثقيل الا وهو بارد فيكون الحر والبرد منعكسين على الخفة والثقل
فالجسم الذي فيه مبدأ حركة مستديرة ليس بحار ولا بارد فاذا تقرر
هذا فنقول ان للمصنف طاب ثراه في نفي الحرارة والبرودة عن الفلك لكونه
متحركا بالاستدارة فاقدا للخفة والثقل ومن تضاعيف الكلام قد لاح
حال ما عليه الشارح بقوله انا لا نسلم ان الحرارة والبرودة توجبان لمحلهما
آه ولكن اقتضى مستهاجوار المناقشة بمنع تساويهما وتلازمهما والقول بالتجربة
مقبول في عالم العناصر لا الافلاك **قوله** شفافة آه اي غير حاجبة عما
عليه بهذه الكواكب من افلاكها فاندفع ما اورده الشارح من الايراد
لان الاصل في الاجسام البسيطة عدم الضوء واللون والكثافة فيكون
شفافة ضرورة ان ليس المراد من الشفاف الا ذلك والقرينة عليها
مثبت هذه كواكبها **قوله** قال الامام آه تبع ما اشار اليه صاحب
الاشارات اللطيفة في شفاء من انا لا نمنع ان يكون هناك قسمة
اخرى توجب عددا آخر ولا ان قسمتنا هذه لفصول ذاتية حقيقية فيما
اردنا بها نوعا من التقريب وترك الاستقصاء الا ما بعد وان قائلا لو
قال ان الاجسام المتصاعدة منها ما هي متكاثفة ومنها ما هي سيالة
كما ان الاجسام النارية منها ما هي محرقة ومنها ما هي غير محرقة لنا ان نقول

ان المحرق المنازل حرارة غريبة كما ان المتكاثف الصاعد انما يصعد
لحرارة كذلك ولذا لو ترك الاول بحاله دفارق عنه القوة المستخرجة برد
حافظ لصورته وحقيقته ولو فارق الحجر عن الثقل نزل مع بقاء
هيئته وحقيقته فيكون حرارتها وصعودها من الامور الغريبة الغير
اللازمة وليس لنا كلام فيه اذ نحن انما نتكلم ههنا في اللوازم التي تصدر
عنها الحرارة والبرودة لذاتها فلا يخل امثال ذلك بالجهة التي ادعيناه
قوله زعموا انه قد تبين ان من جاز ان تبين هناك ان الاجسام
التي تحت فلك القمر كلها جسم واحد مركب من مادة وصورة واحدة
ثم عرض لبعض منها بسبب مجاورة الفلك والقرب منه وتحركه به
حرارة ولبعض اخر لبعده عنه البرودة ولما قرب من واحد
منها ما يناسبه من الحرارة والبرودة اشار صاحب الاشارات في شفائه
لا دافع لان كون هذه الاجسام واحدة بالذات مختلفة بالعوارض يبطله
وجود الحركات الطبيعية المتضادة الصادرة عنها اذ الاجسام البسيطة المتفقة
لا تختلف حركاتها الطبيعية قوله منها حد ودانه انت تعلم انه
لو اريد به ان لها مراتب غير متناهية نظرا الى العلل الحقيقية
الخارجية فهو مسلم بلا ضير حيث ان كلامنا فيها بحسب اعتبار

وان

براتب

وان اريد انها ذلك بالنظر الى ذواتها مع قطع النظر عن غيرها فهو
ممنوع وبالجملة انا لا نسلم ان مراتبها بذلك الاعتبار غير متناهية
وانما يصح ذلك كذلك لو كان مقتضى طبيعة كل من الصور
كيفيات غير متناهية يتعين لكل منها مرتبة معينة او كان
هناك صور لا تتناهى عددا يتعين لكل منها كيفية تخصص المادة
في قبول مرتبة منها وليس الامر ههنا كذلك على ما يشهد به الاستقراء
وبالجملة ان الحصر استقرائي والاحتمالات البعيدة الخارجة عن
الاقسام بحسب حقايقها وذواتها غير قادحة فظهر ان تعين
كل مرتبة من الحرارة والبرودة وغيرهما انما بحسب صورها المقتضية
لها في موادها المستعدة لها وقبول كيفيات اخر بحسب لحاظ
امور خارجة عنها غير مضر قال صاحب الاشارات في شفائه
ان هذه الاربعة هي اوايل المحسوسات وتركب منها اربع مزاوجات
حقيقية فيكون من الاجرام البسيطة جرم يتبع طبيعته الحرارة واليبوسة
واخر يتبع طبيعته الحر والرطوبة وثالث يتبع طبيعته كيفية البرد و
الرطوبة ورابع يتبع طبيعته كيفية البرودة واليبوسة ثم تصدر لذكر
شكوك والجواب عنها بان امكان هذه الازدواجات

انما يدل على عدد هذه الاسطقسات لو اوجب امكان الشيء وجوده
وليس هذا يوجب ذلك اذ الامور الممكنة في بادي النظر قد يكون لها
موانع يمنع وجودها الا يرى ان اجتماع الحرارة والثقل واجتماع
البرودة والخفة في جسم واحد بسيط ليس من الامور الممتنعة في
بادي النظر وليس لشيء منها وجود في نفس الامر فلم لا يجوز ان يكون
حكم بعض من هذه الازدواجات ايضا ذلك ويكون الموجود منها
انقص من المقسوم وحاصل ما اجاب به هو ان هذا انما يرد علينا
لو كان المستدل به مجرد امكان هذه الازدواجات وليس كذلك
على ما عرفت ان المستدل به هذا الامكان ووجدان هذه الاقسام
بحسب الاستقراء ويرشدك الى ذلك ما في كلام بعض من الاقدمين
من ان ايجابنا وجود عناصر اربعة ليس المعول فيه كله القسمة التي تتبعها
الوجود فان الشيء اذا اورده العقل في القسمة ثم دل عليه الوجود كان
اظهر وقد وجدنا الحر والبرد يلابسان الرطوبة واليبوسة وان هذه
الملابسة ليس تختص بواحد منهما ووجدنا الحار اليابس والحار الرطب والبارد
اليابس والرطب علمنا ان اجتماع البرودة والحرارة مع اليبوسة
او الرطوبة كما انه ليس بمستنكر في العقل المفطور ليس بمستنكر في الوجود

بل القسمة

المحسوس

المحسوس فمكننا الحكم بوجود هذه الاربعة واذ قد تقرر هذا فقد تبين ان ظهر
فساد ما نسجت عنكبوت وهم المعترض وما اجاب به الشارح
بقوله اقول فساده ظاهر آه وذلك حيث انه قد اخذ في جواب
القول بان ترجيح مرجح حين ما اذ لم يثبت بجميع الحدود عنصرا واحدا
ليس فليس خبطا في اخذ ما بالعرض مقام ما بالذات بناء على انه قد كر
سائر العناصر الا الماء والهواء لا اختلاف فيهما بالامور الخارجة بحسب طبقاتهما
مثلا ان للماء هو مراتب شتى بحسب اختلاف انعكاس الاشعة الشمسية
وغيرها اليها وسلمنا انه قد عزل النظر عن الامور الخارجة يحكم بذلك
حيث ان تلك الحدود المتكثرة التي كل منها انما بازاء ما صورة نوعية
فيقول ان القول بهذا المنوال ليس الا قبول الغواية والضلال
قوله فان النار آه بالجملة ان النار المنفصلة عن الشعل لو بقيت
على النارية لتحسس بحرارتها فاحرقت بل احرقت ما يحاذيها ليس فليس
الا يرى ان النيران المشتعلة في الخيام القابلة للاحتراق مع عدم
بعدها عنها بعدا يعتد به غير محرقة فاندفع ما توهم من جواز ان يكون
سورتها بحسب ارتفاع الخيام عنها ومجاورتها للاهوية الكثيرة الواقعة
هناك **قوله** واما انقلاب الهواء آه وذلك لما بان يق

ان التجربة ناهضة الحكم بانه اذا اشتدت لما قد وقع في النفخ
لحدث النارية هناك من غير ان يكون هناك شيء من النار على ما
يتراءى من ظاهر كلام الفلاسفة ونعم ما اشار اليه رئيس الصناعة
في الاشارات اللطيفة بقوله وقد تخلق النار بالنفاخات من غير
نار واما بان يتفق انه يوجد من النار وحطب نار كثير تقلين حديدا اصلب
لو وضع هذا الحديد في نار اكثر من هذا في زمان اكثر لما حصل ذلك فيكون
التجربة شاهدة بان الالحاح في النفخ معتد لانقلاب الهواء نارا وان كان
تحت ذلك حين ما اذا الح في النفخ مع كون النارية اكثر فيحسن من ذلك
على الهواء والكل من الاحتمالين وجه لا يخفى على ذوي الاحلام
واعترض آه وقد يستدل على ذلك ايضا بانه في قلل الجبال قد يكون صحوا
فيضرب الهواء فيجمد سحابا لم يسق اليه من موضع فان الرئيس في
الفن الطبيعي من الشفاء وقد شاهدنا ان الهواء الصافي انعقد دفعة
من غير بخار يصعد اليه او سحاب ينساق نحوه فيصير سحابا وينزل
منه ثلجا ثم يصحى ثم يعود ثم يصير سحابا ثم ينزل ثلجا وهكذا مرة بعد مرة
الى ان نزل ثلج لو سال لعم الوادي وكان مقدار هذه الامور
قد رئيته في رتبة والشارح اشار الى ما اشار اليه الشيخ على ما يجيء

فانظر

فانظر **قوله** مدد من بخارات آه انت تعلم انه لو صح ان يكون
حدوث تلك القطرات مرة بعد اخرى من مدد الابخرة المطيفة
به لما كان بذلك حين ما قد وضع الطاس على الارض بجريه
ليس فليس **قوله** واما انقلاب الماء آه وذلك تشاهد بما اشار
اليه صاحب الاشارات في شفائه بانه قد شوهد مياه سيالة اذا
نقطر بعض منها على ارض تحجر في الحال ويصير حصاة مختلفة الالوان
وقد شوهد ايضا ماء اذا اصيب في ظرف لم يجمد واذا اصيب على
ارض ذهب من سيده انعقد حجرا فيعلم ان لتلك الارض قوة
معدنية بها انعقد الماء وقد شوهد وقوع بعض الحيوانات في
معدن الملح والكل وانقلابها اليهما وقد حكى ان بعضا من الحيوانات
قد انغمس رجلاه في موضع فيه قوة معدنية فاستحجرت قوائمه
وهو فيه بعد **قوله** النار حارة آه وقد يستدل عليها بان
الادخنة المرتفعة اذا ارتفعت في الارتفاع نحو جو العالي احترقت
فيه اما ان يكون هناك طبيعة محرقة ام لا والثاني ظاهر البطلان فتعين
الاول وفيه المغلط والمناقشة فيه بانه يجوز ان يكون محرقة بنفسها
لشدة سخونتها المكتسبة من الحركة لا يخلو عن مكابرة ما فتدبر

قوله يابسة لانها مخنية آه على ما اشار اليه صاحب الاشارات
في شفائه وآه في اشارات فهو انها اذا حدثت وفارقتها سخونتها
تكون منها اجسام صلبة ارضية تنفذ فيها السحب الضاغطة ولا
يخفى ان فيه اشارة لطيفة الى انه لو كانت يبوستها مقتبسة من
يبوسة الاجزاء الكثيفة اليابسة الارضية لكانت اضعف وانقص
من يبوستها او مثلها واذ ليس الامر على هذه الشاكلة فتعين
ان يكون ذلك من انطفاء فاتها فح اندفع ما قيل ان هذا موجب
لذلك ان لم يكن الصواعق مركبة من العناصر الاربعة ولا يكون الا زيد فيها
الاجزاء الارضية وليس كذلك حيث ان قد صرح بخلافه بقوله ان
الصواعق قد يشبه الحديد وقد يشبه النحاس فتفطن قوله بسبب
برودة آه قد يتو يمكن ان يق ان لو جاز ان يكون برودة سطح الرطب
يمنع من ذلك لبرودته حيث انها ضد الحرارة لكان يلزم ان يكون تاثر
ماء حار عن الهواء البارد اسرع من تاثر البارد عنه مع ان التجربة تشهد
بخلافه وانت تعلم انه يجوز ان يكون ظهوره في حار اشد من الاول لا
ان يكون في الواقع اكثر فتفطن قوله شفافة آه انت تعلم انها
مقولة تجب الاصطلاح القضائي على معنيين احدهما ما لا يمنع لنفوذ

شعاع البصر فيه سواء كان ملونا او غير ملون وهذا هو المعنى ههنا
على ما اشار اليه الرئيس حيث انها ليست ساترة لما وراءها من
الكواكب وثانيهما تادية ما وراءه الى البصر على ما هو فيلزم ان لا
يكون ملونا على ما اشار اليه صاحب الاشارات في الطبيعيات
بقوله انا لا نعني بالملون الا ما اذا حيل وراءه من شيء لم يؤده
الى البصر ففيه اشارة الى ان المعنى من الملون ما هو الشفاف
ما يقابله ثم لا يبعد ان يكون هذا المعنى هو المراد ههنا على ما ذهب
اليه المحقق الشريف فلا سهو ولا مخالفة لما اشار اليه لما تعرفت
من اشتراك اللفظ فتدبر قوله على ان كرة الاثير آه انت تعلم ان
ذوات الاذناب يتحرك تارة من الشمال الى الجنوب واخرى
من الجنوب الى الشمال فيدل ذلك على ان ليست حركتها بتبعية
كرة النار التابعة للفلك الاقصى حركة ولكن قال بعض الشارحين
في فضاء القدس ان تعلق نفس بذلك الدخان الذي تشبث
به النار وتحركه بعيد جدا وابعد منه قدرتها على تحريكه حركة سريعة
كحركة الفلك الاعظم فالظاهر ان حركتها الشرقية بسبب
حركة كرة الاثير واما بسبب حركة من الشمال الى الجنوب فهو ان

اخر او هو يوجب انتقاص اجزائه اللطيفة وانتقاصه يوجب ازدياد
ثقلها وهو يوجب حركته الى السفل واذ قد بقي منها بعد ما
تحركها الى العلو ليس لها ان تتحرك ثانيا الا بالوراثة فبعدها
عن المعدل او يقرب منه فيدنو تارة الى الشمال واخرى الى الجنوب
لكن البعد المتحرك عن الارض وبطوء حركتها الاحيس تكون
حركتها الى السفل فيجب انتهاءها من الشمال الى الجنوب او بالعكس
قوله الرابعة الهواء اه تسمى كرة البخار وعالم النسيم اذ هي مهب
الرياح وكرة الليل والنهار لكونها قابلة للنور والظلمة واما الطبقة
الثالثة فهي مظلمة لا يصل اليه اثر شعاع الشمس وقد قال رهط
من الاشراقيين الا انها خارجة عن جنس الظلمة والنور ولا يخفى ما
فيه فتدبر واما الزرقة التي تظن انها لون السماء انما تتخيل فيها وسببه
على ما اشار اليه صاحب الاشارات في كتابه وشفائه وتعليقاته
هو كون الاجزاء القريبة من سطح مقعر الطبقة الزمهريرية لقربها ما
لاشعة الكوكبية المنعكسة الى الطبقة الرابعة اقبل قبولا للضوء ما
والبعيدة منها بخلافها وما ورائها مظلمة معتبة اليها ولما كانت الاجزاء
القريبة مستضيئة بضياء الكواكب واشعتها وما وراءها مظلم

روية

روية متوسطة بين الظلمة والضياء على زي زرقة تحته ر قوله
طبقة واحدة اه هذا على ما اتفق عليه كلمة الحكماء الا ان بعضهم
قد ادعى ان له اربع طبقات منها طبقة ممتزجة بالاجزاء الارضية
المحرقة المرة الطعم ومنها طبقة غير ممتزجة بها والله عالم بحقائق
الامور قال الرئيس في شفائه واما البحر فهو اسطقس المياه ومنع
ان يكون للماء كلية غير البحر لان ذلك الماء اما ان يكون في ظاهر
الارض او في باطنها فان كان الاول فهو البحر وان كان الثاني
فهو اما ان يكون في الوسط او في جانب منها والاول باطل فان
كونه في الوسط ان كان بالطبع كان الماء اثقل من الارض
وليس كذلك لرسوب الارض فيه وان كان بالقسر كان
له قاسر وليس هناك شيء يصلح له وكذا الثاني لوجهين احدهما
انتفاء مرجح يوجب كونه في بعض من الجوانب دون بعض
وثانيهما كونه اصغر حجما من الارض وهو باطل لوجوب تعادل العناصر
الاربعة على ان ماء البحر لا يقصر عن ذلك الماء فلم لا يجعل ماء
البحر هو الاسطقس واما اختصاص البحر بجانب من الارض
دون جانب اخر منها فذلك امر غير واجب فجاز ان ينتقل

من جهة الى جانب آخر ونحو ذلك لا يضبطها التواريخ لان استمداد
ماء البحر في الاكثر من الانهار التي تفضي اليها والانهار تستمد من
العيون ومياه السماء وكل منها ليس يجب ان تتشابه احواله في
بقاع باعيانها تشابها مستمرا فان كثيرا من العيون يغور فلا بد
من نضوب الانهار ونضوب البحار ثم اذا حدثت العيون
والامطار في جانب آخر حدث منها لا محالة البحار قال ابو الريحان الخوارزمي
ان البحر الذي في مغرب المعمورة على ساحل بلاد الاندلس يسمى البحر
المحيط وتسميه اليونانيون اوقيانوس لا يلج وانما يسلك بالقرب
من ساحله وقطعة من هذه نحو الشمال فيخرج منه خليج يعرف بنيطس
عند اليونانيين وعند غيرهم نحو طرابزنده تمر على سور القسطنطينية
ويتضايق حتى تقع في بحر الشام فيخرج ثم يمتد نحو الشمال على
محاذاة ارض الصقالبة ويخرج منه خليج عظيم في شمال اذا امتد
الى ارض قريبة من ارض بلغار ثم ذكر ترتيب الابحر التي منها
بحر الصين ثم بحر الهند ثم يخرج منه خليجان عظيمان احدهما
بحر فارس والاخر بحر القلزم ثم ينتهي الى بحر معروف ببحر البربر
ويمتد من عدن الى سفالة الزنج وهذا البحر لا يتجاوزه مركب

لعظم

لعظم المخاطرة ثم ينتهي الى الجبال المعروفة بالقمر التي ينبع منها عيون
نيل مصر ثم الى ارض سودان المغرب ثم بلاد الاندلس وبحر اوقيانوس
وفي هذا البحر من الجزائر ما لا يعرفها الا الله تعالى وفيما يلايم المقام ذكر ما يقع من
المد والجزر ان الشمس اذا اثرت في مياهها لطفت وتخلخلت وطلبت
مكانا اوسع مما كان فيه قبل فتدافعت بعض اجزائها بعضا الى
جهات خمس المشرق والمغرب والجنوب والشمال والفوق
فيكون على سواحلها في وقت واحد رياح مختلفة هذا ما ذكروه
في سبب ارتفاع مياهها واما مد بعض البحار في وقت طلوع القمر
وزعموا ان في مقعر تلك البحار صخورا صلدة واحجارا صلبة اشرق
القمر على سطح ذلك البحر وصلت مطارح اشعته الى تلك الصخور
والاحجار التي في قرارها ثم انعكست من هناك متراجعة لطفت تلك
المياه فطلبت مكانا اوسع وتموجت الى ساحلها ووقعت
بعضها الى بعض وفاضت على سطوحها وتراجعت المياه التي
كانت الى خلف فلا تزال دائما الى ان يبلغ القمر وسط السماء
وينتهي المد ثم اذا زال القمر عنه اخذ المد راجعا الى ان يبلغ
القمر الى افق الغربي هذا قولهم في مد البحار وجزرها واما عجائبها

بعض من الاخلاط في الابدان فانك ترى صاحب الدم والصفراء والسوداء
وغيرها مما يختلج به الاخلاط ثم يسكن قليلا وقد عبر النبي صلى الله عليه وآله
عنه على الاختصاص بقوله الشريف ان الملك الموكل بالبحار
يضع رجله في البحر فيكون منه المد ثم يرفع فيكون منه الجزر **قوله**
ساكنة في الوسط آه قد يتوهم ان علة سكونها جذب الفلك اياها من
جميع الجوانب جذبا مستويا الى فوق وانت تعلم انه لو كان الامر
كذلك لكان جذب قطعة منها مرمية الى فوق لكونها اقرب اليه
اولى وليس كذلك وقد مال بعضهم الى ان علة سكونها دفع
الفلك اياها دفعا مستويا وهو ايضا باطل اذ لو كان الامر كذلك
لكان سكونها الدائمي قسريا وليس كذلك وقد ذهب بعضهم
الى انها لما كانت متساوية النسبة الى جميع الامكنة لابد ان يسكن
في الوسط وانت تعلم ان سكونها ح ان كان بوجه ليس لها ميل
الى جهة اخرى كان سكونها فيه طبيعيا وان لم يكن الامر على هذه النسبة
يكون سكونها لا محالة مستندا الى قاسر ولا قاسر هناك يصلح
لذلك وايضا انه لو صح ما ذكره في سكونها لما كان لجزء منها التوجه
اليها حين فوجه عنه فتدبر **قوله** فلا لزم آه انت تعلم انه قد

لسخ

تسبب عليه الامر في الحركة العرضية بالحركة الطبيعية او القسرية حيث الى
قد راى تفاوت الجسمين صغرا وكبرا في الحركة الطبيعية والقسرية
اذا كانت القوة القسرية واحدة وقاس عليها الحركة العرضية وليس
كذلك الا ترى انه لا يتفاوت تحرك الشيء بالحركة العرضية في الصغير
والكبير لحركة الاثقال المتفاوتة بالصغر والكبر الواقعة في السفينة المتحركة
بحركتها على ما رآه بعض من الاجلة الشاهدة واما ان سئلت عن
الحق فالحق ان الشيخ الفاضل قد تصدى في الجواب عن الاستدلال
بما ذكره بهذا التحرير على ما سيجئ فانتظر **قوله** شفافة آه يجب بساطتها وانها
وعزل النظر عما يمازجها قال رئيس الصناعة في شفائه ان العناصر الاربع
لا يوجد فيها من الكيفيات الا الاربع البسيطة وخفة والثقل ما خلا الارض
حيث انها يشبه ان يكون لها لون وذلك لن تجمع هذا وتقول ان
اللون الموجود انما هو للممتزج منها فان الاخلق والامر ان لا يكون للبسايط
لون فظهر من هذا حال ما سار اليه الشيخ من البحث وان كان يمكن البحث
فيه من سبيل آخر وذلك على ما اشار اليه الرئيس بقوله ان الاشبه
عندي ان لها في ذاتها لونا لانها لو كانت شفافة غير ملونة لراى
في شيء من الاجزاء الترابية الارضية شفاف ولكان حكمها حكم الماء والهواء

فان كلا منهما وان امتزج لا يعدم منه شفيف ولو ليس لهما لون اذ لو

كان لهما لون به لا ينفذ البصر فيه فانا لا نعني بالملون الا ما اذا جعل

وراءه مرئي ولم يؤده الى البصر على ما نقله بعض من الاجلة **قوله** طبقات

الاول الخ وقد مال رهط من الحكماء الى ان لها طبقات اربعا

احدها ما يقرب من المركز وهي تراب صرف لا لون له وثانيتها

طبقة هي التراب المستنقع في الماء ورابعتها طبقة بعضها غائص في

الماء وبعضها مرتفع عنه قال الرئيس في شفائه ان طبقات العناصر

يشبه ان لا يكون موجودة بصرافتها لان تاثير انوار الكواكب

وحرارتها فيها توجب ان يختلط بعض منها بعض آخر بارتفاع الابخرة

والادخنة نعم لو توهم ان بعضا من الاجزاء العالية لكرة النار

وبعضا من الاجزاء السافلة لكرة الارض القريبة من المركز لها محوضة وصرافة

لكان له وجه اما الاول فلما مر من انها لشدة حرارتها تحيل ما يصل اليها

نارا واما الثاني فلانها لبعدها وقربها من المركز يبعد ان يصل شيء

غريب اليها وان الطبقة النارية الممتزجة بالهواء من طبقات

كرة النار لا من طبقات كرة الهواء هذا ولكن ما يظهر من الكلام الذي

لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان لها طبقات سبعا

وهو قوله

وهو قوله تعالى ومن الارض مثلهن فانه لا يبعد الا ان يكون المراد من الارض

ما دون السماء وذلك على ان يجعل طبقات الهواء طبقة واحدة

فيكون مع طبقة النار والماء ثلثة والارض اربعة فالمجموع سبعة او

يجعل طبقات الارض بمنزلة طبقة واحدة والهواء طبقات اربعا

وهي مع الماء والنار ستة لكن يبقى الكلام مع المحقق طاب ثراه

حيث جعل طبقات الهواء اربعا والارض ايضا كذلك **قوله** وهي محاذية

الخ انت تعلم ان قوله طاب ثراه اشارة الى ان المركبات

كانها حاصلة عند تفاعل آه حيث ان الكلام في هذه الاربعة الاسطقسية

بحسب بسائطها وذلك على ما حكاه ناسب رواية الشيخ في الاشارات

بعد ذكر الاسطقسات بقوله ثم انه قد خلق منها ما خلق بامتزاج يقع فيها

على نسبة مختلفة معدة لنحو خلق مختلفة بحسب المعدنيات والنباتات

والحيوان اجناسها وانواعها انتهى كلامه وايضا انه لو قال بما نسجت

عنكبوت وهم الشيخ لكان امر القول بخلطه بعيدا لا عن قوله واما عن

القول بان الحكماء ذهبوا الى ان الانواع المتوالدة يجب ان يكون قديمة

آه فظرية بلا مرية اما دريت ان رئيس الصناعة اشار الى ان

ليست الانواع المتوالدة قديمة كيف لا وانه قد حكم بجواز انقراضها

عين ح

تارة وحدوثها تارة اخرى وانه ليس يستقيم مع القول بذلك بناء
على ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه وذلك حيث قال في شفائه فيشبه ان
يكون في العالم قيامات تتوالى في سنين لا تضبطها التواريخ وليس
بمستنكر ان يعدم الحيوانات والنباتات واجناسها ثم يحدث
بالتولد دون التوالد انتهى كلامه قوله قال المعـ فيفعل الكيفية في المادة
آه انت تعلم ان ما ذهب اليه المعـ في هذا الكتاب غير ما ذهب اليه
في شرحه للاشارات وذلك حيث قال ان الدليل على ان الصورة
تفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية ان الماء الحار اذا امتزج بالبارد
من الماء ينفعل كل واحد منهما عن الاخر وانفعال البارد عن
الحار انما هو من الصورة المائية وهي مبردة بالذات فلولا ان
تاثيرها في البارد بتوسط الحرارة لم ينفعل البارد منها ويمكن ان يقال
انه ليس تدافع بينهما حيث انا رايت انه قال في اول شرحه للاشارات
بالاكتفاء فيما سار اليه بمصنفها جلا من غير ان يتعرض له جرحا
وتعديلا الا في مباحث العلم حيث انه خالف صاحبها هناك
فلا تدافع **قوله** ان الحاصل في كل جزء آه انت تعلم انه لو كانت
مراتب الامزجة بحسب الشدة والضعف متخالفة نوعية على ما ذهب

اليه

اليه ارسطو من الفلاسفة حيث ان العقل يحكم بجواز ان يكون لكل
مرتبة من مراتبها افراد متكثرة فلا يصح ان يكون كل منها مرتبة
شخصية والا لما جاز ذلك الفرض وان ليس فليس ولكن الحكم
بنوعيتها او صنفيتها موكول الى الحدس الصائب مثلا يكون المزاج
الذي في القلب الانسان نوعا مغايرا للمزاج الذي في الدماغ حيث ان
الاول في اعلى مراتب الحرارة كما ان الثاني في ادنى مراتب البرودة
فالحكم بان مزاج كل شخص واحد ليس للمعنى منه الا الوحدة الجنسية
فيتوجه عليه ان الامزجة مطلقا واحدة ولكن القول بان التشابه
كون كل جزء من اجزاء الممتزج مماثلا للحاصل في الجزء الآخر مماثلة نوعية
ليس بمستقيم اللهم الا ان يقال ان مزاج كل عضو وحده نوعية
كالقلب والدماغ واما لو كانت مراتب الامزجة شدة وضعفا
ليست متخالفة بالنوع على ما مال اليه الاشراقيون فلا اشكال
فتدبر فيه وقد يقال ان المراد بتشابه المزاج في الكل ان يكون
تشابها في كل جزء من اجزاء ما له مزاج واحد سواء كان
ذلك واحدا طبيعيا كقطعة ياقوت مثلا او جزءا فرضيا من
اجزاء امر واحد طبيعي كقلب او دماغ **قوله** والمعدة تجوز انعدام

آه اما ان يكون اشارة الى الامكان العام للسلب في الوجوب
على ما ينساق اليه بعضهم من ان العلة المعدة يجب انعدامه عند وجود
الاثر واما ان يكون اشارة الى ما عليه رئيس الصناعة في الفن
الالهي من الشفاء من كون المعد هو الذي ليس يجب ان يعدم
عند وجود المعلول لقوله فالمعد هو الذي يحدث عنه في المستعد له
امر به يصير مناسبة لشيء آخر وهذا لا يقتضي ان يعدم المعد حين
وجود المعلول الا يرى ان الحرارة تحدث في المادة الحالة لها امرا به صارت
نسبتها الى اليبوسة مثلا اولى من نسبتها الى البرودة مثلا وليس
يجب ان ينعدم الحرارة عن المادة المذكورة عند حدوث
اليبوسة فيها فليس يجب ان ينعدم المعد عند وجود ما هو
معدله انتهى وقد يقال ان انعدام المعد انما يجب عند حصول
المعد ان كان معدا بعيدا اذ هو ما لم ينعدم لم يمكن ان يحصل
المعد القريب واما القريب من المعدة فليس يجب ان ينعدم
عند وجود المعلول وانت تعلم ان القول بان المعد البعيد
معد للمعد القريب وانه ما لم ينعدم لم يوجد المعد القريب
مستقيم لو اقتضاه مفهوم المعد وليس كذلك اذ مفهوم المعد

لا يقتضي

لا يقتضي ذلك فلا بد لذلك من بيان على حدة على ان المعد مطلقا
قريبا كان او بعيدا لم لا يجوز ان يجامع مع المعلول لكونه معدا لغيره وبالاستعداد
وجود المعلول يحمل تفاوت مراتب الاستعداد اوان و شيئا منها
لا يجوز ان يجامع مع وجوده بالفعل قلت انه نشأ من اشتراك اللفظ
وذلك حيث ان الاستعداد يطلق تارة على ما لا يجامع وجود المستعد
له واخرى على ما به يترجح وجود شيء في شيء على ما ورد ينادي به كلام رئيس
صناعة الحكمة فتدبر **قوله** هذا القابل آه اشارة الى رئيس الصناعة
وتقرير الاعتراض عليه هو انه قد حقق في شفائه ان في مبادي المركبات
كونا وفسادا تارة وافتراق المزاج تماسيه منه في حدوث المركبات
فيلزم من مجموع ذلك ان يكون هناك استحالة مع عدم بقاء الممتزجات
واليه الاشارة بقول المعترض وان ليس هناك استحالة في الكيفيات
وتوسط بينها مع بقاء صور الممتزجات آه وان كان هناك استحالة
مع عدم بقائها ولما لم ينهض برهان على الاستحالة فيجوز توجيه كلام
هؤلاء الاقوام وما دعى المعترض اليه وهو لزوم معنى الكون والفساد
حسبما ذكره في شفائه حيث انه محمول على حدوث صورة نوعية للقدار
التي هي من مبادي المركب فلا تدافع بينه وبين كون صور البسائط

باقية في المركبات على ما عليه سيد في غير موضع من شفائه ولزوم
قيام الصورتين النوعيتين بذات واحدة في درجة واحدة
بالذات غير مسلم كما علمت سابقا فقد بان ان هذا الكون الذي
هو مختاره غير الكون الذي هو مختار هؤلاء الاقوام حيث انه عبارة
عن حدوث صورة نسبية من مبادي المركب لعدم زوال عن العلو وفساد
بسيط آخر لا يكون جزءا من المركب وذلك على خلاف ما عليه تسليم
حيث انه عبارة عن كون الصورة النوعية التركيبية وفساد
الصور النوعية البسيطة التي لمباديها واليه الاشارة بقوله مبني على
القول بالكون فان الاجزاء التي رتبه آه فاحسن تدبره فقد بان
دفاع ذلك الاعتراض بما اليه الاشارة بقوله واعلم آه مع الاشارة
الى ان اثبات الاستحالة والكون مبني على بطلان قول انكساغورس
ثم تقرير بطلان ذهابه بقوله والشيخ لما فرغ اه ثم اعلم اني لست
اظن بانكساغورس واشياعه ان يكونوا ما فهمه الاقوام من الاعلام
من كلامه حسبما نقله الشارح الفاضل وقد حققت ما هو الحق الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه في كتابنا الموسوم برياض القدس
فارجع اليه ان كنت له اهلا قوله فالمسالة في الاعداد آه قد زعم

بعض

بعض من المحققين ان المزاج ان كان بعد الحصول المركبات
العدم عند حصولها وليس لنا دليل على هذا بل لنا ما يدل على
وجوب بقائه اذ المناسبة في الوحدة التي هي مع المزاج علة
موجبة لحدوث نفس او صورة قد تجتمع معها (معلول له) في اول حدوثها
فكذا ما هو معلول لها ودعوى توقف حدوث صور المركبات على
شرط استيع تحققه ما لم ينعدم المزاج لا يدل عليه شبهة
فضلا عن البرهان وانت تعلم ان ليس امثال هذا الكلام في كذا
هذا المرام بشيء الا من مغالطة اشتراك اللفظ حيث انه يطلق المعد
تارة على ما قصده هذا الفاضل واخرى على ما هي مادة الشيء في حصول
امر فيه قال رئيس الصناعة في الفن الالهي من الشفاء ما يحدث في
المادة امرا به ترجح حدوث الحادث فيه وهو بهذا المعنى ليس يجب
انعدامه عند حدوث ما هو معلول له ليحتاج الى قيام دليل
على ذلك الا ترى ان الكيفية صنعة في المادة بها ترجح حدوث
الصورة فيها وهي لا تنعدم عند حدوث ما هو معلول لها قوله
الا حد معين آه فاعلم انه كما ان لمجموع البدن مزاجا بحيث
اذا تعداه لما كان ذلك فعلى هذه الشاكلة ان لكل عضو منه

مزاجاً لو نفده لما كان ذلك العضو ذلك العضو والجملة أنه
لما كانت من الأمور الكائنة فليس لها بد من أن يكون لها مزاج
عرضي لو تعدت عنها لما كانت تلك الأعضاء تلك الأعضاء
ثم اتفقت كلمة الكل على أنه إذا اعتبرت الأنواع ونسبت أمزجتها
إلى الاعتدال الحقيقي فالأقرب منها إلى الاعتدال الحقيقي مزاج
نوع الإنسان لأنه متعلق النفس الناطقة التي هي أشرف أنواع
المواليد فلا بد أن يكون مزاجه أشرف وأقرب إلى الوحدة
والبعد عن التضاد والكثرة ثم اختلفوا في أعدل الأصقاع
بحسب أوضاع العلويات فقال رئيس الصناعة أن مزاج سكان
خط الاستواء كذلك لتشابه أحوالهم في الحر والبرد لوجوه منها تساوي
لياليهم وأيامهم أبداً وكذلك لزوم انكسار كل من الكيفيتين الحادثتين
بالأخرى ومنها عدم شدة صيفهم لسرعة زوال الشمس عن سمت
رؤوسهم لأن حركتها في الميل عن الاعتدالين أسرع من
حركتها فيه عند الانقلابين فهم دائماً ينتقلون عن حالة متوسطة
إلى ما يشابهها فكأنها في ربيع دائم وذهب جمع من الأوائل و
كثير من المتأخرين إلى أن أعدل الأصناف مزاج سكان الإقليم

ثم إن أعدل أمزجة الأ... أمزجة سكان خط الاستواء

الرابع

الرابع لأنك تراهم أحسن ألواناً وأطول قدوداً وأجود أذهاناً
وأكرم أخلاقاً وأيضاً هم أبعد عن الفجاجات الشمالية والاحتراقات
الجنوبية وكل ذلك من توابع المزاج فيكون مزاجهم أعدل
والحق ما ذهب إليه الشيخ لأن مراده من كون مزاج خط الاستواء
أعدل كونه كذلك باعتبار نسبته إلى العلويات وهو لا ينافي أن يكون
هناك أسباب أخر مقتضية لأن يكون سكانه ردي الأمزجة والقوى
وغير ذلك مثل ما يكون تلك البلاد واقعة في وهدة وانخفاض فيغلب
الحرارة فيها من هذه الجهة فيسود وجوه سكانها ويوجب جعودة شعورها
وغير ذلك من الأسباب وكون الإقليم الرابع أبعد عن
المزاج نظراً إلى العلويات لا ينافي كونه أقرب باعتبار استواء
أرضه وعدم وقوعها في الوهاد وغير ذلك فلهذا ترى سكانهم على
أخلاق ووجوه حسنة وغير ذلك ثم قال إن سلامتهم بسرعة
زوالها أقل تسخيناً للهواء من المسامتة والقرب منها في البلاد
الأخر أو أن المسامتة أو القرب منها قد يبقى هناك أياماً كثيرة والسبب
الدائم والأكثر زماناً وإن ضعف قد يكون أكثر تأثيراً من السبب
الغير الدائم وإن قوي فإنه يصح ما قيل من أن سكان خط

الاستواء لعدم بعد الشمس عن سمت رؤوسهم كانوا في اكثر الامر في
سامته الشمس او القرب منها فيكون حرارتهم افرط فلا يكون
اعدل واما الاستشكال بان شتاء خط الاستواء قد يكون بسبب البقعة الاخرى
عرضها سبعة وعشرون ضعف الميل الكلي مع ان بعدها عن سمت الراس اكثر
في البقعتين واحد فيكون شتاء خط الاستواء كصيف هذا
البلد بل اكثر لان قبل هذه الحالة لهم من اسباب التسخين ما ليس لهم
واذا كان حال شتائهم ذلك فما ظنك بحر صيفهم فحصول منبع
تشابه احدى البقعتين وانما يكون كذلك لو انحصر سبب الحر في قرب
الشمس من سمت الراس وليس يجب ذلك لجواز ان يكون
لمكث الشمس فوق الارض مدخل فيه وبه يتفاوت حر البقعتين كيف
لا وان الشمس في خط الاستواء انما يمكث فوق الارض اثني عشر ساعة
وفي البقعة المفروضة يمكث فوقها اربعة عشر ساعة فيكون حر احديهما
لا تحد ازيد من الاخرى **قوله** وان حمل على انه لا يكون جميع الاقسام موجودة
انت تعلم ان في هذا الحمل لا يكون الموجود الا المعتدل لا ما هو خارج
فالموجود واحد بخلاف ما عليه امر الاحتمال الاول فان الموجود
فيه ثمانية وهو الخارج عن المعتدل افتقار **قوله** قال المصنف والحفظ

الجز

النسبة بين ضلعي الزاوية اه لا يخفى انه يصلح ان يكون اشارة
الى ما قرره صاحب الصحايف الالهية بما حاصله انه لو صح ان يكون
في الوجود جسم غير متناه ولو في جهة واحدة لصح ان يكون
الغير المتناهي بل اطول منه لكونه وتر الزاوية منفرجة محصورا بين
حاصرين وبعبارة اخرى انا اذا فرضنا اسطوانة غير متناهية
طولا مع تناهيها عرضا فيخرج عمود الطول لا متناهيا ثم نخرج
من مبدائه خطا مطابقا لعرضها على زاوية منفرجة ثم نصل بين
راسه والنقاط الغير المتناهية بخطوط لا متناهية وظاهر ان
بينها خطا غير متناه موتر الزاوية منفرجة فيكون اطول من ضلع
آخر غير متناه لكونه وتر الزاوية حادة فيلزم ذلك الا يرى
انه لو كانت تلك الزاوية قائمة لكان وترها اطول من ضلعها الاخر المتناهي
لكون مربعه مساويا لمربعي ضلعي القائمة فلها نسبة لا تحد الى ما اشتملا
عليه من الخط اللامتناهي وهذه صورته فتفطن **قوله** تخالف
خواصها اه بل ان تلك بناء على ما قال المص رح انه لنفسه في نقدة
المحصل بعد ما اشار الى خلاف الواقع في الجسم من قوله الظ
ان منشأ هذا امر آخر لا اتفاقهم على ان حد الدال على ماهية الجسم

ان يكونا ضلعي

على اختلاف الاقوال والآراء في تركيبها وبساطتها واحد عند كل
قوم وليس فيه قسمة والاظهر على ان التحدد وبامور مختلفة فان المختلفات
اذا جمعت في حد واحد ذكر فيه تقسيم انتهى ففيه اشارة الى ان
هذا لا يصح ان يكون منشأ الخلاف ليستدل بهذا التحديد على الوحدة
النوعية وان كان قد استدل بعضهم بذلك عليها حيث انه
اذا جمعت المختلفات في حد واحد ذكر فيه تقسيم بل انما يدل
ذلك على مطلق الوحدة واما دلالته على الوحدة النوعية فلا على ما
اشار هنا اليه بقوله واتحاد حده وانتفاء القسمة يدل على الوحدة
اي انه انما يدل ذلك على ان له وحدة مطلقة لا على ان له وحدة
نوعية فالاستدلال بهذا عليها فلا يسمن ولا يغني من جوع فلذا ذكر
انه طاب ثراه قد ذكر الشيخ في نقده للمحصل والنظام يقول تخالفها
لتخالف خواصها وذلك يوجب تخالف الانواع لا لتخالف المفهوم
من الحد انتهى كلامه اعلى الله تعالى مقامه وفيه تصريح بانه يقول بتخالف
الماهية نوعا للاجسام مع ان لحده وحدة مطلقة فكما ان ذلك
التخالف غير مناف لوحدة لحده كذا اتحاد حده وانتفاء القسمة غير مناف
لذلك بل يدل على الوحدة اي المطلقة ولا ينافيها واما كونها لان

على وحدته النوعية فلا وبالجملة ان المصير الى ان الجسم حقيقة نوعية يكثر
اصنافها واشخاصها بذلك القول فليس مما يساعده منطق قابل
الحق ان للجسم انواعا مختلفة اختلافا نوعيا وانتفاء القسمة انما يدل
على مطلق الوحدة ليحكم بان نسبة الوهم اليه طاب ثراه انما نشأ من عدم
استكشاف فكره متوجهة في ظلمات عالم الناسوت وحيرة بصر عقليه عن شعاع
الشمس من العالم الملكوت منقلب العين خيفة مستغرقا غواص نظره
في بحار الظلمة والملمات فوطه تاب للنفس والاجسام كلها عادته آية آيات
تعلم انه لا كلام في البلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خبث لا يخرج الا
نكدا قد اختلفت الآراء وتشعبت الاهواء في امر حدوث الاجسام وقدمها
الاول ما ذهب اليه المليون والرهط من الفلاسفة المحققون كاساطين
الحكمة وضادها من القول بانها محدثة بحقائقها جزئيات كانت او كليات
وكذا عوارضها اللازمة كانت او مفارقة كانها كوكب دري يوقد
من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم
تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء والثاني انها
قديمة بموادها وانواعها واجناسها وصفاتها ويظهر ذلك
بعد تقسيم الاجسام الى الفلكيات والعنصريات بان يقال

ان الاجسام العلوية قديمة مطلقا طبايعها واشخاصها جزئيتها
وكليتها صفاتها وصفاتها وغير ذلك من الاعراض سوى
تبدلات جزئية لازمة لحركاتها القديمة وهي الاوضاع الجزئية
وما يتبعها واما العنصريات سواء كانت بسيطة كالعناصر الاربعة
او مركبة كالمواليد الثلث فقديمة لابد وانها بموادها
وصورها الجسمية نوعا لامتناع وجود الهيولى وبقائها وتقومها
من غير ان تحل فيها صورة جسمية هي من افراد مطلق الصورة
الجسمية وان هذه الصورة حادثة لانها لو لم تكن حادثة لما جاز
زوالها وانفكاكها حيث ما تعرفت ان ما ثبت قدمه امتنع
عدمه وان كانت طبيعتها ايضا ازلية لامتناع خلوها عنها بل الظ
على ما هو للمشائين ان ذهن القائلين بكون العناصر الاربعة موجودة
دائما واليه ذهب ارسطو الملقب بالمعلم الاول والفارابي الملقب بالمعلم الثاني
ومن في طبقتهما لحجب ما نسجت عناكب اوهامهم مقدمات فاسدة
منتجة لما يماثلها فوقعوا وكان اول من تحرك فيه عرق البدعة
والجدال ونبع من ينبوع جبلته مياه الضلال هو الاول المخزي
طينته من ارض وطينها قدم ابليس مستندا برايه راكنا الى

معرضا

معرضا عن امتثال امر باريه تعالى فتفرقت تلك الشبه في ارباب
الهوى المنتحلين للسبع السالكين مناهج الاكثار والحق انه قد
خالف استاده افلاطون الالهي في ذلك حيث انه قال في الحدوث
تبعا لما هو الحق واما ذهاب رهط من الاذهان المشهورية الى انه
يقول بالحدوث الذاتي في مقابلة كلام بعض الاقدمين الذاهبين
الى قدم الذاتي فغرية بلا مرية فتدبر والثالث انها قديمة بذواتها
حادثة بصفاتها على ما ال اليه بعض القدماء على ما نص عليه المصنف في
شرحه للاشارات ولذا ابطل قولهم بتذكيره ما ذكره في بيان كونه
تعالى واحدا لا يحتاج في قوامه الى شيء ولا ينقسم بحسب الحدود
والمدة ولا بحسب المعنى والقوة ولا بحسب الكمية الاجزاء ولا بحسب
الجزئيات ولا بالوجود والماهية فمنهم من قال المادة هي هذه
العناصر كلها ومنهم من قال انها هي الارض وحدها وحصل الباقي
بالتلطيف ومنهم من قال انها الماء لا غير وحصل البواقي
بالتلطيف والتكثيف وقال صاحب الملل والنحل ان هذا القائل
كانه اخذ مذهبه من بعض الكتب الالهية لان في التورية انه تعالى
خلق جوهرا فنظر اليه فذابت وصارت ماء محضا منه البخار فظهر

على وجهها بسبب حركة زبدة فارتفع منه الدخان فحدث من زبدها
الارض ومن دخانها السماء انتهى واليه الاشارة بقوله تعالى ان السموات
والارض كانتا رتقا ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي فظهر اندفاع
القول بان الكائن المادة هي الارض فتدبر ومنهم من قال انها
الهواء وحصل منه البواقي بالتلطيف والتكثيف ومنهم من قال انها
النار وحصل منها البواقي بالتكثيف ومنهم من قال انها البخار وحصل
العناصر منها بالتلطيف والتكثيف وان السماء دخان يرتفع منه
ومنهم من قال انها اجسام صغار مختلفة الحقائق بعضها خبز وبعضها
لحم وان بعضها من جنس واحد منها اذا اجتمعت يوجد عرض لها
مقدار يمكن ان يحس ظن انه قد حدث ح ومنهم من قال انها
اجسام صغار كرية متحركة لذاتها حركة دائمية فاذا تصادفت اتفاقا
على وجه واحد خاص يصير بعض منها السماء وما فيها والبعض
الآخر الارض وما عليها حدث منها العالم ومنهم من ذهب الى
ان هذه الاجسام غير مختلفة الاشكال وذلك على ما نص عليه
رئيس الصناعة في شفائه حيث قال انها غير متخالفة الاشكال و
ان جوهرها واحد نوعي وانما تصدر عنها الافعال المختلفة لاختلاف

اشكالها

اشكالها ثم قال بعضهم ان المجسمات الخمسة المذكورة في كتاب
اقليدس هي اشكال العناصر والافلاك بزعمهم ومنهم من قال
ان هذه المادة ليست بجسم بل هي الهيولى المجردة عن الصور فاختلف
هؤلاء وزعم بعضهم انحصار القدماء في الهيولى وزعم بعض آخر انها الهيولى
والنفس والباري والدهر والخلاء تعشقت النفس بالهيولى التوقف
كمالاتها عليها فحصل من اختلاطها انواع المكونات وهذا لهم الحرانيون
ومنهم من قال ان هذه المادة نور وظلمة كما ذهب اليه الثنوية
من المجوس القائلين بهما وتولد العالم من امتزاجهما ومنهم من زعم
انها وحدات تحيزت فصارت خطوطا ثم اجتمعت فصارت
سطوحا ثم اجتمعت فصارت اجساما والذاهب اليه فيثاغورس
واصحابه ونقل عنهم انهم قالوا ان الوحدة تنقسم الى وحدة
ذاتية غير مستفادة من الغير هي مبدأ الكثرة وليست بداخلة
فيها بل تقابلها ثم تتألف منها الاعداد وهي من الموجودات الرابع
التي تقف في الكل وهو مذهب منسوب الى جالينوس اذ قد حكي
عنه انه قال لبعض تلامذته في مرضه الذي توفي فيه اكتب عني
ما علمت من ان العالم قديم او محدث وان النفس الناطقة هي

الخراج ام لا وقد طعن بعض اوداء عليه حين استدعى من سلطان
زمانه انه يقصه بالفيلسوس قال المص روح الله نفسه في نقده المحصل
لان توقفه انما هو في كونه قديما او حادثا على الوجوه المذكورة للمفسر
لا في قدمه الزماني فيكون ذلك ضد الفيلسوفية وقال المص
لا يخلو عن الحركة والسكون الخ وذلك حيث قال الاجسام في زمان
وجودها يمتنع ان لا يكون لها وضع او حيز فح اما ان ينتقل عن
احدهما الى الاخر او لم ينتقل فالاول الحركة والثاني السكون فاندفع
ما توهم من ان الاجسام قد لا يكون لها حركة وسكون وهو في
آن حدوثها او في آن هو في زمان وجوده **قوله** ويكون جميع الحركة
قديمة الى قوله كل واحد منها حادث الخ ههنا اعتراض صعب
اورده المتكلمون على الحكماء بما حاصله ان تحقق الطبيعة بتحقق فرد ما
فاذا كانت جميع افرادها حادثة يلزم ان يكون هي ايضا حادثة وقد
تصدينا للجواب عنه في كتابنا الموسوم برياض القدس على الالهيات
بهذا الكتاب فننقلها بعبارته وهي هذه يظهر غاية الظهور كالنور في شاهق
الظهور بعد تمهيد ان القدم والازلية قسمان احدهما الزماني
وثانيهما غير الزماني سواء يعبر عنه بالدهر او بالسرمد وذلك حيث

از این عبارت مفهوم میشود که این محشی غیر از ریاض القدس شیخ

ان

ان ما وجوده بحيث يستحيل ان يفرض اي جزء من اجزاء الزمان في
الماضي الا وهو موجود فيه فهو قديم زماني وهو لا ينافي ان
يكون مسبوقا بعدم صريح غير زماني والحادث الزماني ما يقابله واما
ما وجوده ما يكون مسبوقا بعدم صريح عيني مطلقا لا زماني ولا غير
زماني فهو قديم غير زماني لان وجوده يابى عن ذلك مطلقا او
وجود ذلك لا يابى عن عدم غير زماني كما عرفته وان كان يابى
عن عدم زماني ثم ايضا انه قسمان احدهما ما لا يكون مسبوقا
بالعدم الذاتي ايضا وهو الذي يعبر عنه تارة بالامكان وتارة بالحدوث
الذاتي فهو موجود سرمدي وثانيهما ما لا يابى عن ذلك فهو
موجود دهري الاول كالواجب تعالى مجده والثاني العقول المقدسة
على مذهب القائلين بالقدم فالحدوث ايضا قسمان احدهما
الحدوث الذاتي وثانيهما الحدوث الخارجي وهو ان يكون مسبوقا
بعدم خارجي وان كان قديما زمانيا فقد ظهر ان ما يقابل
القدم الذاتي الحدوث الذاتي وما يقابل القدم الخارجي الحدوث
الخارجي وما يقابل القديم الزماني هو الحادث الزماني فاذا تقرر
هذا فنقول ان من جاز قدم الطبيعة بالزمان وحدوث افرادها

كذلك بخلاف فرد منها الغير الزماني فانه يستحيل مع حدوث افرادها
بحسب الاعيان واللازم تحقق الطبيعة بدون تحقق شيء من افرادها
وذلك بخلاف الاول حيث ان الزمان لما كان منقسما فيكون
قابلا للقسمة الى غير النهاية فمن الجائز ان يكون في جزء من اجزائه فرد
وفي الآخر فرد آخر وهكذا الا يكون فرد في جزئين منه بل كل فرد في
جزء منه فقط فيصدق ان الطبيعة موجودة في جميع اجزاء الزمان دون
شيء من افرادها حادثة حدوثا زمانيا وتلك قديمة قدما زمانيا
وهذا مثل ما يقال ان الورد كان شهرا او شهرين والحال ان
فردا منه لا يكون في شهر او في شهرين فلنفرض بدل الشهر و
الشهرين السنة او السنتين ولنفرض بدل السنة والسنتين
كل الزمان فانه لا يتفاوت الحكم في ذلك وبالجملة كلما فرضناه
اطول لم يختلف الحكم وهو ظاهر على من انصف من نفسه **قوله** لا يمتنع
الخ ان اردت به انه يمتنع ذلك امتناعا بالغير فمسلم ولا ضير حيث
انه يجوز ان يكون سكون ازلي الجسم ازلي ولا بد لنفي هذا الاحتمال
من دليل وقد يستدل على وجودية السكون بانه لو لم يكن وجوديا
لما كان محسوسا فالمقدم كالتالي في الاستحالة وانت تعلم ان الامور

العدمية

العدمية كالظلمة والعمى وغيرهما مما ثبت كلها بهذه الآلة كما مع
انه ليس شيء منها موجودا **قوله** لجواز انها الآخر موصوف بالمسبوقية
والسابقية معا لا يخفى انه اذا كانت السلسلة تذهب الى لا نهاية من
الطرفين لا يمكن اجراء الاستدلال على هذا المنوال على انه يتوجه عليه
ان المتضايفين لا يجتمعان في موضوع واحد ولو باعتبارين الا
انه اذا اتفق ان يكون لزيد مثلا ابن واب يكون بنوته المتضايفة
مقيسة الى ابيه وابوته المتضايفة مقيسة الى ابنه فلا يكون الابوة
والبنوة المجتمعان فيه متضايفين بل يكون كل منهما بالقياس الى
امر آخر خارج عن موضوعه واذ قد تقرر هذا فنقول انه لو كانت
السلسلة لا متناهية ولو في جهة واحدة لا يلزم ان يكون عدد
احد المتضايفين زايدا على الآخر قولك ان لكل حادث ما سوى
الحادث الاول اضافتين سابقية ومسبوقية فيلزم زيادة
عدد المسبوقية على عدد السابقية بواحدة قلنا انك بما دريت
ما عليه حال المتضايفين فاحكم بان مسبوقية الحادث اليومي انما
تقاس الى سابقية ما قبله وسابقيته ما قبله مقيسة عليها وهكذا
فلا زيادة لاحدهما على الآخر ولما يلائم المقام ذكر ما سلكه بعض

من الاعدام فيما هو المرام بقوله انه لو تسلسلت العلل والمعلولات
كان لكل من آحادها مرتبة خاصة من المراتب العددية فبعضها واقع
في المرتبة الفردية كالاول والثالث وبعضها في المرتبة الزوجية كالثاني
والرابع ويمتنع توالي فردين او زوجين بل كل واحد فردي
اي به يتم عددية واحد زوجي اي يتم به عدد زوج وبالعكس
فانقسمت السلسلة بمتساويين ضرورة فكانت زوجا والزوج ينقص
الواحد يصير فردا فينقصه يكون فردا مع انها كانت زوجا
بعين الدليل فيلزم ان يكون زوجا وفردا معا وهو محال والقول
بان اللامتناهي غير متصف بواحدة منهما فلا فرد مردود بان الحكم
الاجمالي كاف في ذلك وتعذر التفصيل لا يضرنا على ما لا يخفى
فحينئذ تعرف ان هذا البرهان انما يبطل اللامتناهي مطلقا سواء
كان من جانب العلل والمعلولات وذلك على خلاف ما عليه مشاركه
الدليل التطبيق حيث ان المعتبر فيه ان يكون قائم الحكم على استحالة
السلسلة الغير المتناهية اذا كان عدم تناهيها من حيث
العلل بما تقريره انه لو ذهبت سلسلة الى لا نهاية وقد نقص منها
بعض من اجزائها ثم يطلق ما بقي منها بان يجعل مبدأه على مبدئها

ما فرض

ما فرض اولا فحكمون ان جزئيهما مترتبة مطابقة مجازية لا جزاء تلك السلسلة
فيتعين ان يكون ما به النقصان متناهي في جانب لاتناهيهما وذلك
على خلاف ما عليه مشاركة لما اذا كانت السلسلة ذاهبة الى لا نهاية و
ذلك على خلاف ما عليه من جانب المعلول حيث يجوز على تقدير تطبيقهما
ان يكون ما به النقصان في الوسط لعدم الالتيام والانتظام
من تلك الاجزاء فان قلت اذا كان كل واحد من هذه السلسلة
حسب المتناهي فرعنه وهكذا فيكون ذلك الانتظام مهمنا بعين
الاتيان حسبما ذهب اليه المتكلمون سيما التفتازاني في شرح
للمقاصد قلت انه لا يتم اذا كانت هناك علل اثنا ان يكون
متناهية اولا فعلى الثاني يكون تلك الاستحالة ناشئة
من اللاتناهي من حيث العلل وعلى الاول يكون اللاتناهي علة وهن
من حيث المعلول والا لكان المجموع متناهيا لان ضم المتناهي
الى المتناهي مرات متناهية لا يوجب اللاتناهي فاذا كان كذلك
يصح ان يقع ما به النقصان في وسطها على تقدير تطبيقها لعدم
الانتظام بين ابعاض تلك المعلولات الخ كما لا يخفى قوله على ان
المجردات آه انت تعلم ان المجردات كما انها شاملة للعقول

الغرض كذلك كون شاغلة للانفس المجردة الانسانية فعلى تقدير
ذهاب المص في هذا الكتاب الى الاول لا يلزم عدم ذهابه الى
الثاني كيف وانه يستدل عليه من ذي قبل فيكون مراده بهما
من الاعراض انواعا من الاجسام واما اعراض يشتملها مع
اعراض هي يتوقف هو عليها فيتناول الاعراض المجردة عن
العلائق المادية ايضا وفيه اشارة الى بطلان من ذهب في سنة تحقق
حيث نسجت عنكبوت وهمه ان في الاجسام اجساما قديمة واجبة
لذاتها اذ كل جسم محسوس كذلك وذلك على ما نقل عليه صاحب
الاشارات فيها بقوله فان قوم ان هذا الشيء المحسوس
موجود لذاته واجب لنفسه لكنك اذا تذكرت ما قيل في شرائط
الواجب الوجود لذاته لم تجد هذا المحسوس واجبا لذاته وتلوت قوله
تعالى لا احب الآفلين كان الهوى في حظيرة الامكان **قوله** تقرير
الدليل آه قد يقرر بوجه آخر وان الواجب لذاته لو وجد في الازل
يكون جميع ما لا بد منه في وجود العالم لازم وجوده فيه لكن المقدم
حق فكذا التالي اما اللزوم فلامتناع تخلف المعلول عن علته التامة لما
مر واما وجه حقيقة المقدم فلانه لو لم يوجد جميع ما لا بد منه في الازل

كان بعضه حادثا اذ لا يمكن ان يوجد حادث الا عن مؤثر حادث
توقف حدوثه على حادث آخر وهكذا فتسلسلت العلل والمعلولات
لا الى غير نهاية ثم هذه العلل والمعلولات لما لم يمكن ان يوجد بتمامها
في آن او زمان واحد كما تبين استحالة اللاتناهي كانت متعاقبة
متسلسلة لا يكون بينها زمان او تدريجيات لا يتصل بعضها ببعض
والاول باطل لاستلزامه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة
من الامور الغير المتجزية وكذا الثاني لاستلزامه تحقق حركة او حركات
غير متناهية يستند الى موضوع واحد ممكنا لا بداية لوجوده
وهو يوجب قدم العالم الذي هو ان يكون فاعله مستجمعا لجميع
شرائط التأثير والمفروض عدمه هف ولنا ايضا وجوه متعددة
اخرى مقررة على انحاء شتى ذكرناها في كتابنا الموسوم برياض القدس
فارجع اليه واشار المص الى دفاعه بقوله واختص الحدوث بوقته
اذ لا وقت قبله على ان يكون مرجعه الى انه يجوز تخلفه عنه لكونه غير
ممكن الوجود وانه من مراتب المنع فلا ينافي تمامية علته الازلية
فلا تسمع ان الحدوث من لوازم الماهية الا ترى ان العرض اذا
كان مقتضى ذاته كون وجوده في الموضوع لا يكون تخلف وجوده

لا في الموضوع ومن ههنا اتضح ان بدل ربما يكون عرضا ما مقتضيه لموضوع
بعينه حلولا فيه بسبب امر مع وجود الموضوع او الى امر خارج عنه ولعمر
الحبيب ان ليس نسبة المعلول الاوفق بخصوصه الا شيء كلها عليه
نسبة العرض الى موضوعه فائدة فيه ح ما يسبب بالية الشئ بقوله و اقول
هذا الكلام آه ولم يتفطن ان كلام الحكماء مرموزة انما تعرف بالحكمة
فتدبر **قوله** لانا نقول آه انت تعلم ان ليس للمتكلمين الذاهبين
الى القول بالحدوث وذلك لذهابهم الى استحالة التسلسل مطلقا على ما
هو المشهور بين الجمهور واما ان سئلت عن الحق فهو قد ذهب
المعلم الثاني الى استحالة اللاتناهي في علل الحوادث على ما نقله ايضا
بعض الناظرين ههنا وذلك على ما قاله انه لا يجوز ان يكون علل
ممكنة لا نهاية لها لان لكل واحد منها خاصة الوسط فيكون
معلولا باعتبار وعلة باعتبار وكل ما له خاصية الوسط فله بالضرورة
طرف والطرف نهاية فبهذا الطريق لا يمكن صدور الحادث
عن القديم انتهى كلامه وبالجملة الصحيح للفلاسفة القول بذلك
مع عدم ذهاب المتكلمين اليه اللهم الا ان يقال ان ذلك منهم
يجري مجرى الالزام ولكن يتوجه عليهم امتناع امكان الزامهم

يكون

لكون التسلسل في الشروط والعلل والادوات انما يصح من تلقاء ما
حقيقة القوة اعني الهيولى التي هي الينبوع لتلك الحوادث على ما
نقله الشارح بقوله فان قيل آه ولكن الجواب بما اجاب به
غير ما حكم للمادة الشبهة فلذا ترى ان ليس للعقول القدسية جهة
قوة بل انما هي متحلية بصفاتها الكمالية دفعة واحدة غير متجددة
واما النفوس المجردة الانسانية المحتجبة في دار غربتها فانما تعاقب
صفاتها وتجدد كمالاتها من تلقاء تعلقها بالابدان الهيولانية
والاجساد الظلمانية وبالجملة اني وان لم استصح القول بالقدم
المخالف لما عليه الدين القويم والعقل السليم ولكن يكون
ذلك من سبيل اخر وطريق باهر ولكن قد بسطنا الكلام
بعون الملك العلام في كتابنا الموسوم برياض القدس فارجع اليه
قوله ترجيح الفاعل المختار آه فان قلت ان الذات مع الارادة
هل هي كافية في وجود الشيء ووجوبه ام لا فعلى الثاني لا يكون الفاعل
مستجمعا لجميع شرائطه هف وعلى الاول يلزم ان لا يتخلف
عنه في الازل قلت انك قد تعرفت ان الامكان من مراتب
المعلول فلا يلزم منه ذلك وان كان الفاعل ومصححاته تاما في الاقتضاء

فان قلت ان عدم المعلول الواقع فی الازل لیس له بد من علة والا
لکان ممتنعا فح لا یخلو اما ان یکون غیر فاعله التام اعنی الواجب تعالی
سلطانه کان لارتفاعها مدخل فی وجوده فیلزم ان لا یکون ما فرضه
مفروض کافیا بکافیه هف واما ان یکون نفس فاعله الواجب لذاته
لزم منه کون القدیم مستندا الی المختار وانتم منکروه او الی
الموجب لزم استحالة ارتفاعه والازم انعدام ما هو الواجب
بالذات تعالی عن ذلک قلنا علی ما دریت فی طبقات الصناعة ان عدم
المعلول مستند الی عدم علته وذلک علی وجهین احدهما ان لا یکون
علة الوجود موجودة وثانیهما ان لا یتعلق ارادته به فاذا تقرر هذا فنقول
ان الفاعل الازلی تعالی سلطانه موجود فی الازل ولکن لم یتعلق ارادته
به فی الازل والقول بانه مستند الیه ایجابا او اختیارا فریة بلا مریة
حیث ما دریت ان العدم غیر صالح لان یتعلق به التأثیر بل انما المعنی
منه عدم التعلق به والفرقان بین تعلق القدرة بالعدم
وبین عدم تعلقها بالوجود بین فلا اشکال وبما سطع لک بشمس
الحقیقة من افق الطریقة استغناء لسریرتک بالشریعة فاحکم باندفاع
ما قیل ان هذا العدم لا یخلو اما ان یوجد بلا علة کان الحوادث

ممکن لذاته ممتنعا لذاته واما ان یتعلق لزم احد الامور وما قیل ان الذات
مع الارادة ان اوجبه ان یوجده کانت علة تامة وکانت واقعة فی
الازل فیلزم ان لا یکون لعدمه الواقع فیه علة حیث ان علة
عدم المعلول عدم علة وجوده وعلة وجود الحادث لیست
بمعدومة فی الازل وکانه اشکل الامر علی رهط من المتکلمین
فرووا الی فضاء ان لیس للاعدام علة ویمکن حمل کلامهم
هذا علی ما ذکرناه وان کادوا ان لا یفقهوا قولا فان قلت سلمنا
ذلک فنقول ان نسبة الفاعل لما کانت متساویة الی طرفی الفعل
والترک یکون صدور الفعل عنه بالارادة اما بالوجوب او الامتناع
او الامکان فعلی الاولین لزم ان لا یکون مختارا ما قد فرض
کذلک هف وعلی الثالث یحتاج الی المخصص آخر غیر ارادته قلت
انک قد تعرفت ان هذا النحو من الوجوب لا ینافی الاختیار وقد یقال
انه یجوز ان یکون ذلک المخصص الآخر جوده وحکمته وتخصیصه فی
بعض من الاوقات لانتفاء الوقت قبله وانه لا یقدح فی
کونه فاعلا یصح منه الفعل والترک نظرا الی ذاته وانت تعلم ان
القول باحتیاج الارادة علی ما سردالیه الی مخصص آخر

بذاته

عن ارادته قلت انك قد تعرف ان هذا النحو من الوجوب لا ينافي
الاختيار وقد يقال انه يجوز ان يكون ذلك المخصص الآخر هو وجود مجموع
بوجهين احدهما انه ليس على اسلوب كلامهم حيث انهم قد حكموا بان
المرجح هو الارادة وثانيهما ان مقتضى الجود عدم تخصيص حيز في بعض دون
بعض وهو ظاهر كما ان مقتضى عدم الزمان في الازل كونه حادثا غير
زماني وان كان قديما بالزمان وذلك حيث ان ليس مسبوقا بزمان
سابق فيه عدمه وبما خطر ببالي اخبرناك من ان الامكان
من مراتب وجود المعلول فاحكم بانه قاطع لقيل الفضلين مقتضى
ذات الارادة اما امكان تخصيص احد طرفي الفعل والترك او وجوبه
فان كان الاول لابد له من علة بها يترجح احد الطرفين اذ كل
ممكن احتاج الى العلة وان كان الثاني فاما ان يقتضي وجوب
وجود معلوله او وجوب عدمه فان كان الاول لزم قدم
العالم وان كان الثاني لزم ان لا يوجد قط ووجه الدفع هو ان
ما يحتاج اليه الفاعل في فاعليته هو الارادة لا غير واما امكان
المعلول فانه لا محة في حد ذاته ومن تلقاء جوهر حقيقته فلا رد و
بالجملة ان لا معنى للارادة الا صفة ترجح احد الطرفين بلا علة فكما

ان

ان العلم صفة بها ينكشف الاشياء ولا يتصور ان يقال كان العلم
يجب ينكشف به الاشياء كذلك ان الارادة صفة شانها ترجيح
احد طرفي الفعل على الآخر بلا امر آخر ينضم اليه فطرح ما
ذهب اليه بعض المحققين من كون الواجب لذاته في الازل ليس
مستجمعا لجميع شرائط التاثير مع انه ليس يلزم التسلسل من ايجاده
الحوادث حيث انه يجوز ان يكون المرجح مصلحة خفية علم الله تعالى اشتمال
الوقت الذي وجد فيه العالم عليها لذاته وهي وان كانت حادثة
بحدوث الوقت اعني حاملها لكن لا يتوقف حدوث الوقت على
حدوثها ليلزم الدور بل يتوقف على نفسها فينقطع المطالبة في
المرجحات وانما قلنا ذلك حيث انه لا يصلح ان يكون امثال
هذا الكلام توجيهات لمذهب الاشاعرة بناء على ان تلك
المصلحة الخفية اما ان يتوقف عليها التاثير ام لا فعلى الاول
يلزم ان لا يكون ما قد فرض كفايته بكاف اعني الارادة وعلى
الثاني لا يكون المصلحة مصلحة هف وايضا انه قد جعل مصلحة وجود
الفعل مصلحة لوقت حدوثه وقد تكلف في دفاع لزوم الدور
بما لا يرتضيه فتدبر ثم فان قلت ان افراد الزمان متساوية

في تمام المهية فلا يختلف لازمها فاختصاص تلك المصلحة بذلك
الوقت دون ساير الاوقات ان كان لا لامر لزم الترجيح بلا
مرجح او لامر فيعود التقسيم سلمنا ان التسلسل غير لازم لكن الدور لازم
لانكم قد جعلتم المرجح لوجود المصلحة هو الوقت والمرجح لوجود
الوقت هو المصلحة فيتوقف الشيء على ما يتوقف هو عليه وهو الدور
قلت اما الجواب عن الاول فهو ان ليس قبل وجود ذلك الوقت
اوقات اخرى ولا حال وجوده حتى يطلب فيها الترجيح في اختصاص
تلك الحكمة والمصلحة وانما ذلك حكم الوهم وهو غير مقبول في امثال
هذه المواضع واما عن الثاني فهو ان الدور انما يلزم اذا اتحدت
جهة الترجيح وليس الامر هناك كذلك فان الوقت مرجح حدوث
المصلحة من جهة ما هو قابل حامل لها وهي مرجحة تجدده من جهة ما هي
علة غائية له وعند اختلاف الاعتبارين لا يلزم الدور انتهى
كلامه وفيه تامل حيث ما دريت ان ليس الاشكال بالنسبة الى
الاوقات السابقة حتى يتوجه عليه ما يتوجه بل الكلام في الاوقات
التالية وايضا قوله لا حال وجوده غني عن البيان وايضا ان هذا
الرجل يكاد ان لا يفقه قولا حيث ما دريت ان القول بوجود

المصلحة

المصلحة على القوانين الاشعرية غير معقول واما على القوانين الفلسفية
فالجواب عنه مما يجعله اوهن من بيت العنكبوت حيث ما حققت في
غير الكتب سيما هذا الكتاب الموسوم برياض القدس فان قلت انه يلزم على
هذا الرجل اشكال اخر وهو انه من البين ان المصلحة المذكورة لا يمكن ان
تكون من تتمة علة العالم في وجوده الخارجي الذي هو بحسبه متاخر عن
وجود العالم فيكون علته بحسب وجوده الذهني وهو حاصل في علم الواجب
للواجب تعالى دائما فيجب ان لا يتاخر ولا يتخلف عنه معلوله
قلت انك قد علمت انفا ان امكان المعلول من مراتبه فربما
ان ليس له امكان وجود في الازل حتى يلزم ما لزم فتدبر و
قد يقال ايضا ان من جملة علته العلة تعلق ارادته به ليس ذلك
في الازل فليس وتماليس للتعلق تعلق اخر على قياس ما تعرف في
الضوء نفسه حيث انه غير مفتقر الى ضوء اخر وان الترجيح غير مرجح
مما يجوز عندهم وان الممكن محتاج الى العلة اعتبار ما كان او
متاصلا فاندفع ما اشتهر بعضهم فيما يرد على كلامهم جرحا وتعديلا
نقضا وترميما وذلك حيث قال تارة ان حدوث التعلق بلا
سبب وفرق بينه وبين حدوث العالم بان التعلق اختياري

لا يحتاج الى السبب بخلاف الحوادث الموجودة فانه لوجوده وامكانه يحتاج الى
علة موجدة واعترض ان حدوثه بالاختيار واختيار الاختيار نفس الاختيار
ثم اعترض عليه بان حدوث التعلق بلا اختيار ان كان مسبوقا بالعدم
عرض للواجب في الازل الى الآن حدوث العالم اختيارات او تعلقات
غير متناهية متعاقبة او غير متعاقبة وان لم يكن الامر كذلك لزم قدم
العالم وبان لا معنى لكون اختيار الاختيار نفس الاختيار لان كل
اختيار يرجح اختيار المتقدم عليه فلو كان بعض منه نفسه لزم تقدم
الشيء على نفسه وترجحه بها انتهى وانما قلنا ذلك حيث ان الفرق
بين الامور الاعتبارية وبين الامور الحقيقية في الافتقار الى العلة فرينا
مرتبة كما سترى اليه اولا بقوله ان حدوث التعلق بلا سبب آه وكان منشئ
اول هذين البحثين على ما تحققته وهو ان كل ممكن مفتقر الى علة سواء
كان اعتباريا او متاصلا ولكن القول بان لا معنى لكون اختيار الاختيار
نفس الاختيار لا معنى له فتدبر فان قلت قد تصحح مسير المتقد
الاشعرية فما سبيل المسير للمصنف الى صلاحه حيث انه قد نسب ذلك
اليهم بقوله الشريف عند بعض قلت ان مبناه جدار يريد ان ينقض حيث
ان القول بالترجيح بلا مرجح مستلزم لما تنفر عنه العقول الثاقبة حيث

انه

انه يلزم ان يكون ارسال الرسل وانزال الكتب والاخبار عن الوعد
والوعيد وخلق الجنة والجحيم عبثا لا فائدة لها بل يكون نسبة
عدمها الى نفسه الجود كنسبة وجودها فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وانما
اطنبنا الكلام ليكون تذكرة لمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا ومن لم
يشأ كان بر فلن يجد لسنة الله تبديلا لان المؤثر مختار بارادة
آه لا خفاء في ان ما قد ذكره الشارح في شرح كلامه طاب ثراه ههنا
هو الذي قد صرح هو نفسه في مصارع المصارع ويمكن تقريره
بوجه اخر متايد بكلمات الفلاسفة المحققة وهو ان نسبة المعلولات
اليه تعالى نسبة صورة بيت متصورة فتبينها بحسبه الا انك تحتاج
لا استعمال الآلات حتى توصل الى بناء البيت وهناك يكفي التصور
في صدور الفعل عنه تعالى لان ارادته لا يكون موقوفة على اجتماع
او حصول آلة وليس هناك ايضا مانع بل يجب ان تتبع ارادته المراد
كما هو مراده ثم قال انه ليس عالما لان له تلك الصور بل هو عالم
بمعنى انه يصدر عنه تلك الصور وصور تلك المعلومات مع
كثرتها عنده تعالى على وجه بسيط انتهى وانما قلنا ذلك حيث
انه مستند بان ايجاده لا يفتقر الى الشرائط والادوات فيجوز صدور

الكثرة منه تعالى فقد يعرف انه لما كان المراد من الواحد الحقيقي هو الذي
لا شريك له ولا جزء تركيبي او تحليلي ولا انقسام الى ماهية وانية له بل هو
وجود صرف يجهل كنهه فلا يصح صدور الكثرة عنه وذلك حيث
ما دريت انه لو كان له ذلك فاما ان يكون ذلك واجبات بذواتها
او ممكنات او مختلطة منهما فعلى الاول بعدده عن ذلك وعلى الثاني
تقوم النور الصرف والوجود المحض عن الظلمات الفاسقة والهويات
الباطلة وعدم كونه تعالى سلطانه منتهى سلسلة الوجودات حيث ان
اجزائه التركيبية او التحليلية متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل وعلى
الثالث لزوم المفاسد اللازمة على الاولين وايضا انه لا يصح تحليله
الى ماهيته ووجوده وغيره من الصفات الحقيقية والا لكان عاريا عنها
في مرتبة ذاته هف فان قلت يجوز ان يكون هناك حيثيات متكثرة
وسلوب متعددة فصدور الكثرة هناك من هذه الحيثية قلت انك
قد رجعت منه الى الاول الذي لا كلام لنا فيه ثم نعود اليه فنقول انه
لا يمكن ان يوجد شيء منها بدون معتبر يعتبر بما يقيسه لا مسلوب
ومسلوب عنه ولكنا ان نقول ان تلك الحيثيات اما ان يكون لها
تمايز ام لا فعلى الاول اما ان يكون امورا وجودية في انفسها او بحسب

ما اضيف

ما اضيف هي اليه فيها فوق الفرض حيث ان المفروض وانه ليست
هناك امور وجودية هف بناء على انها اذا كانت وجودية في
انفسها فالامر فيها بين واما اذا لم تكن هي في انفسها كذلك يكون
لا محة ذلك من تلقاء ما قد اضيف هي اليه فعلى التقديرين ننقل
الكلام اليها مثل ما نقلناه الى المعلول الاول وعلى الثاني لا يصلح ان
يكون لها مدخل في التأثير ولو سلم فلا نم ان الجسم مركب من
الهيولى آه انت تعلم ان الصادر الاول لا بد ان يكون محصلا فحق ان
الجسم ما لم يتنوع لم يحصل وان كان بامور عرضية على ما مال اليه
المصنف تبعا للفئة الاشراقية واما قوله فلا نم ان الصورة في تشخصها
آه فنظرية بل نظرية حيث ادريت ان البديهة شهدت بان الحال اذا لم
يفتقر الى المحل فليس يمكنه الحلول فيه وان كان الفرقان بين الحال
الجوهري والحال العرضي من سبيل آه فتذكر تعرف ان الصورة المطلقة
علة للهيولى فلا يصح ان يكون هي الصادر الاول مثل ذلك نقول انك
قد تعرفت انها لو كانت هي الصادر الاول لكان يلزم ان يصدر الا
بواسطة خسيسة يتضح بها فاعلية الفاعل وبالجملة ان الاشياء الصادرة
والمعلولات المتكثرة انما هي صادرة عن جهات بالجهات العالية الشريفة

حيث ان الكثرة في منبع الاشرف وهكذا اخبار قلت لو صح ذلك في
ذلك لما صح ان يكون للامزجة الهيولانية والاجسام الطلسمانية وسائط في
صدورها النفس المجردة النورية وشركة الصفات والطبيعة الكونية
العقلية لقد جئت شيئا فريا وذلك حيث ان قد كان الكلام في
المصححات الفاعلية وانها ليست صدورها الا على كونها شروطا
قابلية فليتامل فطرح حال سايرها نسجت عنكبوت وهم الشارح من
الممنوع فتدبر تعرف ان قوله لم لا يجوز ان يكون المادة الى قوله فاعله
لم بواسطة امر آخر فمنهدم ايضا بوجه آخر وهو انه يلزم ان لا تكون الهيولى
التي هي تصدر اولا بصادر اول حيث ان شرطيتها لما سواها ليست
بذاتها بل انما هي من تلقاء امر آخر والمفروض خلافه هف وايضا القول
بانه يجوز ان يكون صفة من صفات الواجب وتمنع كونها عين الذات
محسوم بما مر انفا فتدبر واما قوله فلم لا يجوز ان يكون هناك جوهر
ليس بجسم مركب من جزئين آه فمردود ايضا حيث انه لا يخلو اما
ان يكون شيء من جزئيه غير متوقف الفعل والتاثير على المادة ام لا
فعلى الاول هو العقل وعلى الثاني هو النفس حيث انه لا يصح تقوم
الجوهر النوري عن الامر المادي وبما قد تعرفت ان عينية الصفات ترجع الى

قلد صح

نفيها

نفيها فظهر حال قول من قال انه لم لا يجوز ان يكون منشأ صدور الكثرة
عنها بعينها صيرورة الجمهور كالعالم والمصادر والمريد فتدبر … على
دوام الحركة التي اوجبناه آه وذلك حيث تبين سابقا ان لا وقت
قبل الوقت حتى يكون مسبوقا بالعدم فالذي يستفاد من هنا فيكون ما
يتفقه به ايضا حادثا اعني حركة الفلك الاقصى وان كانت من العلل
المعدة للحوادث الكونية باذن بارئها وعدم صدورها في الازل ليس
الا من نقصان في ذواتها لا لبخل من البخل عن جاعلها القيوم جل سلطانه
واما ما سطره الامام الرازي من القول بان استدلال القائلين بالقدم
عليه لو تم لزم منه محال لكن التالي باطل فكذا المقدم ووجه اللزوم كونه
جاريا في حدوث الحوادث اذ فاعلها التام ان كان موجودا في
الازل لزم ان يكون موجودا فيه والا التسلسل ثم قال فان قيل لم
لا يجوز ان يكون حدوثها بتعاقب الاستعدادات المستندة الى
الاتصالات الكوكبية والحركات الفلكية المسبوق كل واحد منها
بآخر الا غير نهاية قلنا لو سلمنا جواز القدم في الحوادث المتعاقبة لكنا ان نقول
لم لا يجوز ان يكون حدوث الاجسام مشروطا بشروط يسبق بعضها
منها على بعض آخر كالحوادث اليومية فليس بشيء وذلك حيث قد دريت

انهم لما قالوا بالحركة والزمان الازليين علّلوا الى ان حدوث الحوادث
انما هو من تعاقبهما بان يعد الحوادث الكونية الا متشابهة تعاقب
هذه الحوادث ليس الآن تلقاء وقوع كل في زمان زمان وحيث
انها لما كانت غير مجتمعة الوجود فليس يلزم فساد ما انتم لستم تقولون
بهذا حيث ان تلك الحوادث لما كانت متناهية يتطرق اليها السؤال
بحدوثها وازمنتها المخصوصة والقول بان كل حادث معد لحادث مستقيم
لو كانت الحوادث واجبة الانتهاية والا ليس فليس وبالجملة انه ليس يمكن
اقامة النقض عليهم بهذا السؤال وان كانت كلماتهم خارجة عن جهة
الكمال على ما تعرفت سابقا ليس الا من كثير فان قلت ان الحركة التي جعلوها
واسطة في صدور الحوادث ان كانت قديمة لزم تخلف المعلول عن
علته وان كانت حادثة ننقل الكلام اليها ولزم التسلسل قلت الحركة المذكورة
ذات جهتين الاستمرار والتجدد فمن جهة الاستمرار مستندة الى
القديم ومن جهة الحدوث واسطة في صدور الحوادث عن القديم
فان قيل ننقل الكلام الى جهة حدوثها ونقول ان علتها ان كا
قديمة لزم اما قدم معلولها قلنا علتها ارادة قديمة متعلقة
بكمال ممكن لا يمكن ان يحصل للمريد الا عند قطع مسافة متناهية او غير

او تخلف المعلول عن العلة
وان كانت حادثة كان حكمها
حكم معلولها صح صح

متناهية

متناهية او هذه الارادة تحدث في المتحرك شخصا لطلب في اي حد وقع
من حدود مسافة متناهية وغير متناهية وهو يوجب ان لا يكون له حالة
واحدة في زمانين واكثر بل كان له عدم قرار دائمي فيكون الميل
المذكور مقربا له بالذات الى حد والمبعد عن حد وقد ذكر بهمنيار في التحصيل ما يقارب
لفظا مضمونه الشريرين الى فساد والقول بان لولا الحركة لما جاز ان
يصدر الحادث عن القديم بقوله لولا ان في الاسباب ما يعدم
لذاته لما صح وجود الحادث وذلك هو الحركة التي لذاتها وحقيقتها
تفوت وتلحق وبالجملة كما ان الموجودات الممكنة تنتهي الى موجود غير
ممكن واجب لذاته وان الموجودات القابلة يجب ان ينتهي
الى موجود كان قبوله لذاته كالهيولى الاولى يجب ان ينتهي التغير
التي يحكى الى ما يتغير لذاته الذي هو الحركة وكان ذلك منشأ وهم
من ذهب الى ان الزمان واجب لذاته وظاهر ان سببية
هذه الاسباب عرضية غير ذاتية ليس ينبعث عنها وجود شيء
بل انما صدوره في حد معين من الزمان يجب اعطائه ثبوت الاستعداد
ولبس الامداد ثم اذا اجتمع الفاعل والقابل شرائط التأثير
والتأثر صدر عن الاول الفعل وحصل للثاني القبول على ما مثلوهما

الفلاسفة بحدوث الضوء في سطح الارض بعد طلوع النيّر الاعظم عن كونها
حيث انّ الفعل والقبول لا يتوقفان بينهما الا على نسبة معيّنة
بينهما وان لم يكن الامر كذلك كانقلاب العناصر بعضها الى بعض تحتاج
الى استعداد آخر يحدث في المادة ثم يؤثر فيها الفاعل وهي بتأثر عنه
قالوا ولا الحركة لما جاز ان يصدر الحادث عن القديم قال فانّ الكلام
فيه طويل والله الهادي للسبيل **قوله** دليل آخر على اثبات العقل تقريره آه
امّا تقريره على طبق ما اشار اليه المص في شرح الاشارات فهو قوله وهذه
الطريقة مبنية على ثلث مقدمات احدها انّ الجسم لا يمكن ان يكون علّة
لجسم آخر والطبايع الكلية ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لا يوجد فيه لا يصير
علّة موجدة لشيء فيه والجسم اذا وجد مشخصا كان له وضع لا يمكن
ان يؤثر بدونه فهو ان كان علّة لجسم آخر لا يؤثر الا بمشاركة الوضع الممتنع
ان يؤثر في ايجاد الجسم المستعد والواجب ان يكون له بذاته الوضع
المذكور والثانية ان تقدم العلّة على معلولها يوجب ان يكون وجوب
وجود المعلول ووجوده متأخرين عن وجود العلّة ووجوبها فان اعتبر
وجود المعلول مع وجود العلّة كان حاله ح الامكان لانه لم يجب بعد
وكان من شانه ان يجب فهو ممكن والثالثة ان احد الشيئين اللذين

بينهما

احدهما عن الآخر

بينهما معيّة ذاتية غير اتفاقية لا يخالف الآخر في الوجوب والامكان
فانّ تخالفهما فيه يوجب امكان انفكاك الآخر ومعيّتهما الذاتية
احدهما عن ... يوجب خلافه هف ثم قال انّ تحريره بعد تمهيد هذه
المقدمات انه لو كان الحاوي علّة للمحوي لسبقه بتشخصه عليه لما بيّناه في
المقدمة الاولى فح كان وجود المحوي اذا اعتبر مع وجود الحاوي
كان ممكنا غير واجب معه لما بيّناه في المقدمة الثانية لكن عدم الخلاء
في داخل الحاوي امر يقارن لوجود المحوي مقارنة ذاتية امتنع انفكاكه
عنه فيجب ان يكون هو ايضا ممكنا لذاته لما بيّناه في المقدمة الثالثة
لكنه في جميع الاحوال ممتنع لذاته هف فاذن الحاوي ليس يمكن
ان يكون علّة موجدة للمحوي وقال العلامة الرازي في المحاكمات انّ
هذا قياس استثنائي تحريره انّ الحاوي لو كان علّة للمحوي كان
ممكنا معه لكن التالي باطل فالمقدم مثله امّا الملازمة فلانّ وجوب
وجود المعلول بعد وجوب وجود العلّة فحاله معها الامكان
وامّا بطلان التالي فلانّ عدم الخلاء مع وجود المحوي على
ذلك التقدير فلو كان المحوي ممكنا مع الحاوي كان عدم الخلاء
ايضا ممكنا وهو مح وامّا انّ المحوي ليس يمكن ان يكون علّة

للحاوي فما ذكره رئيس الصناعة في اشاراته اللطيفة بقوله هو انه غير مذهوب
اليه الوهم لكونه اشرف واقوى واعظم منه على ان ذلك غير ممكن لما
ستعلمه من ان من الممتنع ان يعقل جسم لجسم آخر ثم قال المص في شرحه
وذلك لان الوهم انما يذهب الى ما يتصور منه مناسبة او مشابهة
بوجه ما للحق ولما كانت العلة اتم وجودا من المعلول لاستغنائها عنه
وافتقاره اليها وكان الحاوي اشرف من المحوي لكونه ابعد عما
من شانه ان يتغير وابعد منه واقوى واعظم منه لاشتماله بحسب الصورة
والمقدار على ما هو مشتمله وزيادة كان استناد العلية الى الحاوي اشبه
بالحق من استناده الى المحوي مع انه غير مذهوب اليه الوهم وانه ليس يمكن
في نفسه ثم تصدى لذكر ما ذكره الفاضل الرازي بانه نسب كلام الشيخ
لاشتماله على لفظ الشرف الى الخطابة معترضا عليه بان هذا انما يوجب
ذلك لو كان مراده منه ان يستدل به على انتفاء علية المحوي وليس
كذلك اذ هو انما علل به عدم ذهاب الوهم اليه وعلل انتفاء العلية
بما سنذكره والمعتبر هو ان يستعمل كل شيء فيما يناسبه هذا ويمكن
ان يحرر بوجه آخر اشار اليه المص في شرحه للاشارات بعد تقرير مقدمات
منها ان الجسم انما يفعل بصورته لانه انما يكون موجودا بالفعل والشيء

انما



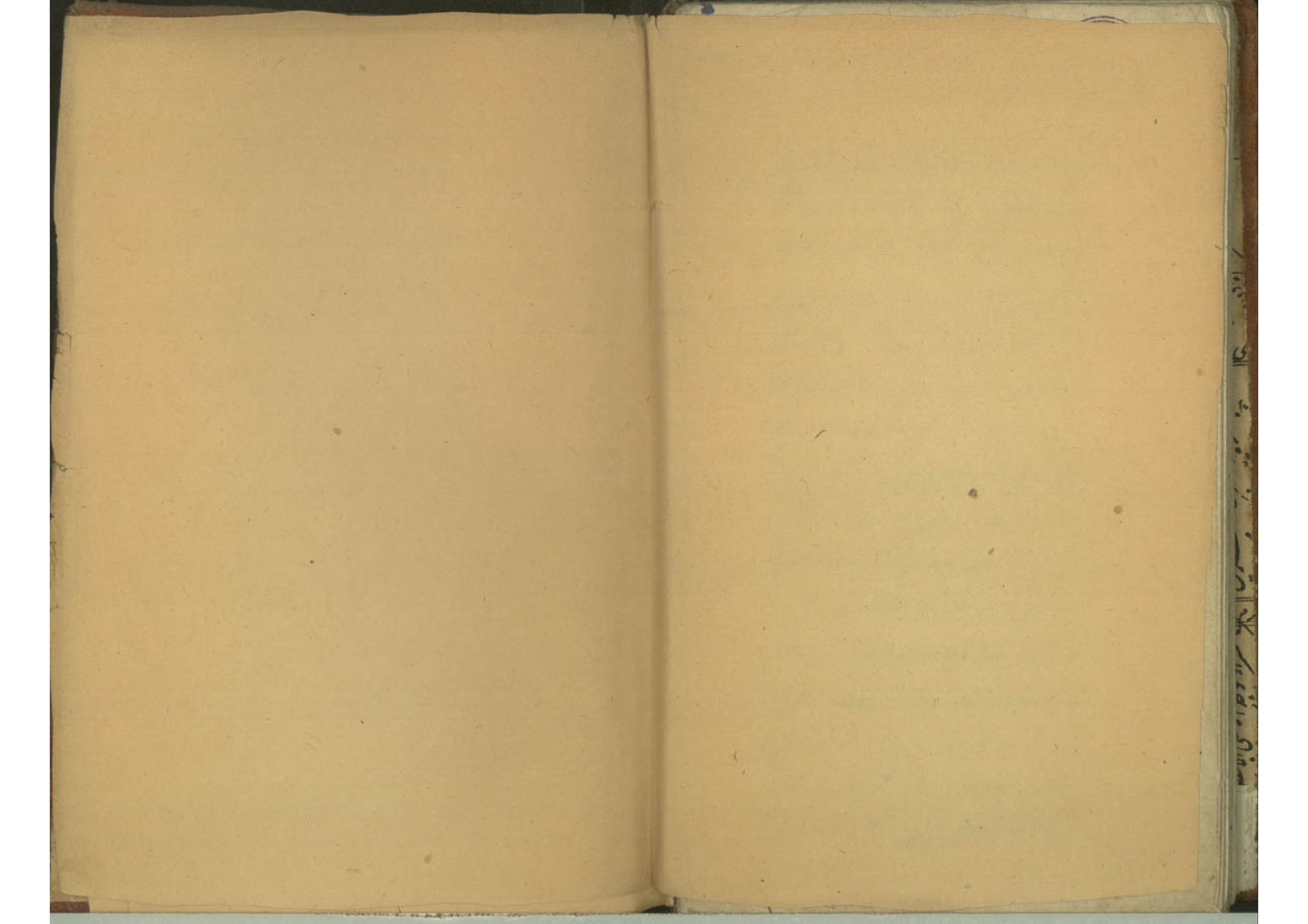
انما يؤثر من حيث انه بالفعل لا من حيث انه بالقوة ولا يمكن له
ان يفعل بمادته لانه معها بالقوة ومنها ان الافعال الصادرة
عن صور الاجسام انما يصدر عنها بمشاركة الوضع لان الصورة
صنفان احدهما صورة تقوم بمواد الاجسام كالصور النوعية و
الجسمية وهي كما ان قوامها بموادها كذلك ما يصدر عنها بعد قوامها
انما يصدر عنها بواسطتها الا يرى ان النار لا تسخن اي شيء اتفق
بل انما تسخن ما له ملاقاة بجرمها او ما كان منها بحال ووضع مخصوصين
والشمس لا تضيء كل شيء بل ما كان مقابلا لجرمها وثانيهما صور قوامها
بذواتها لا بموادها كالنفوس الناطقة دون افعالها فهي ايضا انما تفعل
بتوسطها والا لما كان فعلها موقوفا عليها والمفروض خلافه هف
ومنها ان ما يفعل بمشاركة الوضع ليس له ان يفعل فيما لا وضع له
ومنها ان علة الجسم لا يمكن ان يكون عقلا الا ان يؤثر اولا في اجزائه
ويقال ان الجسم الحاوي او المحوي ان كان علة المحوي او الحاوي كان
علة لاجزائه لما مر في المقدمة الاخيرة لكن ذلك محال اذ هو انما يؤثر بمشاركة
الوضع وما يؤثر كذلك لا يؤثر فيما ليس له وضع وهيولى الجسم قبل
اقترانها بالصورة ليس لها وضع فلا يمكن ان تتعلق بالجسم الذي له الوضع



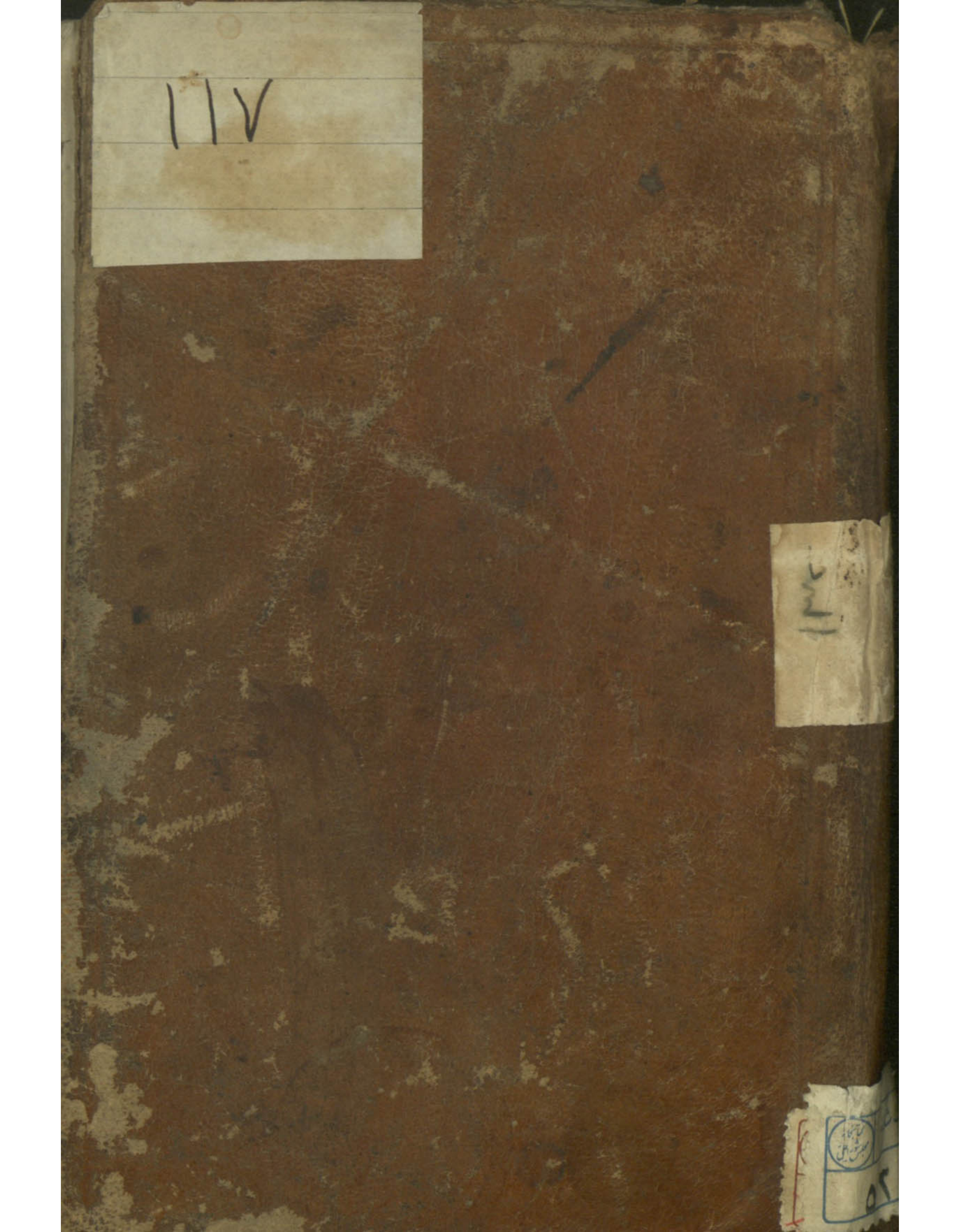
۲۸

لذاته فكذا اما هو متأخر عنهما واذ حكم انفراد الجسم وحكم ما يتوقف تأثيره
(قبل وجوده)
عليه حكمه على ما نص عليه رئيس الصناعة في الاشارات بقوله وهذا القول
وجه بعينه في التقدم الى صورة الجسم الحاوي ونفس التي
تكون كصورته او الى هيولاه فان ما يستلزم امكان الخلاء حاصل مع
الجميع لان العلة ما لم يتم وجودها لا تكون علة واي شيء من هذه الاشياء
نفرض علة فانه انما يتم موجودا مع الجميع لم يتعرض للنقض لابطال عليتها
بخصوصها وادرج ابطالها في قوله ولا عليته بين المتضايفين فظهر
من تضاعيف الكلام ان شيئا من الاجرام وما يتوقف عليها وجودا
او تأثيرا وما يكون معها ليس يمكن ان تكون علة لها وظاهر ان ليس
للواجب تعالى سلطانه في المرتبة الاولى ذلك فيكون لا محالة هناك
امور اخرى هي علل مصححة وشرائط مربطة لصدور الاجسام الفلكية
والعنصرية عن الله تعالى سلطانه ولا نعني بالعقل الا هذا وانت تعلم ان
ما ساره المصنف في هذا الكتاب يلايم الاول وذلك حيث ان الجواب
الذي قد تصدى له منطبق عليه فتدبر ويمكن ان يقرر بوجه افرطي في
مقام حق وهو ان المعقول موجودة اذ لو لم يكن موجودة لما كان الا الافلاك
المحوية والحاوية وجود لكن التالي باطل لشهادة الارصاد فكذا المقدم وجه
(امرهم الا الافلاك)

اللزوم






١١٧